



بنك الكويت المركزي



تقرير الاستقرار المالي 2014

بنك الكويت المركزي

أخضر

© بنك الكويت المركزي

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا التقرير أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بآية وسيلة دون الإقرار بأن المصدر هو "تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي". ورغم الجهود المبذولة لضمان دقة المعلومات، إلا أن بنك الكويت المركزي غير مسئول تجاه أي شخص عن عدم دقة المعلومات أو الآراء التي يتضمنها هذا التقرير. إن محتويات هذا التقرير للمعلومات العامة فقط وليس الهدف منها تقديم استشارة مالية أو استشارات أخرى.

يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية من هذا التقرير بالدخول على الرابط التالي:

<http://new.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/publications/financial-stability-report.jsp>

يرجى توجيه أي تعليقات أو ملاحظات حول هذا التقرير إلى البريد الإلكتروني fso@cbk.gov.kw

نشر من قبل مكتب الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي، ص.ب. 526 الصفاة 13006، الكويت.

تقرير الاستقرار المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

مكتب الاستقرار المالي
بنك الكويت المركزي



عبد الحبيب السبيعي
رئيس اللجنة



سمو ولي العهد الشيخ نواف بن عبدالعزيز آل سعود



هـمؤر ئیس مجلس الوزراء الشیخ جابر مبارک الحمد الصیباہ

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

للسنة المالية 2014



السيد يوسف جاسم العبيد
نائب المحافظ
عضواً



الدكتور محمد يوسف الهاشل
المحافظ
رئيس مجلس الادارة



السيد محمد علي القاضي
عضواً



السيد عبدالعزيز مشعان الخالدي
وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضواً



السيد خليفة مساعد خلف حماده
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً



السيد أسامة محمد النصف
عضواً



السيد ناصر عبدالله الروضان
عضواً



السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن
عضواً



أ	■ المقدمة
ج	■ نطاق التقرير وتجميع البيانات
هـ	■ الملخص التنفيذي
1	■ الفصل (1): الوساطة المالية للبنوك
11	■ الفصل (2): تقييم المخاطر المصرفية
21	■ الفصل (3): الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات
28	المرفق 3.1: معيار الرفع المالي: الاستفادة من القياس الغير مرجح بالمخاطر
35	■ الفصل (4): الأسواق المحلية
46	المرفق 4.1: انخفاض أسعار النفط والنظام المصرفي الكويتي
51	■ الفصل (5): نظم المدفوعات والتسويات



"الاستقرار المالي" يُعنى أساساً بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة. لذا، فإن أي نظام مالي، مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية، يعتبر مستقراً إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات. ونظراً للكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها جراء الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف دول العالم.

ومن هذا المنطلق، فقد عمدَ بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلى تكريس الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد. ومن أجل ذلك، فقد تم إنشاء "مكتب الاستقرار المالي" لمراجعة وتحليل كل ما يطرأ على القطاع المالي من تطورات، وإعداد وإصدار تقرير حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لأداء مختلف عناصر النظام المالي ويستخدم كأداة رقابية رئيسية لبنك الكويت المركزي.

واستكمالاً لتلك الجهود، يسرنا إصدار تقرير الاستقرار المالي الثالث لعام 2014، والذي يتكون من خمسة فصول تغطي الجوانب الثلاثة للنظام المالي وهي: المؤسسات والأسواق والبنية الأساسية، حيث خصصنا الفصول الثلاثة الأولى منه للقطاع المصرفي، وهو المحور الأهم في النظام المالي. يتناول "الفصل الأول" دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول "الفصل الثاني" تقييم المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي مع تغطية لمختلف أبعاد مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. فيما يتناول "الفصل الثالث" بالتحليل اتجاهات ربحية وملاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مقاومة الصدمات الداخلية والخارجية وفق سيناريوهات مختلفة من الضغوط المالية والاقتصادية. ويوضح "الفصل الرابع" التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، وهي العناصر الأربعة الرئيسية للسوق المالي في البلاد. وأخيراً، يعرض "الفصل الخامس" تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في البلاد.

إن بنك الكويت المركزي يسعى من خلال إصدار ونشر تقرير الاستقرار المالي بصفة دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي. ونأمل أن تساعد التحليلات التي يشملها هذا التقرير جمهور المهتمين على تكوين رؤى واضحة وفهم أفضل للمشكلات والأمور المطروحة، ومن ثم طرح السياسات والمبادرات المناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وختاماً، أسأل الله العليّ القدير أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، في ظل رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رعاه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي



يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا التحليل أداء العناصر الأساسية من النظام المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. وتعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

يستند تحليلنا للجهاز المصرفي في الفصول الثلاثة الأولى من هذا التقرير إلى بيانات الجهاز المصرفي المجمعة والتي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نتمكن بتغطية 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 3.8% من الجهاز المصرفي المجمع) ولكن نسعى لتكون جزءاً من تحليلنا في المستقبل. لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمعة تختلف عن بيانات الكويت فقط المتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي. كما يغطي آخر فصلين من تقرير الاستقرار المالي أداء الأسواق المحلية ونظم المدفوعات والتسويات في دولة الكويت.

مصدر البيانات: تستند المناقشات في الفصل الأول إلى الثالث، وأول قسمين من الفصل الرابع (أسواق النقد والصرف الأجنبي) إلى بيانات بنك الكويت المركزي. وتستند الأقسام حول سوق الكويت للأوراق المالية وسوق العقار في الفصل الرابع إلى بيانات سوق الكويت للأوراق المالية ووزارة العدل على التوالي.



**نمو قوي للأصول
المصرفية للسنة الثانية
على التوالي**

شهد القطاع المصرفي الكويتي خلال عام 2014 تطورات إيجابية للسنة الثانية على التوالي، ووصلت القروض غير المنتظمة لمستويات متدنية غير مسبقة. كما واصلت نسبة التغطية ارتفاعها، وسجل صافي الأرباح زيادة كبيرة.

وعلى وجه التحديد، سجلت أصول الجهاز المصرفي، على أساس مجمع، خلال عام 2014 نمواً ملحوظاً للعام الثاني على التوالي بنسبة 12.2%، حيث حققت كافة العناصر الرئيسية مشاركات إيجابية. وبصفة خاصة، زادت محفظة القروض المجمعة لدى البنوك بنسبة 11.5% خلال السنة، وهي أعلى نسبة نمو تم تسجيلها خلال السنوات الخمس الأخيرة. وتشير الدلائل إلى تحسن مستويات الإقراض على خلفية النمو القوي في القروض الشخصية أولاً ثم قطاع العقار. وبصفة عامة، سجل الائتمان المقدم لكافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية نمواً إيجابياً، باستثناء شركات الاستثمار التي لا يزال الائتمان المقدم لها يسجل تراجعاً حيث انخفض بنسبة 15% في عام 2014 مقارنة بنسبة 21.3% في عام 2013 مع تراجع الرفع المالي لديها. من جهة أخرى، حققت الودائع المصرفية نمواً بنسبة 7.8% على خلفية مساهمة العمليات المحلية والأجنبية للبنوك الكويتية. كما ظل الجهاز المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة بفضل بند الودائع لأجل والتي بلغت ما نسبته 61.8% من إجمالي الودائع لدى البنوك.

**استمرار انخفاض
مستوى ومعدل القروض
غير المنتظمة**

شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام القليلة الماضية تحسناً ملموساً تمثل في انخفاض كل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض بمعدل ثابت، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغ نسبته 2.9% (2.3% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2014، وهو أقل من نسبة 3.8% المسجلة خلال عام 2007 قبل الأزمة المالية العالمية. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (2.9%) إنجازاً جديراً بالاعتبار مقارنة بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%. كما وصل معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) إلى 164% (214.1% على مستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من معدل ما قبل الأزمة المالية العالمية الذي بلغ 87% في عام 2007. وتؤكد هذه التطورات الإيجابية في معدل القروض غير المنتظمة ومعدل التغطية على نجاح جهود بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية لتحسين جودة أصول النظام المصرفي.

ويكشف تصنيف القروض غير المنتظمة ضمن فئات التصنيف المختلفة عن تباطؤ ملحوظ في نسبة القروض غير المنتظمة من تلك الممنوحة حديثاً، حيث انخفضت نسبة القروض المصنفة ضمن فئة "بشأنها ملاحظات" بشكل واضح. أما التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة فيشير إلى انخفاض ملموس في القروض غير المنتظمة على نطاق واسع، حيث شهدت كافة القطاعات الرئيسية تراجعاً في معدل القروض غير المنتظمة لديها. ورغم أن قطاع القروض الشخصية قد سجل زيادة طفيفة في القروض غير المنتظمة، إلا أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض ظلت بين النسب الأقل لكافة القطاعات (2.2% كما في ديسمبر 2014). وجغرافياً، زادت حصة القروض غير المنتظمة من معاملات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا بأكثر من الضعف. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي

القروض غير المنتظمة قد بلغت 51.7%، أي أقل نسبياً من حصتها البالغ نسبتها 59.8% من إجمالي القروض. من جهة أخرى، يظل انكشاف البنوك على أسواق الأسهم كبيراً رغم التراجع في مختلف المؤشرات في السنوات الأخيرة، وتبلغ نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 23.8% من إجمالي استثماراتها، في حين تبلغ نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات 27.4% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وأخيراً، تظل مستويات السيولة لدى البنوك قوية وتساعد على بناء قاعدة تمويلية مستقرة. ورغم أن اعتماد البنوك على الالتزامات غير الرئيسية (مثل القروض بين البنوك) لا يزال محدوداً، إلا إن أي اتجاه تصاعدي يتطلب مراقبة.

ارتفاع صافي أرباح البنوك بنسبة 26.5%، مع استمرار معدل كفاية رأس المال أعلى من متطلبات بنك الكويت المركزي

سجل صافي الأرباح المجمعة للبنوك ارتفاعاً بنسبة 26.5% خلال عام 2014. وجاء هذا التطور الإيجابي نتيجة عدد من العوامل أهمها زيادة إيرادات الفوائد وانخفاض المصروفات من غير الفوائد والمخصصات. كما شهد معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية تحسناً مماثلاً، مع ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح عن معدل النمو في الأصول وحقوق الملكية. وبحسب المجموعات البنكية، ساهمت البنوك التقليدية بما نسبته 65.6% و 60.3% من أرباح وأصول القطاع المصرفي على التوالي. وتراجعت نسبة التكلفة إلى الربح بشكل طفيف مع تحسن كفاءة البنوك الإسلامية، ولكن تظل البنوك التقليدية، في المتوسط، أكثر كفاءة من حيث التكلفة من نظيراتها الإسلامية. كما انخفض مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي خلال عام 2014 بسبب تطبيق معايير لجنة بازل 3 والارتفاع القوي نسبياً في الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة برؤوس أموال البنوك ليصل معدل كفاية رأس المال إلى 16.9% في ديسمبر 2014، ولكن يظل أعلى من المعدل المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 12% لعام 2014. جدير بالذكر أن معدل كفاية رأس المال المجمع للبنوك الإسلامية ظل أعلى ولو بهامش طفيف من البنوك التقليدية. من جهة أخرى، أكدت نتائج اختبارات الضغط الربع السنوية قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في الائتمان والسوق والسيولة وفق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

ما زال النظام المصرفي يتمتع بمستويات عالية من السيولة

في إطار عمليات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي المتعلقة بتدخله لتنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي، فإنه ورغم تراجع مستويات امتصاص السيولة إلى حد ما خلال عام 2014 مقارنة بالمستويات العالية نسبياً خلال عام 2013، ظل النظام المصرفي يتمتع بوفرة في السيولة. وعموماً، كان امتصاص السيولة من البنوك التقليدية (من خلال التدخل بأدوات التعامل مع البنوك التقليدية) أعلى منه بالنسبة للبنوك الإسلامية (من خلال التورق)، وذلك على عكس ما حدث خلال عام 2013، حيث كانت عمليات التورق هي الأعلى. إضافة إلى ذلك، اعتمد تدخل بنك الكويت المركزي بشكل أساسي على الأدوات لفترة أسبوع مما أدى إلى مزيد من التراجع في حصة الأدوات لفترة شهر. وبالنسبة لسندات بنك الكويت المركزي، فكان حوالي 75% من الإصدارات من حيث القيمة في شكل استحقاقات خلال فترة 3 أشهر مع تراجع الاستحقاقات خلال 6 أشهر.

ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات ساعد على الحد من تقلبات أسعار الصرف

وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد ارتفع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى مع تعليق بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لبرنامج التيسير الكمي وخفض توقعاته بشأن ارتفاع معدلات الفائدة التي شهدت تحسناً ملموساً تزامناً مع موجة التفاؤل التي سادت التوقعات الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي. ورغم تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.7% خلال عام 2014، إلا إن هامش التراجع كان ضئيلاً إذا ما قورن بتراجع بعض العملات الرئيسية الأخرى مقابل الدولار الأمريكي. على سبيل المثال، تراجع كل من الين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني بنسبة 14.4% و 12.8%.

و5.8% على التوالي. من جهة أخرى، ارتفع الدينار الكويتي مقابل اللين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني بنسبة 9.3% و8% و2% على التوالي. وبفضل سياسة بنك الكويت المركزي لربط الدينار الكويتي بسلة من العملات، تم تثبيت صافي الأثر الناتج عن التوجهات المختلفة في أسعار الصرف بما يضمن استقرار سعر صرف الدينار على نحو أفضل فيما لو تم ربطه بالدولار الأمريكي وحده.

ترجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 13.4% خلال عام 2014 رغم كل المكاسب التي تحققت خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2014، حيث كان للهبوط الحاد في أسعار النفط أثره الملحوظ على أداء السوق. وبصفة عامة، حققت الأسهم القيادية أداء أفضل وخاصة خلال النصف الأول من عام 2014. واستمر قطاع العقار في تحقيق نمو بمعدلات مرتفعة، مع اتجاه إيجابي في جميع أقسامه، ولكن لوحظ علامات لتزايد الضغوط في الطلب مع قيود واضحة في المعروض في القطاع السكني.

سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل المعاملات اليومية. وبالنسبة للتطورات في قطاع مدفوعات التجزئة، فقد شهدت المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع نمواً بنسبة 6.4% و14.8% على التوالي خلال عام 2014 قياساً بقيمة المعاملات. وخلال ذات الفترة، ارتفعت قيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي (58%)، في حين سجلت معاملات أجهزة نقاط البيع ارتفاعاً أكبر بنسبة 60% من حيث حجم المعاملات. كما شهدت البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت خلال عام 2014 تطوراً ملحوظاً مع ازدياد أعداد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 10.6% و20.9% على التوالي ليصل عددها إلى 1,632 جهاز صرف آلي و38,316 جهاز نقاط بيع في ديسمبر 2014، وهو أسرع معدل لنمو البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية خلال السنوات الست الأخيرة. علاوة على ذلك، كان هناك توسع في شبكة الفروع المصرفية بعد افتتاح 19 فرعاً جديداً في مختلف مناطق الكويت خلال عام 2014 ليصل إجمالي عدد الفروع في دولة الكويت إلى 419 فرعاً مصرفياً. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 97.4% من مجموع المعاملات من حيث الحجم (العدد)، إلا أن المعاملات الورقية (الشيكات) لا يزال لها نصيب كبير (55.5%) من حيث القيمة. وقد تم خلال عام 2014 إجراء 1.33 مليون معاملة من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" بقيمة 304 بليون دينار كويتي.

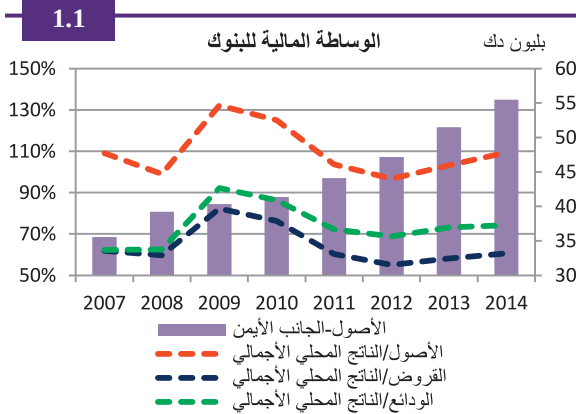


الفصل (1)

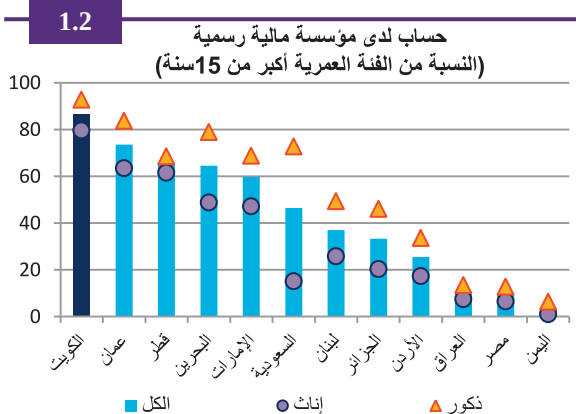
الوساطة المالية للبنوك

سجلت أصول الجهاز المصرفي، على أساس مجمع، خلال عام 2014 نمواً ملحوظاً للعام الثاني على التوالي بنسبة 12.2%، حيث حققت كافة العناصر الرئيسية مشاركات إيجابية. وبصفة خاصة، زادت محفظة القروض المجمعة لدى البنوك بنسبة 11.5% خلال السنة، وهي أعلى نسبة نمو تم تسجيلها خلال السنوات الخمس الأخيرة. وتشير الدلائل إلى تحسن مستويات الإقراض على خلفية النمو القوي في القروض الشخصية أولاً ثم قطاع العقار. وبصفة عامة، سجل الائتمان المقدم لكافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية نمواً إيجابياً، باستثناء شركات الاستثمار التي لا يزال الائتمان المقدم لها يسجل تراجعاً حيث انخفض بنسبة 15% في عام 2014 مقارنة بنسبة 21.3% في عام 2013 مع تراجع الرفع المالي لديها. من جهة أخرى، حققت الودائع المصرفية نمواً بنسبة 7.8% على خلفية مساهمة العمليات المحلية والأجنبية للبنوك الكويتية. كما ظل الجهاز المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة بفضل بند الودائع لأجل والتي بلغت ما نسبته 61.8% من إجمالي الودائع لدى البنوك.

الوساطة المالية للبنوك وأثرها في اتساع نطاق الشمول المالي



واصلت الوساطة المالية للقطاع المصرفي تحسنها خلال عام 2014 ولكن بوتيرة أبطأ نسبياً من عام 2013، حيث ارتفعت مؤشرات الوساطة المالية قياساً بالمتغيرات المصرفية الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الشكل 1.1)¹. ورغم هذا التباطؤ في نمو الوساطة المالية للبنوك الكويتية، فقد كان لهذا النمو أثر في دفع الشمول المالي في الكويت لمستويات مرتفعة.

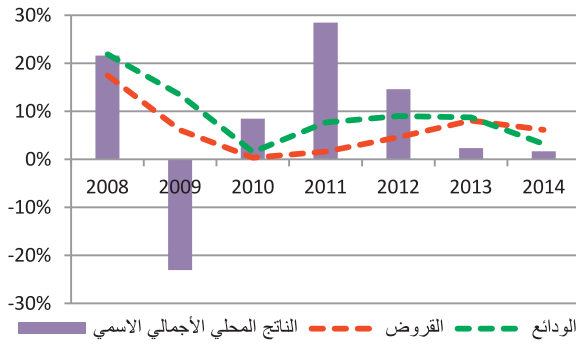


فعلى سبيل المثال، تكشف قاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2014 حول الشمول المالي أن 86.8% من السكان والذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة في الكويت لديهم حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية. فضلاً عن ذلك، يوضح تحليل البيانات على مستوى الجنس أن 92.7% من الذكور و72.8% من الإناث والذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة لديهم حساب بنكي. وتدل هذه النسب والأرقام على أن الكويت تتمتع بأعلى مستوى لاستخدام الخدمات المالية مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 1.2)، إضافة إلى أن العملاء من الجنسين، الذكور والإناث، يتمتعون بفرص متساوية للحصول على الخدمات المالية عندما يتعلق الأمر بوجود حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وكما سبق أن اشرنا في المرفق 1.1 من تقرير الاستقرار المالي السابق، فإن مستوى الشمول المالي في دولة الكويت، وفق معايير أخرى، مرتفع مما يجعلها في طليعة الدول في استخدام الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

¹ تتعلق البيانات المستخدمة في (الشكل 1.1) و(الشكل 1.3) بالقطاع المصرفي المحلي فقط، على عكس مناقشتنا في باقي هذا الفصل التي تقوم على بيانات مجمعة (بما في ذلك العمليات التشغيلية للبنوك الكويتية في الخارج).

1.3

القطاع المصرفي والناتج المحلي الإجمالي - معدلات النمو



ومما لا شك فيه، فإن ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الكويت خلال عام 2014 قد جاء ثمرة لتأثير النمو المرتفع نسبياً في المؤشرات المصرفية الرئيسية (وهي الأصول والقروض والودائع) مصحوباً بنمو، ولو كان طفيفاً، في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الشكل 1.3). ففي حين زادت القروض والودائع خلال 2014 بنسبة 6.2% و3.2% على التوالي، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته 1.7%²، مما ساعد على تحسن معدلات الوساطة. ويمكن تفسير التطورات في معدلات الوساطة خلال الأعوام الأخيرة إلى التقلبات الشديدة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

يظل القطاع المصرفي ركيزة النظام المالي

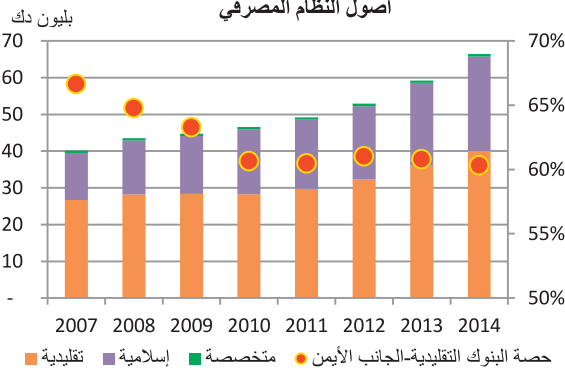
يعتبر القطاع المصرفي في الكويت المحور الأساسي للنظام المالي³، حيث يشكل، كما في نهاية ديسمبر 2014، نسبة 80.6% من القطاع المالي المحلي، يليه شركات الاستثمار بحوالي 15.2%. وتشكل الصناديق الاستثمارية وشركات التأمين وشركات الصرافة النسبة الباقية. يتكون الجهاز المصرفي في الكويت من خمسة بنوك تقليدية وخمسة بنوك إسلامية وبنك متخصص. وللبنوك الكويتية حضور قوي في عدد من الدول الأخرى، حيث يمثل إجمالي أصول شركاتها التابعة وفروعها في الخارج 20.4% من النظام المصرفي المجمع.

وعلى أساس مجمع⁴، فإن البنوك التقليدية تهيمن على القطاع المصرفي بحصة تبلغ 60.3% كما في ديسمبر 2014، وظلت هذه النسبة ثابتة تقريباً طوال الأعوام الخمسة الأخيرة (الشكل 1.4). أما البنوك الإسلامية، التي تبلغ حصتها 38.7% من النظام المصرفي المجمع، فإنها تمثل أحد أهم شبكات البنوك الإسلامية في أي دولة لديها نظام مصرفي مزدوج، تقليدي وإسلامي. ويؤكد التواجد القوي للبنوك التقليدية والإسلامية على فاعلية الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لضمان مبدأ تكافؤ الفرص لكلا النوعين من البنوك على حد سواء، وتوفير مجموعة من الاختيارات أمام العملاء بما يلبي كافة احتياجاتهم المصرفية.

يؤكد تحليل الميزانية العمومية للجهاز المصرفي هيمنة الأدوات التقليدية كأمر بديهي في نظام مالي يعتمد بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي. على سبيل المثال، تأتي القروض في المرتبة الأولى بنسبة 61.5% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2014 (الشكل 1.5)، تليها

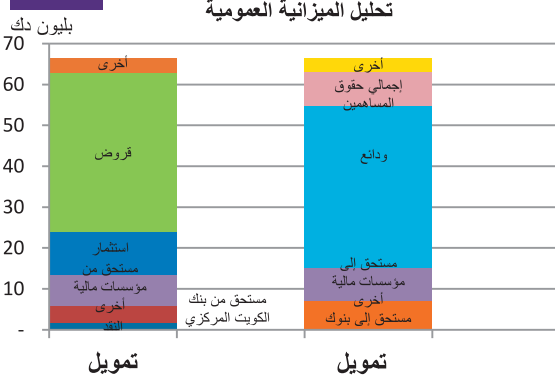
1.4

أصول النظام المصرفي



1.5

تحليل الميزانية العمومية



² تستند بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 إلى توقعات صندوق النقد الدولي.

³ يشير مصطلح "القطاع المصرفي" هنا إلى العمليات المحلية للبنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في الكويت.

⁴ تستند هذه الأرقام إلى البيانات المجمعة التي تشمل أيضاً الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك الكويتية. وبسبب التفاصيل المحدودة للبيانات، فإن هذه البيانات تستبعد 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت بإجمالي أصول مجمعة 2.5 بليون دينار كويتي.

الاستثمارات، والتي تتكون من الأدوات المالية الحكومية، والأدوات الأخرى ذات الدخل الثابت والاستثمارات في أسهم والاستثمارات العقارية بنسبة 15.6%. وبالنسبة للمطلوبات، تمثل الودائع ما نسبته 59.4% من إجمالي المطلوبات، وهي قاعدة جيدة من الودائع تمكن البنوك الكويتية من أداء دور الوساطة.

نمو قوي للقطاع المصرفي للعام الثاني على التوالي

بعد النمو القوي خلال عام 2013 بما نسبته 11.9%، استمر نمو الأصول المصرفية لعام آخر بما نسبته 12.2% (الشكل 1.6)، حيث تم خلال عام 2014 إضافة أصول جديدة بقيمة 7.2 بليون دينار كويتي للنظام المصرفي ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى 66.4 بليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2014، وهو أكبر معدل للنمو في الأعوام السبعة الأخيرة سواء من حيث القيمة أو النسبة. وبالتالي، عاد القطاع المصرفي للانطلاق مرة أخرى بعد تباطؤ النمو خلال فترة الأزمة المالية العالمية في 2007-2008. وبالنظر في مكونات الأصول المصرفية، يتضح أن القروض والاستثمارات هما أهم عنصرين من عناصر الميزانية العمومية للبنوك، ويمثلان معاً 77.2% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2014.

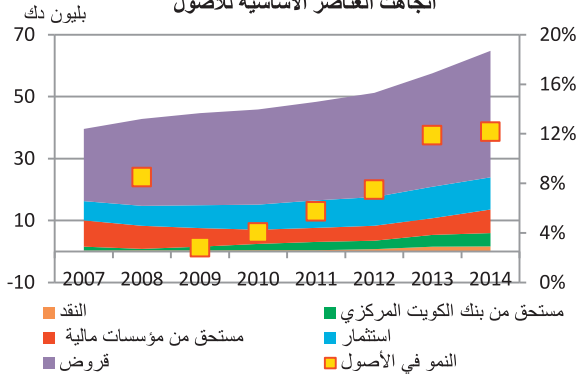
يتبين من البيانات الخاصة بمكونات عناصر الأصول المصرفية الأساسية أن النمو قد شمل كافة فئات الأصول الرئيسية بنسب إيجابية وخاصة القروض التي زادت بمبلغ 4.1 بليون دينار كويتي خلال عام 2014 (الشكل 1.7). كما حققت "الأرصدة المستحقة من مؤسسات مالية" والتي تتكون من القروض والودائع بين البنوك زيادة قوية كما هو مبين في الفصل 4، حيث شهد الطلب على الودائع بين البنوك، على وجه الخصوص بين بعض البنوك الأجنبية، نمواً قوياً بهدف تغطية انكشافاتها لمبادلاتها الدولار الأمريكي/الدينار الكويتي. من جهة أخرى، تراجعت حصة النقد والاستثمارات بشكل حاد مقارنة بعام 2013. وشهدت "الأرصدة المستحقة من بنك الكويت المركزي"، وهي ثالث أكبر عنصر من عناصر الأصول "انخفاضاً طفيفاً، وذلك في إطار عمليات التدخل من جانب بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة (أنظر الفصل 4 لمزيد من التفاصيل).

الزيادة الأعلى في الائتمان خلال الأعوام الخمسة الأخيرة

زادت محفظة القروض لدى البنوك خلال عام 2014 بمبلغ آخر بلغ 4.2 بليون دينار كويتي، أي بمعدل نمو بنسبة 11.5% وهو أعلى معدل للنمو خلال الأعوام الخمسة الأخيرة (الشكل 1.8). هذا وقد زادت التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنسبة 6.2% وهي نسبة، وإن كانت أقل من نسبة النمو البالغة 8.1% في عام 2013، إلا أنها لا تزال تعكس الاتجاه التصاعدي في نمو الائتمان للمقيمين الذي بدأ منذ عام

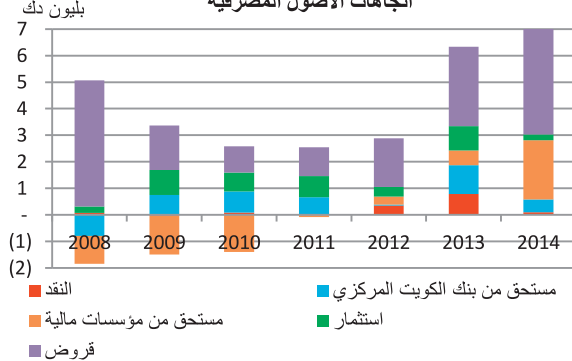
1.6

اتجاهات العناصر الأساسية للأصول



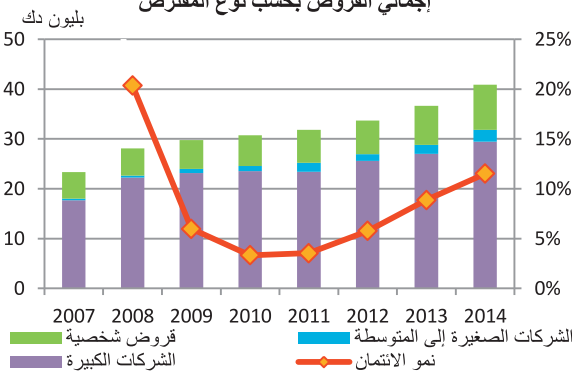
1.7

اتجاهات الأصول المصرفية



1.8

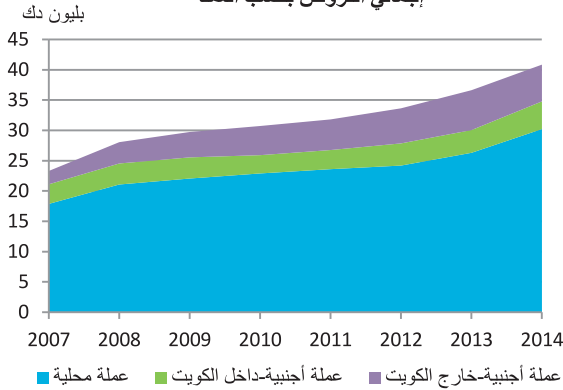
إجمالي القروض بحسب نوع المقرض



2012. وبالنسبة لتوزيع الائتمان بحسب أنواع المقترضين، تمثل القروض إلى الشركات الكبرى حوالي 72.1% من إجمالي القروض، يليها بفارق كبير القروض الشخصية والبالغة قيمتها 9 بليون دينار كويتي ونسبتها 22.2% من إجمالي القروض المستحقة كما في ديسمبر 2014. ويلاحظ هنا وجود تحول، ولكنه محدود، من الشركات إلى الأفراد من حيث توزيع الائتمان حيث زادت حصة القروض الشخصية بشكل طفيف خلال عام 2014. وزادت أيضاً حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حوالي 5.7% في عام 2014. ويهدف زيادة معدلات التوظيف ونمو الأعمال، فإن الحكومة تبذل جهوداً حثيثة لزيادة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي المحلي، حيث قامت لتحقيق هذا الغرض بإنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 2 بليون دينار كويتي. ورغم ذلك، فإنه وما لم يتزايد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ، فإن أي تحول مهم في توزيع الائتمان لغير صالح الشركات والأفراد هو أمر غير محتمل على المدى المتوسط.

1.9

إجمالي القروض بحسب العملة

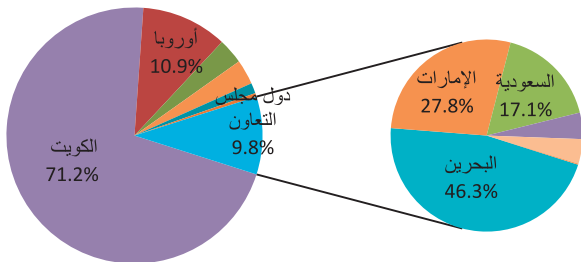


ويظهر تحليل إجمالي القروض بحسب نوع العملة أن أكثر من ثلاثة أرباع القروض مقومة بالعملة المحلية، في حين انخفضت نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية بشكل طفيف لتصل إلى 26% بنهاية عام 2014 (الشكل 1.9). هذا وقد منحت الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج حوالي 57% من القروض بالعملة الأجنبية خلال عام 2014.

ويكشف تحليل القروض إلى القطاعين العام والخاص أن معظم هذه القروض موجهة إلى القطاع الخاص بنسبة 98.9%، في حين تراجعت نسبة القطاع العام إلى 1.1% في عام 2014. وهذا يعني بدوره أن حاجة القطاع العام للاقتراض من الجهاز المصرفي ستكون في أضيق الحدود نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة التي تعززت بالفوائض المسجلة في كل من الحساب الجاري والموازنة خلال العقد الأخير، ومن ثم تجنب مزاحمة القطاع الخاص على الاقتراض كما هو الحال في بعض الدول.

1.10

محفظة القروض بحسب المنطقة

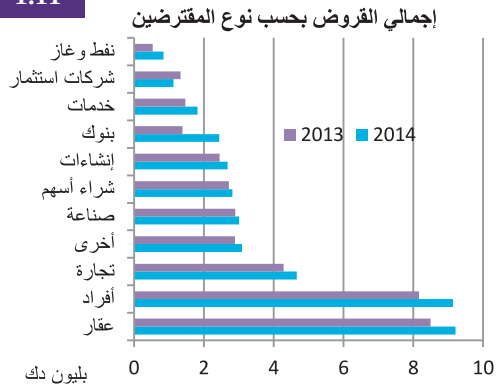


أما التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض المصرفية، فيشير إلى أن 29 بليون دينار كويتي (71.2%) من إجمالي القروض (40.8 بليون دينار كويتي) كما في ديسمبر 2014 قد منحت في الكويت (الشكل 1.10)، أما النسبة المتبقية (28.8%) فهي موزعة على مناطق مختلفة منها أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 10.9% و 9.8% على التوالي. ومن الملاحظ انخفاض حصة القروض المحلية من إجمالي محفظة القروض من 76.3% في عام 2013، حيث حصلت مناطق أخرى (أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي) على تسهيلات ائتمانية أعلى إلى حد ما خلال عام

2014. وقد سُجِّل أكبر انكشاف ائتماني داخل دول مجلس التعاون الخليجي مع مملكة البحرين تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ثم المملكة العربية السعودية.

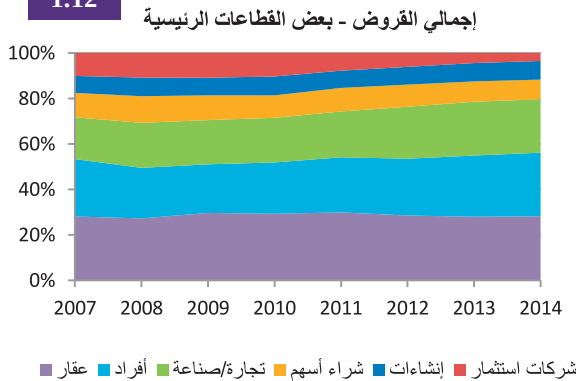
نمو قوي للائتمان لكافة القطاعات باستثناء شركات الاستثمار

1.11



يشير تحليل القروض للقطاعات المختلفة إلى أن القروض لقطاعي العقار والأفراد تمثل حوالي 45% من إجمالي القروض كما في ديسمبر 2014 حيث بلغت حصة كل منهما 9.2 بليون دينار كويتي و 9.1 بليون دينار كويتي على التوالي (الشكل 1.11). وبصفة عامة، شهدت كافة القطاعات الرئيسية نمواً في الائتمان باستثناء شركات الاستثمار. واستمراراً للاتجاه السائد في الأعوام السابقة، انخفضت نسبة القروض إلى شركات الاستثمار بنسبة 15% في عام 2014 مقارنة بنسبة 21.3% في عام 2013، مما أدى إلى انخفاض حصة شركات الاستثمار من إجمالي القروض إلى نحو 2.8% في عام 2014 وذلك في مؤشر على تراجع انكشاف البنوك على شركات الاستثمار مع قيام هذه الشركات بخفض اعتمادها على الاستدانة من البنوك.

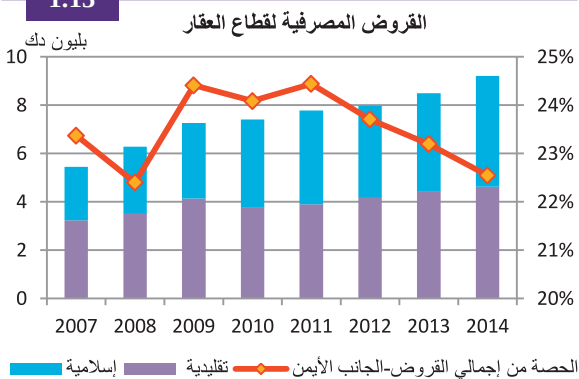
1.12



يدل الاتجاه السائد في سياسة الإقراض خلال الأعوام السابقة على استقرار إجمالي انكشاف البنوك لقطاعات رئيسية، مع عدم وجود ما يدل على حدوث ارتفاع مفاجئ لهذا الانكشاف في أي قطاع (الشكل 1.12). فضلاً عن ذلك، يشير الاستقرار النسبي في توزيع الائتمان إلى أن البنوك قد تجنب التوسع والاندفاع في ممارسات الإقراض، مع تبني أسلوب متحفظ لتوزيع الائتمان. ومع ذلك، يظل التركيز الائتماني مرتفعاً، حيث تشكل ثلاث قطاعات (هي قطاع العقار وقطاع الأفراد والقطاع التجاري/الصناعي) وحدها حوالي ثلثي المحفظة الائتمانية، علماً بأن مستوى التركيز قد تراجع بشكل طفيف مع انخفاض حصة هذه القطاعات الثلاث من 65.1% في عام 2013 إلى 63.7% في عام 2014.

العقار والأفراد الأكثر حصولاً على الائتمان

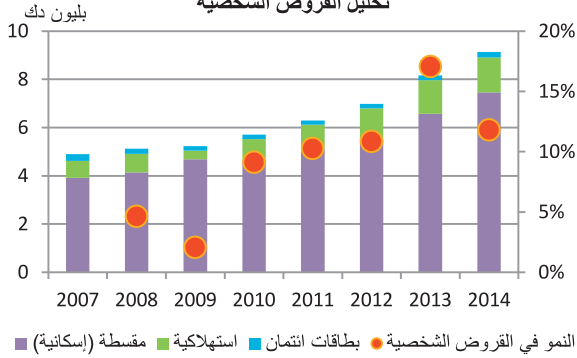
1.13



مع النمو القوي في القطاع العقاري على خلفية النمو القوي في قطاع العقار الاستثماري بصفة خاصة، شهدت القروض البنكية لقطاع العقار ارتفاعاً بمعدل 8.4% خلال عام 2014، وهو أعلى معدل يتم تسجيله منذ عام 2010. ومع ذلك، فقد انخفضت حصة القروض لقطاع العقار من إجمالي محفظة الائتمان بشكل طفيف من 23.2% إلى 22.5% خلال عام 2014 (الشكل 1.13)، ولكن يظل العقار المكون الأساسي في محفظة القروض المصرفية. وفي نفس السياق، تساوى نصيب البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالنسبة للقروض الممنوحة لقطاع العقار، رغم أن نصيب البنوك التقليدية يبدو أكثر قليلاً (50.3%) كما في ديسمبر 2014.

1.14

تحليل القروض الشخصية



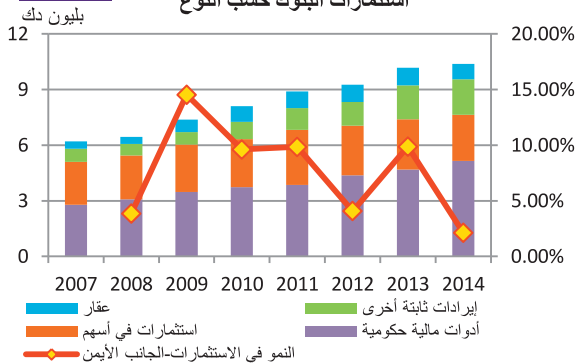
شهد عام 2014 نمواً في القروض الشخصية بنسبة 11.8% لتصل إلى 9.1 بليون دينار كويتي، وهو مبلغ أقل بقليل من حجم القروض الممنوحة لقطاع العقار في عام 2014 (9.2 بليون دينار كويتي). ورغم أن النمو في القروض الشخصية كان أقل خلال هذا العام مقارنة بعام 2013، إلا أن هذا النمو استمر بمعدل قوي للسنة الخامسة على التوالي (الشكل 1.14). ويبين تحليل القروض الشخصية أن 81.7% منها عبارة عن قروض مقسطة (قروض إسكانية)، وتصنف كقروض شخصية طويلة الأجل وهي لغرض ترميم وشراء منازل خاصة وتسدد على أقساط شهرية خلال فترة لا تتعدى 15 سنة، وذلك استقطاعاً من صافي الدخل الشهري للعميل، وبحيث لا تتجاوز قيمة الأقساط 40% من صافي دخل العميل. وتأتي القروض الاستهلاكية لغرض شراء السلع الاستهلاكية المعمرة أو سداد المصروفات التعليمية/الطبية كثاني أكبر فئات القروض الشخصية بنسبة 15.8% كما في ديسمبر 2014، وتمنح هذه القروض لمدة أقصاها 5 سنوات، وتسدد أيضاً على أقساط شهرية من صافي الدخل المستمر للعميل. وأخيراً تأتي التسهيلات الائتمانية المتعلقة بالبطاقات الائتمانية بنسبة 2.5% من إجمالي القروض الشخصية.

ونظراً لاستخدام معظم القروض الشخصية لترميم وشراء منازل خاصة، فإن إجمالي انكشافات البنوك للعقار أعلى بكثير من مبلغ 9.2 بليون دينار كويتي الممنوح مباشرة للعقار. إضافة إلى ذلك، فإن منح القروض المقسطة من البنوك التجارية يشير إلى حاجة المستهلكين للقروض بسبب ارتفاع أسعار العقار وعدم كفاية القروض التي يمنحها بنك الائتمان الكويتي.

تراجع استثمارات البنوك في الأسهم مع انخفاض أسعار السوق

1.15

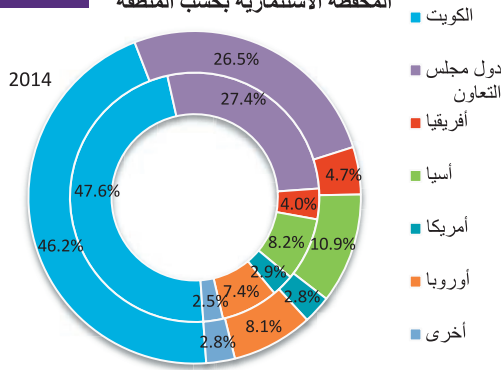
استثمارات البنوك حسب النوع



سجلت المحفظة الاستثمارية للبنوك نمواً متواضعاً بنسبة 2.1% مع تراجع استثمارات الأسهم والاستثمارات العقارية بنسبة 8.6% و12.1% على التوالي خلال عام 2014. ومع ذلك، ارتفعت الاستثمارات في الأدوات المالية الحكومية بنسبة 10.2% خلال السنة (الشكل 1.15). ويظهر تحليل الاستثمارات أنه، من إجمالي استثمارات بقيمة 10.4 بليون دينار كويتي، تم استثمار حوالي 5.2 بليون دينار كويتي (49.7%) في أدوات مالية حكومية كما في ديسمبر 2014. وتأتي استثمارات البنوك في الأسهم في المرتبة الثانية بنسبة 23.8% من إجمالي الاستثمارات. وقد استمر انكشاف البنوك في الأدوات المالية الأخرى ذات الدخل الثابت في الارتفاع خلال الأعوام القليلة الماضية، وخاصة خلال عام 2014، حيث بلغت نسبتها 18.5% من إجمالي الاستثمارات مقارنة بنسبة 13.9% في عام 2013.

1.16

المحفظة الاستثمارية بحسب المنطقة

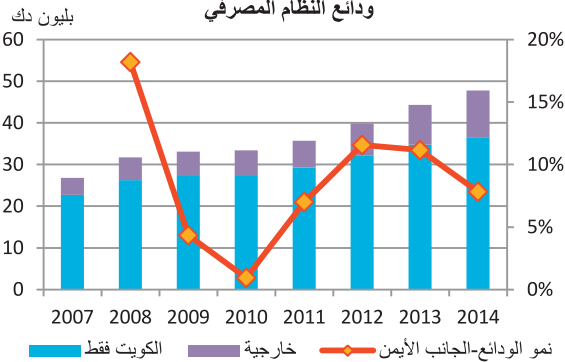


ويبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات تراجع استثمارات البنوك في الكويت بشكل طفيف من 47.6% في عام 2013 إلى 46.2% في عام 2014، ويلاحظ أيضاً تراجع طفيف في استثمارات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن جهة أخرى، زادت انكشافات البنوك لبعض المناطق الأخرى وخاصة في دول آسيوية وإفريقية وأوروبية (الشكل 1.16). وتؤكد كل هذه الاتجاهات التحسن في تنوع المحافظ الاستثمارية للبنوك.

تباطؤ نمو الودائع ولكنه يظل قوياً

1.17

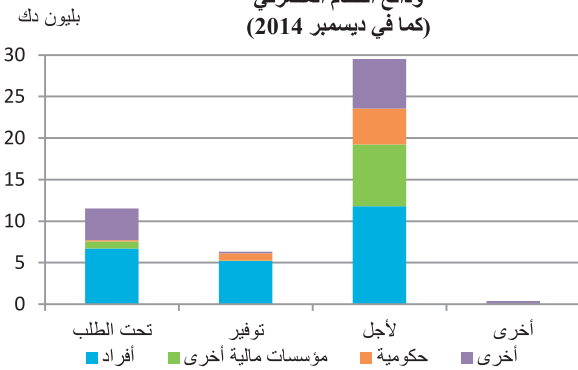
ودائع النظام المصرفي



سجلت الودائع لدى النظام المصرفي خلال عام 2014 نمواً بنسبة 7.8% مقارنة بنمو قوي خلال السنتين السابقتين (الشكل 1.17). كما سجلت ودائع الشركات التابعة والفروع الخارجية نمواً قوياً بنسبة 17.2% مقارنة بالنمو في الودائع المحلية (5.3%) رغم أن النمو في كلا الفئتين كان بطيئاً إلى حد ما خلال عام 2013. وبصفة عامة، بلغ إجمالي الودائع 47.7 بليون دينار كويتي⁵ كما في ديسمبر 2014، وتمثل الودائع المحلية 76.6% من إجمالي ودائع النظام المصرفي. ورغم بطء النمو في حصة الودائع من الخارج، إلا أن هذا النمو لا يزال مستمراً منذ سنوات بسبب توسعات البنوك الكويتية في الخارج، حيث زادت هذه الحصة من 15% في عام 2007 إلى 23.4% في عام 2014.

تشكل الودائع لأجل حوالي ثلثي الودائع المصرفية

1.18

ودائع النظام المصرفي
(كما في ديسمبر 2014)

يبين تحليل الودائع أن الودائع لأجل تشكل حوالي 61.8% من إجمالي الودائع، مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغوط السيولة. وتتميز ودائع الأفراد بالتنوع حيث تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي "عند الطلب" و"توفير" و"محددة الأجل" وذلك بحسب احتياجات العملاء النقدية ومتطلباتهم التحوطية (الشكل 1.18). وأخيراً، فإن معظم ودائع المؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الحكومية هي ودائع لأجل. ومما لا شك فيه أن الإيداعات الحكومية في شكل ودائع لأجل تضيي بدورها مزيداً من الاستقرار للقاعدة التمويلية للبنوك.

⁵ يشمل ذلك الودائع الحكومية والخاصة وكذلك "المبالغ المستحقة من مؤسسات مالية أخرى".



الفصل (2)

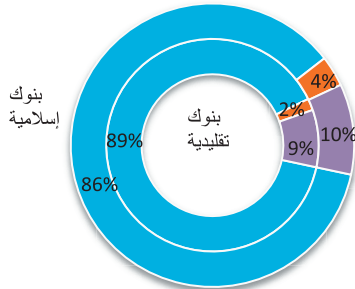
تقييم المخاطر المصرفية

شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام القليلة الماضية تحسناً ملموساً تمثل في انخفاض كل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض بمعدل ثابت، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغ نسبته 2.9% (2.3% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2014، وهو أقل من نسبة 3.8% المسجلة خلال عام 2007 قبل الأزمة المالية العالمية. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (2.9%) إنجازاً جديراً بالاعتبار مقارنة بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%. كما وصل معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) إلى 164% (214.1% على مستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من معدل ما قبل الأزمة المالية العالمية الذي بلغ 87% في عام 2007. ويكشف تصنيف القروض غير المنتظمة ضمن فئات التصنيف المختلفة عن تباطؤ ملحوظ في نسبة القروض غير المنتظمة من تلك الممنوحة حديثاً، حيث انخفضت نسبة القروض المصنفة ضمن فئة "بشأنها ملاحظات" بشكل واضح. أما التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة فيشير إلى انخفاض ملموس في القروض غير المنتظمة على نطاق واسع، حيث شهدت كافة القطاعات الرئيسية تراجعاً في معدل القروض غير المنتظمة لديها. ورغم أن قطاع القروض الشخصية قد سجل زيادة طفيفة في القروض غير المنتظمة، إلا أن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض ظلت بين النسب الأقل لكافة القطاعات (2.2% كما في ديسمبر 2014). وجغرافياً، زادت حصة القروض غير المنتظمة من معاملات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا بأكثر من الضعف. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغت 51.7%، أي أقل نسبياً من حصتها البالغ نسبته 59.8% من إجمالي القروض. من جهة أخرى، يظل انكشاف البنوك على أسواق الأسهم كبيراً رغم التراجع في مختلف المؤشرات في السنوات الأخيرة، وتبلغ نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 23.8% من إجمالي استثمارات، في حين تبلغ نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات 27.4% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وأخيراً، تظل مستويات السيولة لدى البنوك قوية وتساعد على بناء قاعدة تمويلية مستقرة. ورغم أن اعتماد البنوك على الالتزامات غير الرئيسية (مثل القروض بين البنوك) لا يزال محدوداً، إلا أن أي اتجاه تصاعدي يتطلب مراقبة.

مخاطر الائتمان تمثل معظم الأصول المرجحة بالمخاطر

2.1

توزيع الأصول المرجحة بالمخاطر

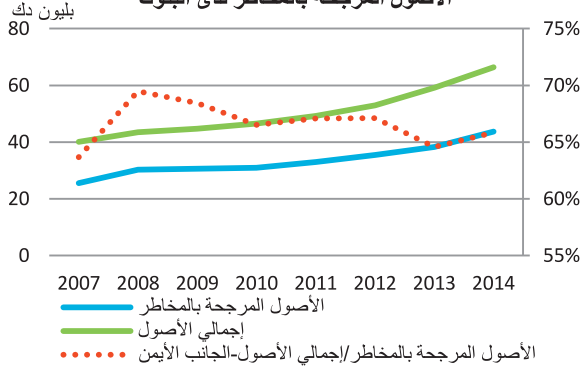


- الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان
- الأصول المرجحة بمخاطر السوق
- الأصول المرجحة بمخاطر التشغيلية

تعتبر مخاطر الائتمان هي الأهم بين كافة المخاطر التي تواجهها البنوك الكويتية نظراً للطبيعة التقليدية للعمليات المصرفية والتي تركز بصورة رئيسية على التسهيلات الائتمانية. لذلك، ليس بغريب أن تشكل الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية والتقليدية معظم الأصول المرجحة بالمخاطر كما في ديسمبر 2014 (الشكل 2.1). ونظراً لطبيعة أعمالها الخاصة، فإن البنوك الإسلامية معرضة لانكشاف أكبر نسبياً لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية مقارنة بنظيراتها التقليدية. وتظل مخاطر السوق عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، بسبب انخفاض حجم محفظة المتاجرة، إضافة إلى أن احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر بموجب تعليمات بازل 3 يستبعد مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية.

2.2

الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك



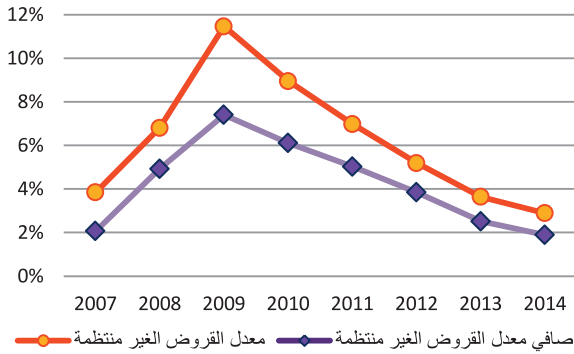
ويمكن أن تقدم المقارنة بين الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي الأصول في القطاع المصرفي مؤشراً لحجم المخاطر في قاعدة الأصول. ففي ديسمبر 2014، ارتفعت نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك إلى إجمالي أصولها من 64.6% في السنة السابقة إلى 65.8% (الشكل 2.2). وعلى الرغم من النمو القوي في إجمالي الأصول (12.2%)، فقد سجلت الأصول المرجحة بالمخاطر نمواً أقوى بنسبة 14.4% مما أدى إلى زيادة طفيفة في نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول.

تظل المحفظة المصرفية سليمة مع بقاء معدل القروض غير المنتظمة عند مستوى منخفض

ما يدعو للتفاؤل أن مخاطر الائتمان، التي تشكل معظم الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك الإسلامية والتقليدية، محدودة للغاية. وعلى وجه التحديد، فقد انخفضت القيمة المطلقة للقروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي بشكل ثابت للسنة الخامسة على التوالي، وذلك بفضل جهود البنوك في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي. كما خفت وتيرة الانخفاض في قيمة القروض غير المنتظمة إلى حد ما نظراً لأن معظم التسهيلات الائتمانية أصبح منتظماً، وبالتالي أصبح المجال ضيقاً لمزيد من الانخفاض. ونتيجة لذلك، بقيت القروض غير المنتظمة في أدنى مستوياتها منذ عام 2009. كما يكشف صافي القروض غير المنتظمة (أي إجمالي القروض غير المنتظمة مطروحاً منه المخصصات المحددة) عن اتجاه مماثل بلغ ذروته في عام 2009 لينخفض بعد ذلك بمعدل ثابت.

2.3

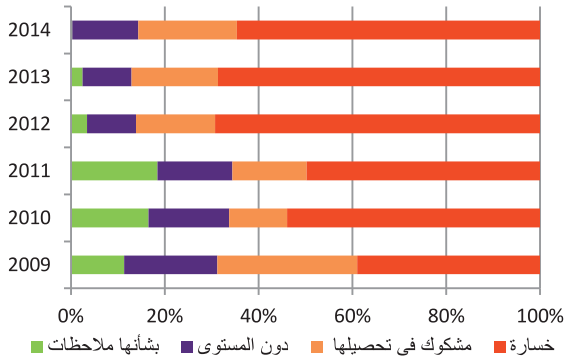
اتجاهات القروض غير المنتظمة



ونتيجة لذلك أيضاً، شهد معدل القروض غير المنتظمة مزيداً من التراجع إلى 2.9% كما في ديسمبر 2014، وهو أقل بكثير من معدل ما قبل الأزمة والذي بلغ 3.8% في عام 2007 (الشكل 2.3). ويؤكد المستوى التاريخي المتدني لمعدل القروض غير المنتظمة على التحسن الملحوظ في سلامة النظام المصرفي قياساً بالانكشاف لمخاطر الائتمان. كذلك، ومنذ عام 2009، ظل معدل صافي القروض غير المنتظمة في تراجع مستمر، حيث وصل إلى مستوى منخفض غير مسبوق بنسبة 1.9% في عام 2014 مع استمرار البنوك في تكوين المخصصات اللازمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

2.4

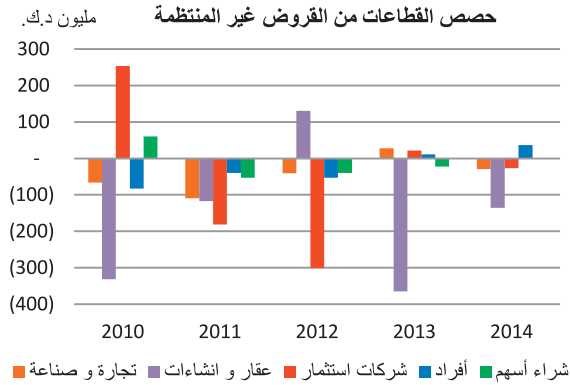
القروض الغير منتظمة حسب آجالها



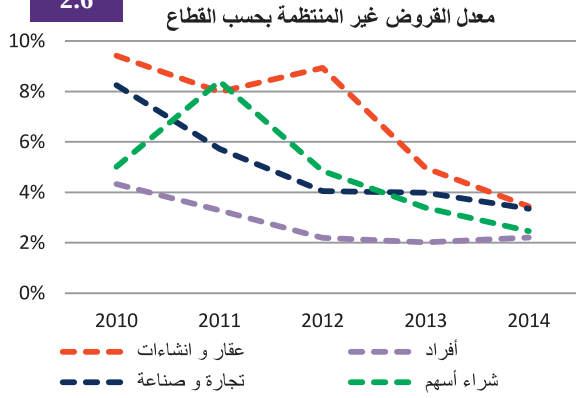
هذا ويشير تحليل القروض غير المنتظمة بحسب آجالها إلى أن التراجع لم يمس فقط إجمالي القروض غير المنتظمة، بل امتد إلى القروض غير المنتظمة الجديدة التي شهدت في عام 2014 تراجعاً حاداً. ويبدو ذلك واضحاً من النسبة الضئيلة من القروض المصنفة "بشأنها ملاحظات"، وهي أول فئة في تصنيف القروض غير المنتظمة بحسب آجالها (الشكل 2.4).

انخفاض على نطاق واسع للقروض غير المنتظمة على مستوى القطاعات

2.5



2.6



تؤكد البيانات حول حصص مختلف القطاعات في القروض غير المنتظمة أن الانخفاض في القروض غير المنتظمة كان على نطاق واسع (الشكل 2.5)، فقد سجلت كافة القطاعات الرئيسية انخفاضاً في القروض غير المنتظمة خلال عام 2014 باستثناء قطاع القروض الشخصية الذي شهد نمواً ولكنه محدود. هذا وقد كان الانخفاض في القروض غير المنتظمة ملحوظاً في قطاع العقار والإنشاءات، يليه قطاع شركات الاستثمار. ويبلغ انكشاف البنوك على شركات الاستثمار نحو 2.8% من إجمالي القروض، في حين أن معدل القروض غير المنتظمة لشركات الاستثمار يعتبر من بين المعدلات الأعلى، ولكن أثرها على القطاع المصرفي يبقى محدوداً حيث تم تخفيض هذه المحفظة لمستوى ضئيل.

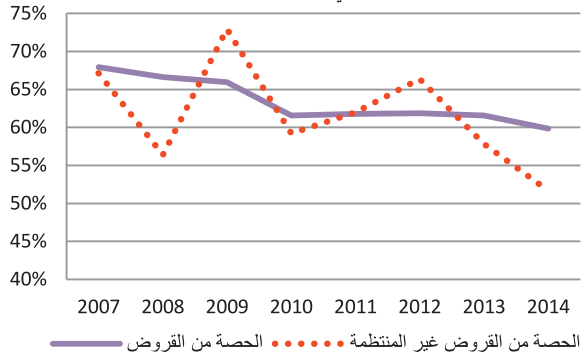
ويعكس الاتجاه الحالي لمعدل القروض غير المنتظمة للقطاعات التحسن الواسع في سلامة المحفظة الائتمانية للبنوك (الشكل 2.6). وظل قطاع القروض الشخصية الأقل تأثراً رغم الزيادة الاسمية في قيمة القروض غير المنتظمة، ويبدو ذلك واضحاً من معدل القروض غير المنتظمة لقطاع القروض الشخصية مقارنة بالقطاعات الأخرى. وبمرور الوقت، ساعد عدد من تعليمات بنك الكويت المركزي التي تشمل الأدوات التحوطية الجزئية والكلية في المحافظة على القروض غير المنتظمة بقطاع القروض الشخصية عند أدنى مستوى لها. على سبيل المثال، يتم منح هذه القروض بصورة أساسية للمواطنين، شريطة ألا يتجاوز القسط الشهري نسبة 40% من صافي الراتب (بعد خصم كافة الاستقطاعات)، إضافة إلى أن معدل الفائدة على هذه القروض يبلغ 3% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. وحيث أن القروض صغيرة من حيث الحجم وتمنح لعدد كبير من الأفراد، فإن المحفظة الكلية تتميز بعدم التركيز مع درجة أقل للمخاطر.

وفي إطار التطورات الإيجابية، انخفض معدل القروض غير المنتظمة لقطاع العقار والإنشاءات بشكل ثابت من 5% في عام 2013 إلى 3.4% في عام 2014، وهو تطور يدعو للثقة، حيث أن القروض المقدمة لقطاع العقار والإنشاءات تمثل نحو 29.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك التي شهدت انخفاضاً كبيراً على خلفية الأزمة المالية العالمية في 2007/2008. وقد استفادت البنوك من التحسن المستمر في سوق العقار المحلي خلال السنوات القليلة الماضية (أنظر الفصل 4 لمزيد من التفاصيل). إضافة إلى ذلك، قام بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2013 بإصدار تعليمات حول السياسة التحوطية الكلية لحماية النظام المصرفي من الانكشاف المفرط للعقار عن طريق وضع حد أقصى للتمويل الذي يمكن منحه كنسبة من قيمة العقار بحسب الغرض من

التمويل (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 4.1 من تقرير الاستقرار المالي لعام 2013).

2.7

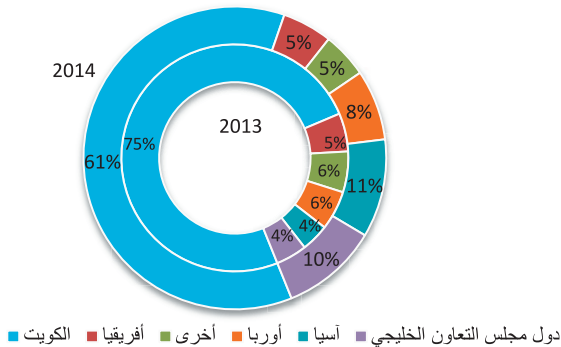
حصة البنوك التقليدية في القروض غير المنتظمة



ويظهر تقسيم القروض غير المنتظمة بحسب نوع البنوك أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي تلك القروض قد انخفضت نسبتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في حين ظلت قيمتها دون تغيير تقريباً. ونتيجة لذلك، بلغت حصة البنوك التقليدية في القروض غير المنتظمة في عام 2014 مستوى أقل على نحو مغاير (51.7%) مقارنة بحصتها من إجمالي القروض التي بلغت نسبتها 59.8% (الشكل 2.7). جدير بالذكر أن التصنيف الواسع بحسب أنواع البنوك قد يتأثر بأداء بنك رئيسي واحد في المجموعة الفرعية. على سبيل المثال، تستأثر أكبر أربعة بنوك بنسبة 72.2% من إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي، لذلك فإن أي تغيير حاد في جودة المحفظة الائتمانية في أي من هذه البنوك قد يؤثر بشكل كبير على متوسط القطاع.

2.8

القروض غير المنتظمة بحسب المنطقة

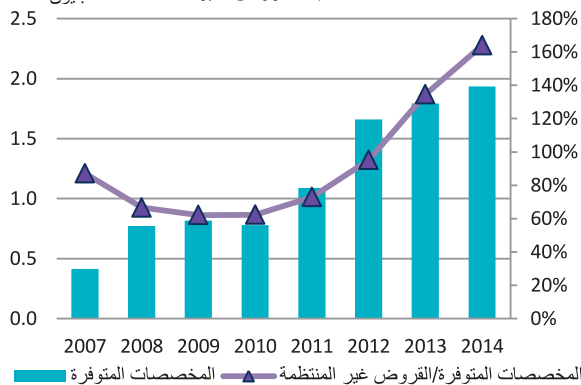


ويظهر التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة أن حصة القروض غير المنتظمة المحلية قد انخفضت على نحو ملحوظ من 75.8% في عام 2013 إلى 61.4% في عام 2014 (الشكل 2.8)، وهو ما يدل، بمعنى آخر، على أن البيئة التشغيلية المحلية أصبحت أكثر ملاءمة مما أدى إلى تحسن أداء المحفظة الائتمانية للبنوك. وخارجياً، زادت حصة منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنطقة الآسيوية في القروض غير المنتظمة بشكل ملحوظ من 4% لكل منها في عام 2013 إلى 10% و 11% على التوالي في عام 2014.

استمرار نمو نسبة تغطية البنوك للمحافظ الائتمانية

2.9

المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة

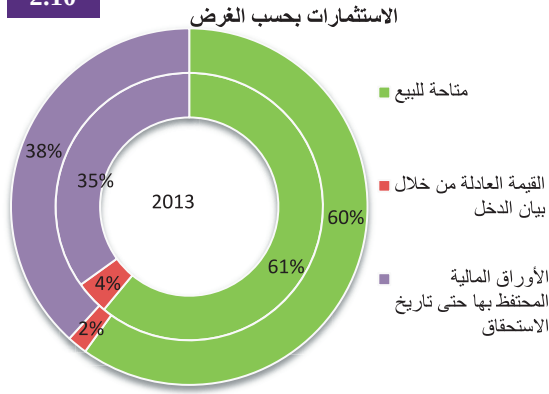


قامت البنوك الكويتية بتكوين مخصصات احترازية إضافية مع بداية الأزمة المالية العالمية، وذلك التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي لمواجهة أي تدهور محتمل في محافظها الائتمانية، مما أدى إلى زيادة إجمالي المخصصات المتوفرة في عام 2014 بنسبة 8% تقريباً مقارنة بنمو بلغت نسبته 8.1% في عام 2013. وبناء عليه، ارتفعت نسبة المخصصات المتوفرة مقابل القروض غير المنتظمة لتبلغ 164%، وظلت على نفس المستوى من الارتفاع طوال فترة الأعوام السبعة الماضية، بل تخطت بكثير مستويات ما قبل الأزمة التي بلغت نسبتها وقتئذٍ 87% (الشكل 2.9).

ويظهر تحليل المخصصات المتوفرة استمرار زيادة المخصصات الاحترازية بوجه خاص، حيث واصل بنك الكويت المركزي مطالبة البنوك بتدعيم تلك المخصصات لمواجهة أي تدهور محتمل في محافظها الائتمانية. وهذه المخصصات تحوطية في طبيعتها، حيث أن تكوينها في أوقات الاستقرار من شأنه مساعدة القطاع المصرفي لمواجهة أي تقلبات أو تراجع محتمل دون أن يؤثر ذلك على قدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية.

تبقى مخاطر السوق هي العنصر الأقل في الأصول المرجحة بالمخاطر

2.10



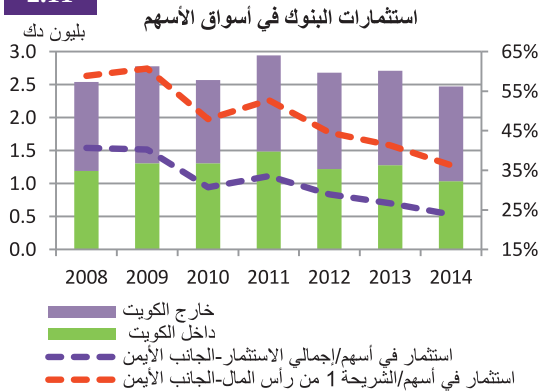
نظراً للطبيعة التقليدية لعمليات البنوك الكويتية، فإن مخاطر السوق تبقى عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث تمثل فقط 2.4% منها كما في ديسمبر 2014. من جهة أخرى، فإن معظم استثمارات البنوك (68%) كما في ديسمبر 2014) هي في أدوات مالية ذات دخل ثابت، 75% منها في سندات حكومية والباقي في سندات شركات.

ويظهر تحليل الاستثمارات أن نحو 60% من استثمارات البنوك تم تصنيفها ضمن فئة "استثمارات متاحة للبيع". وتمثل الاستثمارات المصنفة ضمن فئة "استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق" ثاني أكبر فئة بنسبة 38%، ثم الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بنسبة ضئيلة (الشكل 2.10). وفي هذا السياق، فإن معظم الاستثمارات المصنفة "متاحة للبيع" تدل على حرص البنوك على المحافظة على مستوى مرتفع من السيولة لضمان إدارة أفضل لمخاطر السيولة لديها. في الوقت نفسه، لا تزال حصة الاستثمارات المصنفة "محتفظ بها حتى الاستحقاق" كبيرة وتشير إلى محدودية توافر هذا النوع من الاستثمارات، مما يدفع البنوك لاقتناء هذه الفئة الأكثر أماناً من الأصول والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

رغم الانخفاض بمعدل ثابت، إلا أن استثمارات البنوك في الأسهم كبيرة

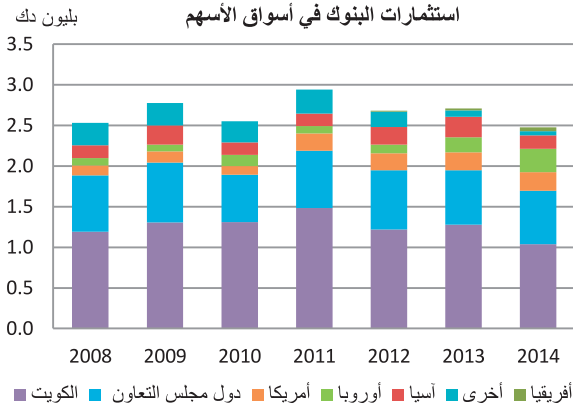
تتمثل انكشافات البنوك الكويتية على أسواق الأسهم من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة هي: الاستثمارات المباشرة للبنوك، واستخدام الأسهم كضمانات مقابل قروض، والقروض لغرض شراء أسهم، حيث يمثل الجانب الأول انكشافاً مباشراً للبنوك على أسواق الأسهم، في حين يشكل الجانبان الآخران انكشافاً غير مباشر من خلال محافظ القروض.

2.11

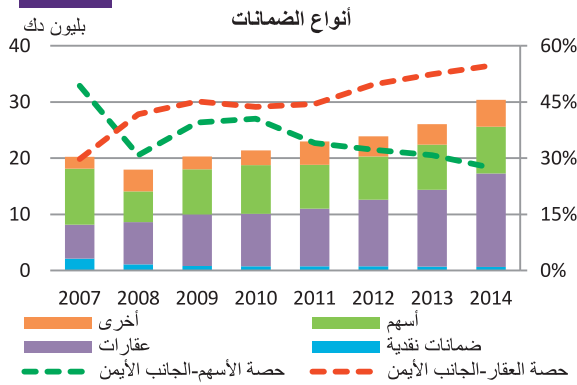


أولاً، من حيث الانكشاف المباشر للبنوك، فإن استثمارات البنوك في الأسهم تمثل 23.8% من إجمالي استثماراتها بنهاية عام 2014 (الشكل 2.11). ورغم انخفاض هذه النسبة من حوالي 40.3% في عام 2009، إلا أنها لا تزال تمثل عنصراً رئيسياً من استثمارات البنوك. وعند مراجعتها من حيث الشريحة 1 من رأس مال البنوك، فإن استثمارات البنوك في الأسهم تبلغ حوالي 36% من هذه الشريحة، وهي النسبة الأدنى خلال الأعوام الخمسة الماضية. وهذه النسب تؤكد أن البنوك، رغم خفض انكشافها للاستثمارات في الأسهم بمرور الوقت، إلا أنها لا تزال عرضة لمخاطر التقلبات في أسعار الأسهم. ونتيجة لصفقات مبادلة الدين بحقوق ملكية بين البنوك وعملائها في قطاع الاستثمار، ارتفع مستوى استثمارات بعض البنوك في الأسهم.

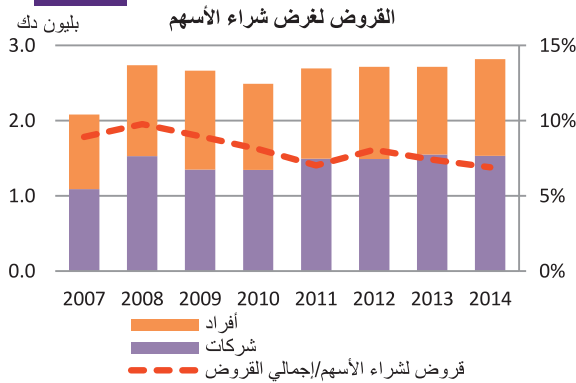
2.12



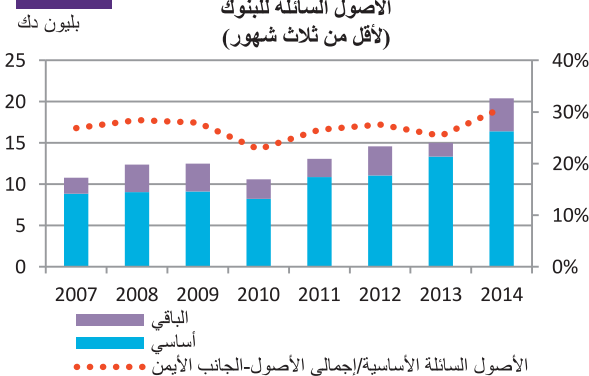
2.13



2.14



2.15



ومع ضعف أداء سوق الأوراق المالية في عام 2014 (وبصفة خاصة خلال الربع الأخير، كما هو مبين في الفصل 4)، فقد تراجع انكشاف البنوك لسوق الأسهم المحلية بشكل ملحوظ من 47.2% إلى 41.9% في عام 2014 (الشكل 2.12). وعلى الجانب الآخر، زاد انكشاف البنوك على أسواق الأسهم الخليجية والأوروبية من 24.9% و 6.9% إلى 26.7% و 11.6% على التوالي خلال نفس الفترة. ومع وجود نسبة كبيرة تصل إلى حوالي 58.1% من الاستثمارات في أسهم موزعة على دول مختلفة منها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آسيا، أوروبا، الخ، فإن مثل هذا التنوع يساعد البنوك في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار الأسهم. وتفترض الخبرات التاريخية، أن الترابط بين الأسواق يزداد خلال أوقات الضغوط مما يحد من مزايا التنوع الذي يبدو مهماً في أوقات الاستقرار.

ثانياً، بالنسبة للانكشافات غير المباشرة، تمثل ضمانات الأسهم حوالي 27.4% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. ورغم تراجع استخدام الأسهم كضمانات من 40.5% في عام 2010 إلى 27.4% من إجمالي الضمانات بنهاية 2014 (الشكل 2.13)، أي حوالي أكثر من ربع إجمالي الضمانات، إلا أن البنوك لا تزال معرضة لتقلبات حادة في أسعار الأسهم. ومع ذلك، فإن الزيادة المضطربة في حصة الضمانات العقارية تلقي بمخاطرها بسبب مشكلات تسهيل تلك الضمانات في حال التعثر في السداد.

الشكل الثالث من أشكال الانكشافات غير المباشرة يتمثل في القروض إلى العملاء (الأفراد والشركات) للمناجزة في الأسهم، حيث تعرف هذه القروض بـ "قروض لغرض شراء الأسهم" وتمثل حوالي 6.9% من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك. وتساهم هذه القروض بنسبة 5.8% من محفظة القروض غير المنتظمة لدى البنوك، ومن ثم فإن القروض لغرض شراء الأسهم تعتبر عنصراً رئيسياً من انكشاف البنوك للمخاطر، من ناحيتي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. ومع ذلك، بلغ معدل القروض غير المنتظمة لقروض شراء الأسهم 2.5% في ديسمبر 2014، أي عند مستوى محدود من عدم الانتظام. ويظهر تحليل هذه القروض أن حصة قطاع الشركات من هذه القروض أعلى قليلاً (54.3% في عام 2014) من حصة الأفراد (الشكل 2.14).

مستويات السيولة قوية لدى البنوك

تشهد الأصول السائلة لدى البنوك لفترة أقل من ثلاثة أشهر اتجاهًا تصاعدياً منذ عام 2010. وخلال عام 2014، ارتفعت الأصول السائلة (بأجل استحقاق أقل من ثلاثة أشهر) بمبلغ 5.3 بليون دينار كويتي لتصل إلى 20.4 بليون دينار كويتي (الشكل 2.15). ويظهر تحليل مقارنة بين الأصول السائلة الأساسية وغير الأساسية أن الأصول السائلة الأساسية (ومنها

النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تبلغ 80.5% من إجمالي الأصول السائلة في عام 2014. وتمثل الأصول الأساسية والأصول السائلة، كعنصر من عناصر إجمالي الأصول، 24.7% و30.7% على التوالي كما في ديسمبر 2014.

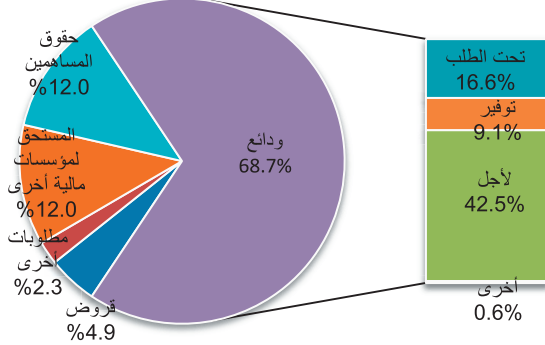
الالتزامات غير الرئيسية مستمرة في الزيادة

تشكل ودائع العملاء 68.7% من القاعدة التمويلية للبنوك كما في ديسمبر 2014 (الشكل 2.16)، حيث تشكل الودائع لأجل 42.5% من إجمالي قاعدة التمويل و61.8% من إجمالي ودائع العملاء. لذلك، فإن أي حصة كبيرة من الودائع لأجل توفر للبنوك الكويتية قاعدة تمويلية مستقرة تكفي لأداء دورها كوسطاء ماليين. إضافة إلى ذلك، أدى تفعيل قانون ضمان الودائع في عام 2008 بشأن حماية المودعين إلى استبعاد مخاطر تعرض البنوك للإقبال على سحب الودائع.

وعلى الرغم من أن الهيكل التمويلي للبنوك لا يزال يعتمد وبصورة كبيرة على الودائع المستقرة، إلا أن هناك تحول ملموس نحو الدور المتزايد للمطلوبات غير الأساسية (وخاصة القروض بين البنوك) مقارنة بالمطلوبات الأساسية مثل الودائع (الشكل 2.17). ونظراً للطبيعة المتقلبة لتمويل المؤسسات الكبرى، والتي يسهل تأثرها بسلوكيات السوق، فإن الاعتماد المتنامي على المطلوبات غير الأساسية لدعم النمو في الأصول يمكن أن يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة التمويلية للنظام المصرفي. جدير بالذكر أن نطاق اعتماد البنوك على الالتزامات غير الأساسية محدود في الوقت الحالي، ولكنه يستلزم المراقبة.

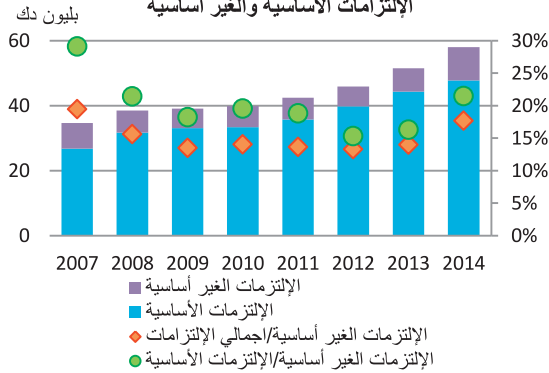
2.16

هيكل تمويل الجهاز المصرفي



2.17

الالتزامات الأساسية والغير أساسية





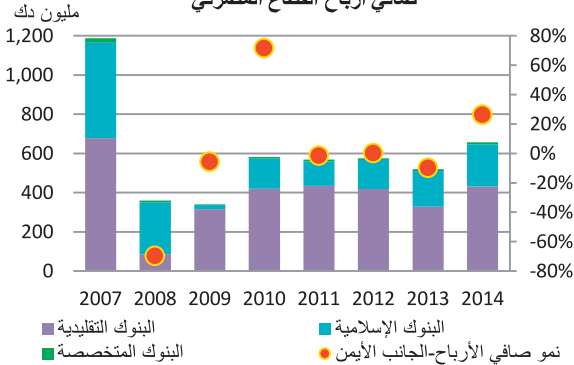
الفصل (3)

الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات

سجل صافي الأرباح المجمعة للبنوك ارتفاعاً بنسبة 26.5% خلال عام 2014. وجاء هذا التطور الإيجابي نتيجة عدد من العوامل أهمها زيادة إيرادات الفوائد وانخفاض المصروفات من غير الفوائد والمخصصات. كما شهد معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية تحسناً مماثلاً، مع ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح عن معدل النمو في الأصول وحقوق الملكية. وبحسب المجموعات البنكية، ساهمت البنوك التقليدية بما نسبته 65.6% و 60.3% من أرباح وأصول القطاع المصرفي على التوالي. وتراجعت نسبة التكلفة إلى الربح بشكل طفيف مع تحسن كفاءة البنوك الإسلامية، ولكن تظل البنوك التقليدية، في المتوسط، أكثر كفاءة من حيث التكلفة من نظيراتها الإسلامية. كما انخفض مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي خلال عام 2014 بسبب تطبيق معايير لجنة بازل 3 والارتفاع القوي نسبياً في الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة برؤوس أموال البنوك ليصل معدل كفاية رأس المال إلى 16.9% في ديسمبر 2014، ولكن يظل أعلى من المعدل المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 12% لعام 2014. جدير بالذكر أن معدل كفاية رأس المال المجمع للبنوك الإسلامية ظل أعلى ولو بهامش طفيف من البنوك التقليدية. من جهة أخرى، أكدت نتائج اختبارات الضغط الربع السنوية قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في الائتمان والسوق والسيولة وفق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

3.1

صافي أرباح القطاع المصرفي

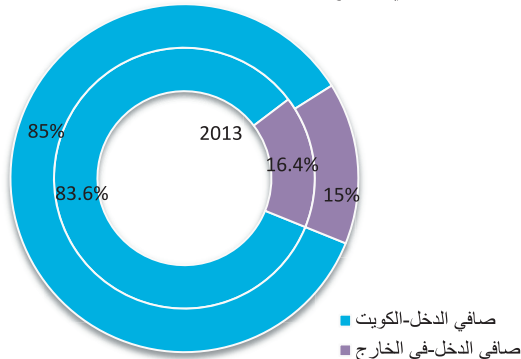


ارتفاع صافي الأرباح المجمعة بنسبة 26% في عام 2014

شهدت أرباح البنوك الكويتية خلال عام 2014 تعافياً قوياً بعد تراجع ملحوظ خلال عام 2013⁶، حيث ارتفع صافي الأرباح المجمعة، بعد الضرائب⁷، بنسبة 26.5% من 519 مليون دينار كويتي في عام 2013 إلى 656 مليون دينار كويتي في عام 2014 (الشكل 3.1)، ليكون أول عام يتم فيه تسجيل نمو قوي في صافي أرباح البنوك بعد ثلاث سنوات متتالية من النمو إما بمعدل ثابت أو سلبي. وقد كان لارتفاع مستوى المخصصات خلال الأعوام السابقة دوراً، ولو جزئياً، في تراجع أرباح القطاع. ومع تحسن جودة الأصول ورفع نسبة تغطية القطاع المصرفي للديون غير المنتظمة (أنظر الفصل 2)، تراجعت الحاجة بشكل عام لمخصصات إضافية. وساهم كل بنك من البنوك بنسبة إيجابية في صافي أرباح القطاع، إلا أن ثلاثة بنوك تقليدية سجلت نمواً قوياً في أرباحها.

3.2

صافي الأرباح من العمليات المحلية والأجنبية



ويبين تحليل صافي الأرباح من العمليات المحلية والخارجية أن الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج قد ساهمت بما نسبته 15% من صافي الأرباح المجمعة (الشكل 3.2). ورغم إن هذه النسبة قد تراجعت بشكل طفيف من 16.4% في عام 2013، إلا إنها لا تزال تمثل حصة كبيرة

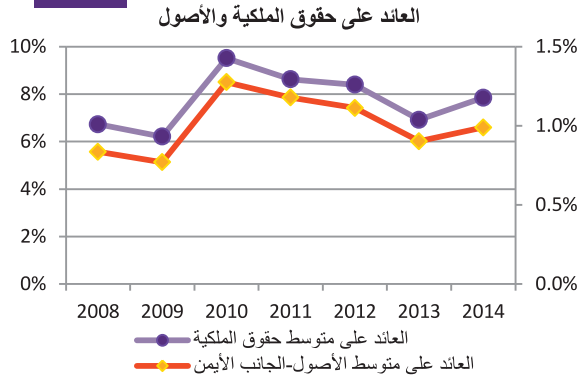
⁶ يعود انخفاض صافي الأرباح في عام 2013 جزئياً إلى الأرباح الاستثنائية المسجلة لمرة واحدة لأحد البنوك الكبرى في عام 2012 نتيجة مساهمته في ملكية بنك محلي آخر. وبعد التعديل بهذا البند الغير عادي والذي أدى إلى زيادة صافي الأرباح في عام 2012، يبدو انخفاض الأرباح في عام 2013 هامشياً.

⁷ يستند إلى حصة ربح مساهمي البنوك.

من الأرباح المجمعة بما يؤكد على أهمية العمليات الأجنبية للبنوك.

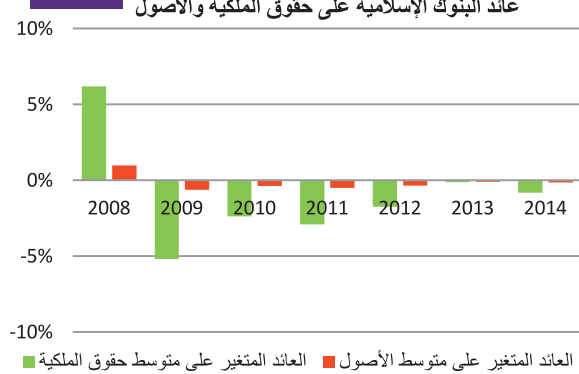
ارتفاع معدلات العائد بعد ثلاث سنوات متتالية من التراجع

3.3



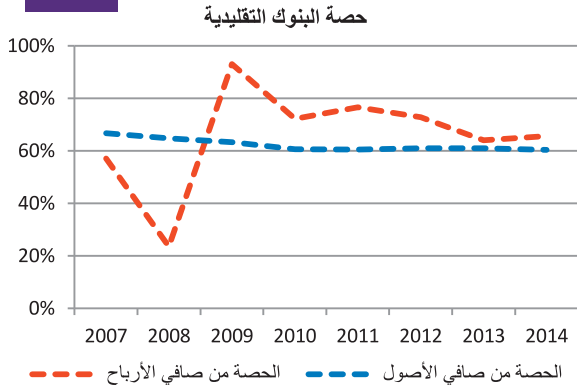
مع ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي، ارتفع متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية بشكل ملحوظ في عام 2014 بعد ثلاث سنوات متتالية من التراجع (الشكل 3.3). وعلى وجه الخصوص، ارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية من 6.9% في عام 2013 إلى 8.2% في عام 2014، وبالمثل ارتفع العائد على متوسط الأصول بمعدل 10 نقاط أساس ليصل إلى 1% في عام 2014. ويعود هذا التحسن الملحوظ في معدلات العائد في عام 2014 إلى نمو صافي أرباح البنوك (26.5%) بمعدل تجاوز النمو في حقوق الملكية (8.9%) وفي الأصول (12.2%). جدير بالذكر أن مؤشرات العائد خلال السنوات الثلاث الماضية (2011-2013) قد شهدت تراجعاً بمعدل ثابت بسبب النمو القوي في حقوق الملكية والأصول لدى النظام المصرفي من جهة، والنمو السلبي في صافي الأرباح من جهة أخرى (باستثناء عام 2012 الذي شهد فيه صافي الربح نمواً طفيفاً ولكن إيجابياً بلغت نسبته 0.2%).

3.4



وخلال عام 2014، اتسعت الفجوة بين العائدات الإجمالية للقطاع⁸ وعائدات البنوك الإسلامية إلى حد ما، وذلك بعدما شهدت هذه الفجوة انكماشاً كبيراً خلال عام 2013 (الشكل 3.4). على سبيل المثال، كان العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية أقل بمعدل 5.2 نقطة مئوية في عام 2009 مقارنة بالعائد على متوسط حقوق الملكية لكافة البنوك⁹، إلا إن هذه الفجوة قد أخذت في الانكماش بمرور الوقت إلى أن بدأ هذا التوجه في التحول خلال عام 2014. كذلك فإن العائد على متوسط الأصول قد اتبع توجهها مماثلاً، ولكن أقل وضوحاً، نظراً لحجم الأصول الكبير مقارنة بحقوق الملكية. وتعود الزيادة الهامشية في فرق العائد خلال عام 2014 إلى زيادة حقوق الملكية وقاعدة الأصول لدى البنوك الإسلامية، وأيضاً النمو القوي في أرباح البنوك التقليدية (كما يتضح ضمناً في الشكل 3.5).

3.5

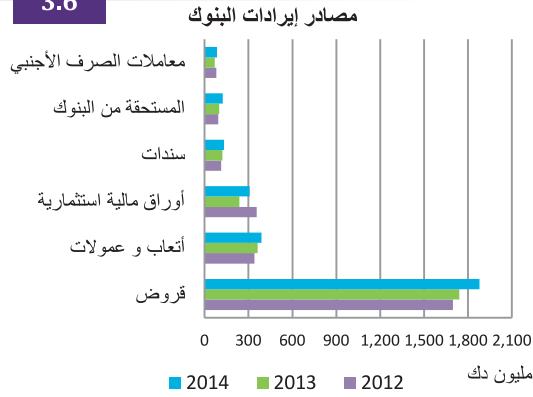


وتكشف المقارنة بين الحصة في صافي الأرباح والحصة في الأصول أن البنوك التقليدية تمثل حوالي 65.6% من أرباح القطاع، وهي نسبة أعلى من حصتها التي تبلغ 60.3% في إجمالي الأصول (الشكل 3.5). ورغم ارتفاع حصة البنوك التقليدية من أرباح القطاع على نحو مغاير في عام 2010، إلا

⁸ فرق العائد على متوسط حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية - العائد على متوسط حقوق الملكية في القطاع المصرفي. الفارق السلبي يعني أن العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الإسلامية لا يزال أقل من مستوى القطاع المصرفي الكلي. وبالمثل، يتم تفسير العائد على متوسط الأصول.

⁹ كان عام 2008 استثنائياً للبنوك الإسلامية التي حققت فارق إيجابي ملحوظ في العائدات مقارنة بالقطاع المصرفي ككل بسبب الخسائر الجسيمة التي تكبدها أحد البنوك التقليدية وأدت إلى تحول نسب القطاع لمصلحة البنوك الإسلامية.

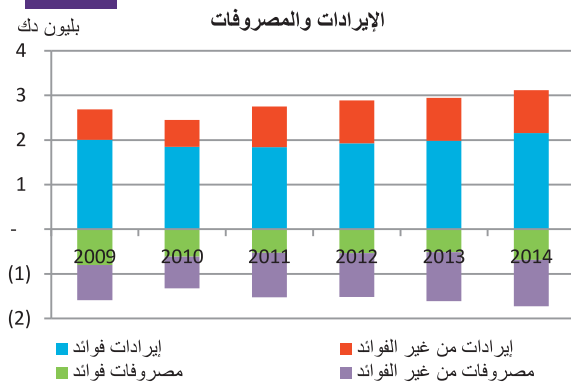
3.6



أنها عادت لتتخفّف تدريجياً بسبب زيادة حصة البنوك الإسلامية. ومن المؤكد أن هذه الاتجاهات صحيحة فقط على المستوى المجمع، حيث أن الفروق في الأداء بين هذه البنوك بشكل فردي لا تزال كبيرة.

وتماشياً مع الاتجاهات السابقة، واصلت البنوك تحقيق معظم إيراداتها من محفظة القروض (الشكل 3.6)، حيث شكلت الإيرادات من القروض 87.2% من إيرادات الفوائد و60.3% من إجمالي الإيرادات في عام 2014. ويظهر تحليل إيرادات فوائد القروض أن 57.2% من تلك الفوائد ناتجة من التسهيلات الائتمانية للأفراد والنسبة المتبقية (42.8%) من القروض المقدمة للشركات. وتأتي الأرباح والعمولات في المرتبة الثانية كمصدر للإيرادات يليها أرباح الأوراق المالية الاستثمارية.

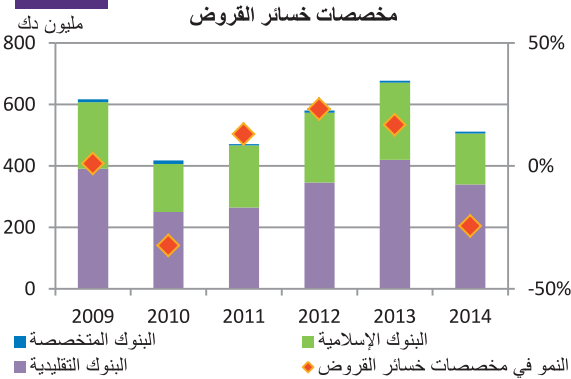
3.7



الزيادة الكبيرة في مصروفات الفوائد تدفع بصافي إيرادات الفوائد للتراجع

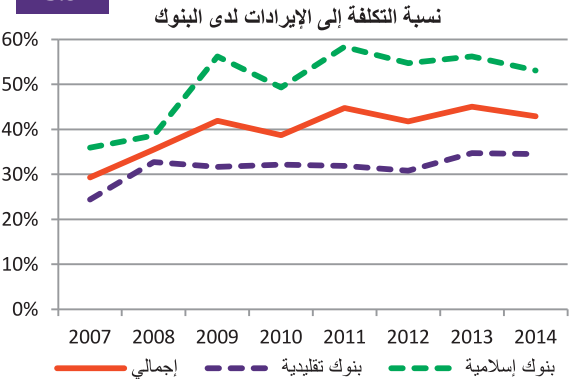
سجلت إيرادات الفوائد خلال عام 2014 نمواً بنسبة 8.7% مقارنة بالزيادة البسيطة نسبياً والتي بلغت 2.9% خلال عام 2013 (الشكل 3.7). كما شهدت البنوك خلال نفس الفترة زيادة حادة بنسبة 34.4% في مصروفات الفوائد مما أثر على صافي إيرادات الفوائد الذي انخفض بشكل طفيف بنسبة بلغت 0.2% خلال عام 2014 رغم الزيادة الملحوظة في إيرادات الفوائد لدى البنوك. من جهة أخرى، تراجعت الإيرادات والمصروفات من غير الفوائد بنسبة 0.6% و5.1% على التوالي خلال عام 2014. وكما أشرنا من قبل، زاد صافي الإيرادات بصورة كبيرة بسبب الاتجاه الإيجابي في عنصرين أساسيين هما ارتفاع إيرادات الفوائد وتراجع المصروفات من غير الفوائد.

3.8



ومن العناصر الأخرى التي ساهمت في ربحية البنوك تراجع مستوى المخصصات، فبعد ثلاث سنوات من الزيادة الكبيرة، شهد عام 2014 تراجعاً حاداً بلغت نسبته 24.4% في مخصصات القروض، وذلك بفضل التراجع في معدل القروض غير المنتظمة وأثره بالتالي في تخفيف الحاجة لمخصصات إضافية (أنظر الفصل 2). لذلك، انخفض مستوى المخصصات من 677 مليون دينار كويتي في عام 2013 إلى 511 مليون دينار كويتي في عام 2014 (الشكل 3.8).

3.9



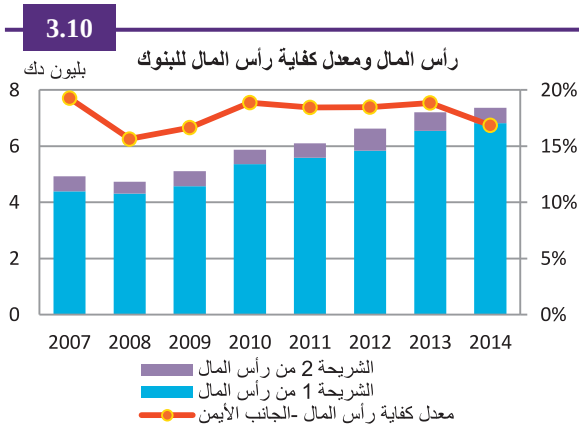
لا تزال البنوك التقليدية هي الأكثر كفاءة

شهدت الكفاءة التشغيلية للبنوك تحسناً طفيفاً خلال عام 2014، متأثرة بالانخفاض في نسبة التكلفة إلى الإيرادات من 45% في عام 2013 إلى 42.9% في عام 2014 (الشكل 3.9)، وذلك بسبب انخفاض في التكاليف التشغيلية للبنوك الإسلامية بنسبة 11.9% في عام 2014. أما في حالة البنوك التقليدية، فقد ظلت نسبة التكلفة إلى الإيرادات ثابتة تقريباً،

حيث أن النمو في إجمالي الإيرادات قابله نمو مماثل في التكاليف التشغيلية لهذه البنوك.

هذا ولا تزال كفاءة البنوك التقليدية تتخطى بكثير كفاءة نظيراتها الإسلامية، على الأقل من حيث نسبة التكلفة إلى الإيرادات، التي يعود ارتفاعها في البنوك الإسلامية إلى جملة من الأسباب أهمها: أولاً، أن البيئة التشغيلية للبنوك الإسلامية تعد إلى حد ما أكثر تحدياً بسبب القيود الشرعية على بعض المنتجات / الخدمات بخلاف البنوك التقليدية مما يجعل حتى العمليات العادية مثل إدارة السيولة بمثابة تحدٍ للبنوك الإسلامية. ثانياً، تعتبر تكاليف المعاملات في البنوك الإسلامية أعلى عموماً بسبب المتطلبات القانونية والشرعية الواجبة لتنفيذ نفس العمليات. ثالثاً وأخيراً، ارتفاع مستوى المصروفات التشغيلية في البنوك الإسلامية الناتجة عن شركاتها التابعة غير المصرفية، والمرتبطة بطبيعتها بارتفاع المصروفات التشغيلية.

يظل معدل كفاية رأس المال مرتفعاً وفق المعايير العالمية



حافظت البنوك الكويتية على مستويات عالية من رأس المال بفضل جهود بنك الكويت المركزي لتحقيق استقرار الجهاز المصرفي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال القوي دوراً مهماً في الحفاظ على متانة أوضاع الجهاز المصرفي. وخلال عام 2014، تراجع معدل كفاية رأس المال المجموع¹⁰ إلى 16.9% وفقاً لتعليمات بازل 3 مقابل 18.9% في عام 2013 وفقاً لتعليمات بازل 2 (الشكل 3.10). ويعود هذا الانخفاض جزئياً إلى تطبيق معايير لجنة بازل 3 حول كفاية رأس المال، والتي جاءت أكثر تشدداً من معايير بازل 2. لذلك، وقياساً بتعليمات لجنة بازل 2، فإن معدل كفاية رأس المال يرتفع بشكل ملحوظ من 16.9% إلى 19.3%. أما السبب الآخر وراء هذا الانخفاض في معدل كفاية رأس المال فكان النمو القوي بنسبة 14.4% في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة بالنمو في إجمالي رأس مالها والبالغ نسبته 2.3% خلال عام 2014.

وحتى مع معدل كفاية رأس المال بنسبة 16.9% (بموجب تعليمات لجنة بازل 3)، فإن هذا المعدل لدى البنوك يعتبر مرتفعاً وأعلى من متطلبات الحد الأدنى للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 12% لعام 2014¹¹. إضافة إلى ذلك، يبين تحليل قاعدة رأس المال لدى البنوك ارتفاع حصة الشريحة 1 من إجمالي رأس المال كما في ديسمبر 2014، حيث تمثل الشريحة 1، والتي تتمتع بالجودة

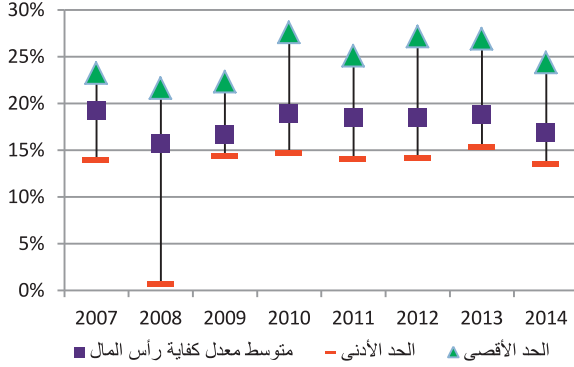
¹⁰ تستند أرقام كفاية رأس المال في هذا القسم إلى تعليمات بازل 3 لعام 2014، وتستند إلى بازل 2 للسنوات السابقة. وبسبب التغير في منهجية احتساب كفاية رأس المال (بازل 3)، يجب الأخذ بالاعتبار التغير في هذه المنهجية عند تفسير الاتجاه التاريخي. ويشار إلى رأس المال أو قاعدة رأس المال بـ "رأس المال الرقابي" في تعليمات كفاية رأس المال الصادرة إلى البنوك في يونيو 2014.

¹¹ سيتم رفعها إلى 12.5% لعام 2015 وإلى 13% لعام 2016.

العالية، حوالي 92.6% من إجمالي رأس مال البنوك مقارنة بما نسبته 90.9% في عام 2014. ولا شك، فإن المعدل القوي لكفاية رأس المال فضلاً عن جودة الشريحة 1 يؤكد قدرة النظام المصرفي الكويتي على مواجهة الصدمات الشديدة، واستمراره في تقديم الخدمات المالية للاقتصاد الوطني.

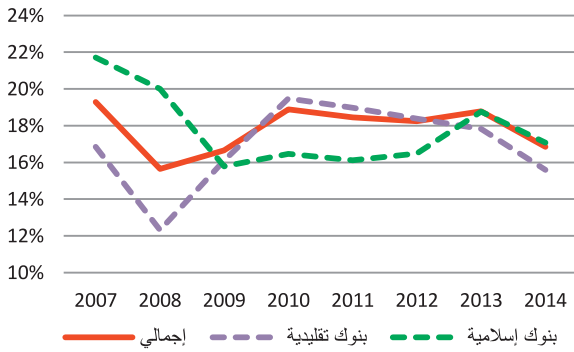
3.11

نطاق معدل كفاية رأس المال



3.12

معدلات كفاية رأس المال للبنوك



كما تكشف البيانات المتعلقة بالبنوك أن أقل معدل لكفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك خلال عام 2014 كان 13.5%، أي ما يفوق الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 12% (الشكل 3.11). وجدير بالذكر أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك لم يقل عن 13.5% خلال الأعوام السبعة الماضية، باستثناء عام 2008، حين تكبد أحد البنوك التقليدية خسائر جسيمة بسبب تعرضه لأزمة المشتقات المالية. وقد استدعى ذلك وعلى الفور ضخ رأس مال لتجنب أية عواقب خطيرة على الجهاز المصرفي بصفة عامة مما كان له أثره في استعادة معدل كفاية رأس المال لمستواه مرة أخرى في السنة التالية (2009) ليصل إلى 14.4%.

معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية أفضل نسبياً

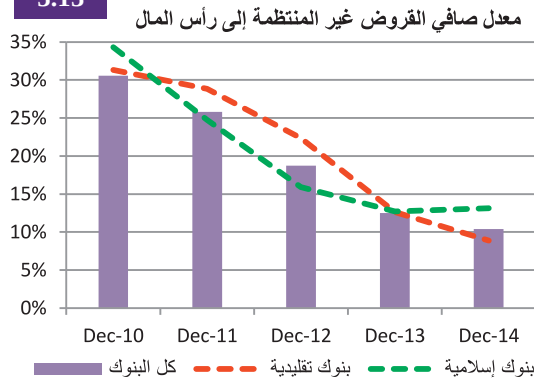
إن التغير الطفيف في معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي، كما هو مبين أعلاه، انعكس أيضاً في معدلات كفاية رأس المال المجمع للبنوك الإسلامية والتقليدية، حيث انخفض معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية من 18.8% في عام 2013 إلى 17.1% في عام 2014، وللبنوك التقليدية من 17.8% إلى 15.6% خلال نفس الفترة (الشكل 3.12).

وتكشف المؤشرات الأخرى لكفاية رأس المال عن اتجاهات مماثلة، حيث شهدت البنوك الإسلامية تراجعاً محدوداً في معدلات كفاية رأس المال (الجدول 3.1). ونظراً للتأثير الذي يمكن أن يمارسه عدد قليل من البنوك على متوسط المجموعة، فإن هذه الاتجاهات ليست بالضرورة مؤشراً للتغيرات على نطاق واسع في معدلات كفاية رأس المال للمجموعة.

الجدول 3.1: معدلات ملاءة البنوك بحسب الفئة

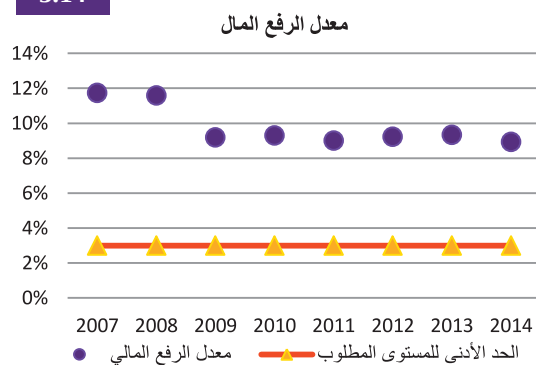
	رأس المال إلى الأصول		شريحة 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر		رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
بنوك تقليدية	10.8%	11.8%	14.4%	15.7%	15.6%	17.8%
بنوك إسلامية	11.2%	12.6%	15.7%	19.2%	17.1%	18.8%
كل البنوك	11.1%	12.5%	15.6%	17.4%	16.9%	18.8%

3.13



بفضل المستويات القوية لمعدلات كفاية رأس المال وارتفاع المخصصات، انخفض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض، ليصل إلى 10.4% في ديسمبر 2014 (الشكل 3.13). وفي الوقت الذي شهدت فيه البنوك التقليدية تراجعاً مماثلاً لمتوسط القطاع، فقد سجلت البنوك الإسلامية ارتفاعاً طفيفاً في نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، بسبب الزيادة في صافي القروض غير المنتظمة للبنوك الإسلامية (4.9%) التي كانت أعلى من الزيادة في رأس مالها (1.4%) في عام 2014.

3.14

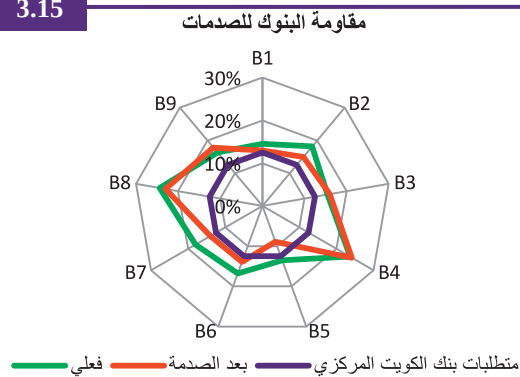


من جانب آخر، بلغ معدل الرفع المالي¹² للقطاع المصرفي 8.9% كما في ديسمبر 2014، وتعتبر هذه النسبة ليست فقط أعلى من الحد الأدنى العالمي البالغ 3% ولكن أيضاً أعلى من نسبة 6% المقترحة من قبل الجهات التشريعية الأمريكية للبنوك ذات التأثير النظامي (الشكل 3.14). وتجدر الإشارة إلى أن الفرق لا يزال كبيراً بين معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية والحد الأدنى العالمي المقترح بموجب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مما يعكس نطاق المصدات التي يمكن للبنوك الكويتية أن تلجأ إليها لتوسعة محافظها الائتمانية دون مخالفة المعايير العالمية حول معدل الرفع المالي¹³.

مقاومة القطاع المصرفي للصدمات

يقوم بنك الكويت المركزي بإجراءات داخلية لاختبارات الضغط بصورة ربع سنوية لتحديد مستوى مرونة ومقاومة كل بنك من البنوك والقطاع المصرفي ككل للصدمات (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 3.2 من تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012). ووفقاً للممارسات السابقة، فقد تم إجراء اختبارات الضغط وفقاً للبيانات كما في ديسمبر 2014 بتطبيق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات مختلفة الشدة.

3.15



وتبين النتائج أن البنوك¹⁴ بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام في عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية المختلفة (الشكل 3.15). ورغم تفاوت أثر الصدمات من بنك لآخر، إلا إن أقل معدل لكفاية رأس المال بعد الصدمة بلغ 8.9%.

¹² الشريحة 1 من رأس المال / إجمالي الانكشافات (الغير مرجحة بالمخاطر، داخل وخارج الميزانية العمومية)

¹³ لمزيد من المناقشات حول معدل الرفع المالي، يمكن الاطلاع على المرفق 3.1 بنهاية هذا الفصل.

¹⁴ تم حذف بنكين من الشكل 3.2 بسبب الارتفاع الكبير للغاية في معدل كفاية رأس المال لدى البنكين وأيضاً لضمان عرض معدل كفاية رأس المال لدى البنوك بشكل عادل.

وبسبب زيادة حصة المحافظ الائتمانية من إجمالي قاعدة الأصول، يبدو أن البنوك أكثر تعرضاً لتراجع جودة محفظة القروض/التمويل، وخاصة في قطاعات محددة مثل قطاع العقار. ورغم ذلك، تكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مر السنين أن البنوك قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات حتى في هذا القطاع، وذلك بضح رؤوس أموال إضافية وبناء مخصصات أكثر.

وبالنسبة لصدمات مخاطر السوق، تعرضت البنوك بشكل أكبر نسبياً لانخفاض أسعار الأصول بسبب الانكشافات بصورة مباشرة للاستثمار في الأسهم والعقارات، وبصورة غير مباشرة من خلال تغطية الضمانات. من جهة أخرى، ظل تعرض البنوك لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي محدوداً. وأخيراً، بينت الصدمات المتعلقة بأزمة السيولة أن البنوك لا تزال تتمتع بالسيولة حتى في أحوال ضغوط السيولة الشديدة، وهو ما يؤكد قوة مستويات السيولة الحالية لدى البنوك.

معيار الرفع المالي: الاستفادة من القياس الغير مرجح بالمخاطر

بديهيًا تقرر الشركات حجم أنشطتها التي ترغب في تمويلها من خلال الافتراض بدلاً من استخدام رأس المال. وحيث أن تكلفة خدمة الدين تدخل ضمن الاستقطاعات الضريبية، فهناك حوافز واضحة للعمل باستخدام الرفع المالي بدرجة معينة. فالرفع المالي إذن مهم للبنوك كونه يسمح لها بتحمل انكشافات أكبر بكثير من تلك التي يمكن للبنوك تحقيقها من خلال الاستثمار المباشر فقط لأموالها الخاصة، وبالتالي زيادة أرباحها (أو خسائرها) المحتملة. ولا عجب في اعتبار البنوك مؤسسات عالية الاستدانة، حيث تقوم بتمويل جزء صغير فقط من مجمل أنشطتها (حوالي 5% في المتوسط) باستخدام رأس المال. وعلى سبيل المقارنة، فإن نسبة الدين إلى رأس المال لدى أكبر 10 شركات غير مالية مدرجة في العالم تبلغ حوالي 50%.

وبسبب حجم الاحتياطات المحدود في القطاع المصرفي، فإن الرفع المالي (الاستدانة أو التمويل بالدين) أمر لا بد منه رغم العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن ارتفاع مستوياته. فعلى سبيل المثال، أدى عدم وجود ضوابط رقابية كافية على عمليات الرفع المالي إلى قيام البنوك بتوسعة ميزانياتها العمومية بشكل حاد لتصل لمستويات غير مقبولة، وأدى ذلك بالطبع لظهور "الفقاعة الائتمانية" في عامي 2007 و2008. وكما نبين في السياق التالي، فإن تعليمات كفاية رأس المال التي تعتمد على أوزان المخاطر لم تكن فعالة في احتواء الارتفاع الحاد في عمليات الرفع المالي. وتكشف دراسة قام بها بنك إنجلترا أن من بين المظاهر التي سبقت الأزمة المالية العالمية كان ارتفاع الرفع المالي لمجموعة من البنوك الدولية الكبرى بنسبة 30% في حين انخفضت أصولها المرجحة بالمخاطر بنسبة 15%¹⁵. وباستثناءات محدودة، ركزت بعض السلطات التشريعية على كفاية رأس المال (حيث التزمت البنوك عموماً) ولكن بالكاد فرضت حدود على الرفع المالي. ومما لا شك فيه، فإن تراكمات الرفع المالي المفرط قبل الأزمة إضافة إلى العملية الطويلة والمضنية لتخفيف الرفع المالي (الديون) لاحقاً قد مهدت السبيل لتطبيق معيار رسمي للرفع المالي، وكانت لجنة بازل للرقابة المصرفية قد طرحت معيار الرفع المالي لأول مرة في عام 2010 ليكون مكملاً للمتطلبات الرأسمالية الحالية التي تستند إلى المخاطر. وعقب تعديل المعيار في عام 2013، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية نسخة نهائية في بداية عام 2014¹⁶، تقترح فيها حداً أدنى لمعيار الرفع المالي بواقع 3%، أي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الانكشافات الغير مرجحة بالمخاطر}} \geq 3\%$$

حيث:

المقام*	البسط
• الأصول داخل الميزانية العمومية. • انكشافات المشتقات. • معاملات تمويل الأوراق المالية. • الانكشافات لبنود خارج الميزانية العمومية.	• رأس المال الأساسي (الشريحة 1) والذي يشمل: • حقوق المساهمين (CET1). • رأس المال الإضافي (AT1).

¹⁵ أ. هالدن (2013) "تجسيم التقديرات في الضوابط المصرفية" "Constraining discretion in bank regulation"، وتغطي هذه الدراسة الفترة من نهاية عام 2004 حتى نهاية عام 2007 لعينة مكونة من 17 بنك عالمي كبير.

¹⁶ لمزيد من التفاصيل، أنظر "إطار عمل لجنة بازل 3 حول معيار الرفع المالي ومتطلبات الإفصاح" "Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements"، لجنة بازل للرقابة المصرفية، يناير 2014.

* هذا الشكل التوضيحي مبسط إلى حد ما، أنظر إلى الورقة المشار إليها أعلاه الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وكذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى البنوك بشأن تطبيق معيار الرفع المالي.



وبمعنى مبسط، يمكن وصف الرفع المالي بأنه علاقة بين حقوق ملكية البنك وإجمالي انكشافاته الغير مرجحة بالمخاطر. ويمكن أيضاً توضيح الفرق الأساسي بين معيار كفاية رأس المال ومعيار الرفع المالي باستخدام تمثيل نسقي stylized representation للمعيارين معاً. وكما يبدو من الشكل التوضيحي المرفق، ورغم أن معيار كفاية رأس المال يعتمد على أوزان المخاطر، إلا إن معيار الرفع المالي يستخدم الانكشافات الغير مرجحة بالمخاطر عند احتسابه¹⁷. ولكل معيار حدوده الخاصة إذا تم تطبيقه بشكل منفصل، إلا إن تطبيق المعيارين معاً يساعد إلى حد بعيد على التحقق من وجود نظام مالي سليم.

مزايا معيار الرفع المالي:

- بحسب ما يتضح من تعريف معيار الرفع المالي، فإنه من السهل تطبيقه ومراقبته، بل أن تطبيقه في متناول الدول حتى تلك ذات الخبرات الفنية المحدودة. فسهولة وبساطة معيار الرفع المالي تساعد على إنشاء بيئة تعامل متكافئة بين مختلف أنواع البنوك، في حين أن الوضع مختلف بالنسبة لمعيار كفاية رأس المال، حيث كان للبنوك الكبرى القدرة والموارد اللازمة لتطبيق نماذج داخلية متقدمة لتحديد أوزان المخاطر (الأقل)، في حين وجدت البنوك التي تستخدم أساليب بسيطة (مثل الأسلوب القياسي) متطلبات رأس المال لديها في المستوى الأعلى.
- ووفقاً لتفسيره المجرد، فإن معيار الرفع المالي لا يخضع لمختلف المعالجات المحاسبية أو الأساليب الحسابية (كما في حالة الأصول المرجحة بالمخاطر)، مما يجعله مؤشراً ملائماً للمقارنة بين مختلف المناطق.
- يعتبر معيار الرفع المالي أداة ملائمة لمواجهة مخاطر النماذج *model risk*. ونظراً لطبيعة ضوابط الرفع المالي الغير حساسة للمخاطر، يتم تجميع الانكشافات مع إغفال خصائص المخاطر، ومن ثم استبعاد احتمال التلاعب بالنظام *game the system* سواء كان عن عمد أو عن غير عمد باستخدام النموذج الخاطئ. وعلى النقيض من ذلك، يعرف معيار كفاية رأس المال بأنه قياس حساس للمخاطر يلزم البنوك بتحديد الأصول المرجحة بالمخاطر، ومن ثم يفسح المجال لتقليل تقديرات المخاطر أو عدم تضمين المخاطر بطبيعتها الحقيقية. لذلك، انخفضت أصول البنوك المرجحة بالمخاطر قبل الأزمة المالية العالمية عندما كان معيار الرفع المالي لديها يسير على مسار ارتفاع ثابت. ومفاد ذلك أن معيار الرفع المالي يحد من الشك حول تقديرات أوزان المخاطر في النماذج الداخلية للبنوك.
- يتسم معيار الرفع المالي بالفاعلية في تناول التوسعات الغير مستدامة للميزانية العمومية، لذلك يمكن استخدامه كأداة مهمة للتحوط الكلي لمواجهة الانخفاضات المتتالية أو تقلبات الدورات الاقتصادية procyclical. وهناك دليل تجريبي يفترض أن معيار الرفع المالي لدى البنوك مساهم لتقلبات الدورات الاقتصادية procyclical بسبب ارتفاعه في فترات الازدهار وانخفاضه خلال الأزمات¹⁸. وحيث أن توسعة وتقليص الميزانيات العمومية للبنوك يؤدي إلى زيادة الدورة الائتمانية، فإن استخدام معيار الرفع المالي يمكن أن يساعد في تخفيف حدة تقلبات الدورات الاقتصادية.
- علاوة على ذلك، يساعد معيار الرفع المالي على الحماية من مخاطر الخفض الحاد للرفع المالي عن طريق تقليص نطاق الرفع المالي المفرط في المقام الأول. وبالنسبة للبنوك ذات أوزان المخاطر الأقل، يمكن لمعيار

¹⁷ رغم وجود فروق كبيرة بين المعيارين، إلا إن هذه المقارنة الشديدة التبسيط هي فقط لتوضيح جانب خاص من معيار الرفع المالي، واستخدامه للانكشافات الغير مرجحة بالمخاطر.

¹⁸ ت. أدريان & ه. س. شن (2010)، "السيولة والرفع المالي"، جريدة الوساطة المالية، 19، 437-418.

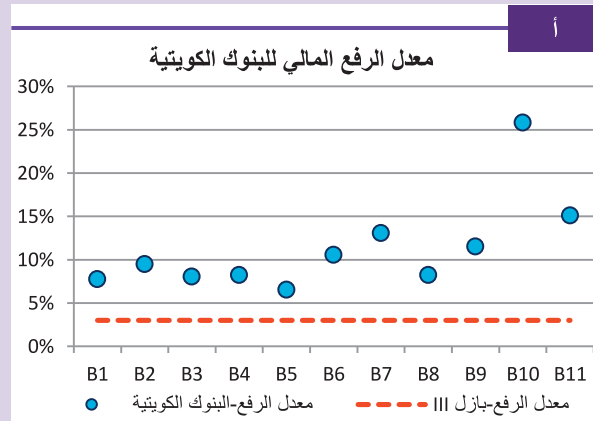
الرفع المالي أن يكون من المتطلبات الإلزامية للحد من التوسعات الائتمانية، وتتجلى أهمية ذلك في أوقات الأزمات عندما تكون البنوك - والاقتصاد عموماً - أقل حاجة لتخفيض الرفع المالي. وقد شهدت الدول التي لا تقوم بتطبيق ضوابط للرفع المالي تراكمًا سريعاً للرفع المالي قبل الأزمة، ثم فترة طويلة الأمد في عمليات تخفيض الرفع المالي بعد ذلك. وكان من الممكن تخفيف حدة التقلبات في الدورة الائتمانية فيما لو تم تطبيق معيار مناسب للرفع المالي¹⁹.

محدودية معيار الرفع المالي:

- رغم فاعلية معيار الرفع المالي في معالجة بعض أنواع المخاطر (على وجه التحديد مخاطر النماذج ومخاطر النمو الائتماني غير المستدام)، إلا أنه لا يعتبر بأي حال من الأحوال بديلاً عن معيار كفاية رأس المال الذي يتميز بحساسيته للمخاطر. ورغم أن معيار الرفع المالي يعرف بأنه مقياس مساند أخير backstop measure، إلا أنه يعتبر وبالضرورة متمماً مناسباً لمجموعة الأدوات الرقابية الحالية. لذلك، يجب تطبيق معيار كفاية رأس المال بالتزامن مع معيار الرفع المالي (حيث أنهما، معاً، يتناولان مختلف أنواع المخاطر) وليس من خلال الأدوات المساندة الأخيرة backstop أو الأدوات الأساسية الأولية frontstop.
- ونظراً لأن معيار الرفع المالي غير حساس للمخاطر (يغفل مخاطر الانكشافات)، فإن إلزام البنوك بتطبيق معيار الرفع المالي يحفزها لتحويل انكشافاتها إلى أصول أكثر خطورة، وهذا في حد ذاته يفسر سبب كون معيار الرفع المالي، أو أي تعليمات أخرى تتعلق بهذا الأمر، غير فعالة بمفردها.
- يمكن أن يؤدي معيار الرفع المالي إلى تخفيض معدلات الاستدانة بنسبة أكبر من المطلوب بموجب تعليمات كفاية رأس المال، حيث يتعين على البنوك، ومنها البنوك ذات الأصول الأقل خطورة، خفض معدل الاستدانة (الرفع المالي) بهدف الالتزام بمتطلبات معيار الرفع المالي. ومع ذلك، فإن معيار الرفع المالي الفعال ينطوي على تراكم حاد في الرفع المالي في المقام الأول، ومن ثم يحد من الحاجة للخفض السريع في الرفع المالي الذي أدى إلى مبيعات بتخفيضات كبيرة في الماضي.

يمكن لمعيار الرفع المالي، في الأشهر الأولى من تطبيقه، أن يكون من بين متطلبات الإفصاح المفيدة، حتى وإن كان غير ملزماً. على سبيل المثال، عند مقارنة معيار الرفع المالي ومعيار كفاية رأس المال، يمكن للسلطات التشريعية أن تكتشف أي تلاعب من جانب بنك ما في احتساب معايير كفاية رأس المال، فضلاً على أن أي تراجع في أصول البنك المرجحة بالمخاطر عند زيادة معيار الرفع المالي قد يشير إلى أن المخاطر الفعلية لم تحظ بالتغطية الكافية. لذلك، يعتبر معيار الرفع المالي أداة رقابية فعالة حتى لو لم يكن تطبيقه إلزامياً.

تعليمات معيار الرفع المالي في الكويت



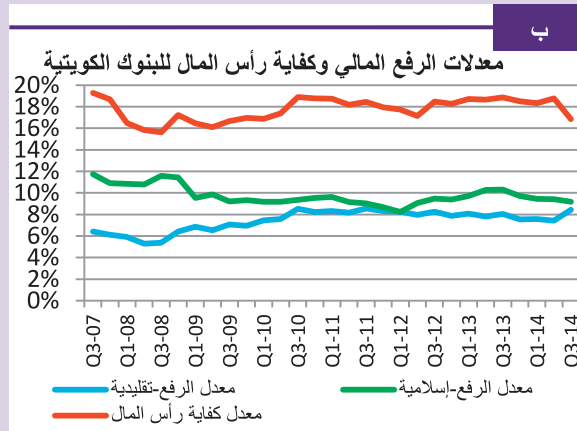
أصدر بنك الكويت المركزي في أكتوبر 2014 تعليمات تتضمن ضوابط تفصيلية بشأن معيار الرفع المالي للبنوك الكويتية، التقليدية والإسلامية²⁰. وبسهولة استطاعت هذه البنوك تلبية متطلبات هذا المعيار، ويعزي الفضل في ذلك لممارسات الإقراض الحذرة والقاعدة الرأسمالية القوية للبنوك الكويتية. وحتى التحليل البياني لبيانات

¹⁹ رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية طبقت معيار بسيط للرفع المالي قبل الأزمة المالية العالمية، إلا أن هذا المعيار لم يؤدي الغرض منه حيث شمل معيار الرفع المالي فقط الانكشافات داخل بنود الميزانية العمومية. ومع الابتكارات المالية المتزايدة التي أدت إلى تحول مفرط للانكشافات خارج بنود الميزانية العمومية، ثبت عدم كفاية هذا المعيار لكونه لا يشمل الطبيعة المتغيرة للمخاطر. وتؤكد هذه الخبرات أنه حتى التعليمات والضوابط التي تبدو مفيدة في فترة زمنية معينة يمكن أن تفقر للفاعلية، حيث تقوم البنوك بقبول ونقل مخاطرها في مكان آخر.

²⁰ لمزيد من التفاصيل، أنظر -http://new.cbk.gov.kw/en/images/PressStandard21Oct14AR-10-115753-2.pdf

البنوك يظهر أن كافة البنوك قد حققت معيار للرفع المالي بنسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب، أي 3% (الشكل "ج").

على سبيل المثال، وكما في ديسمبر 2014، بلغ أقل معيار للرفع المالي بين البنوك الكويتية 6.57%، وهو أعلى من ضعف المعدل المطلوب بموجب التعليمات (3%).



وبدل التوجه التاريخي للبنوك الكويتية على احتفاظها بصفة عامة بمعيار للرفع المالي أعلى من نسبة 3% المقترحة²¹. ويتضح أن معيار الرفع المالي لدى البنوك التقليدية أعلى من نظيراتها الإسلامية (الشكل "ب"), إلا أن بعض البنوك الإسلامية لجأت إلى إتباع إستراتيجية أكثر تحفظاً في انكشافاتها الائتمانية مما أدى إلى زيادة نسب الرفع المالي لديها.

²¹ تستند البيانات حول معدل الرفع المالي ومعدل السيولة إلى بازل 2، باستثناء تلك المتعلقة بالربع الرابع من عام 2014 حيث تم تطبيق أسلوب بازل 3. ونظراً للتحويل من تطبيق بازل 2 إلى بازل 3، فإن التوجه التاريخي يعد مؤشراً أكثر منه تقديراً دقيقاً، ويجب أن يفسر وفق ذلك.



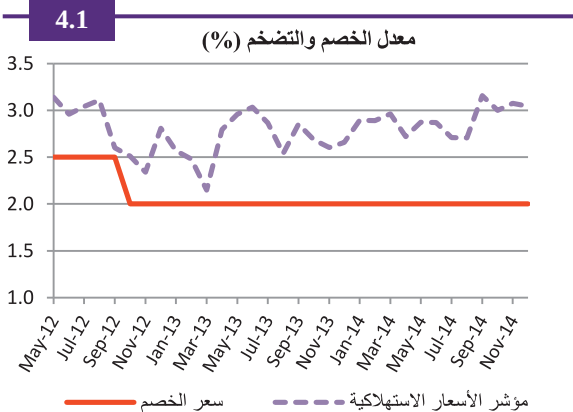
الفصل (4)

الأسواق المحلية

في إطار عمليات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي المتعلقة بتدخله لتنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي، فإنه ورغم تراجع مستويات امتصاص السيولة إلى حد ما خلال عام 2014 مقارنة بالمستويات العالية نسبياً خلال عام 2013، ظل النظام المصرفي يتمتع بوفرة في السيولة. وعموماً، كان امتصاص السيولة من البنوك التقليدية (من خلال التدخل بأدوات التعامل مع البنوك التقليدية) أعلى منه بالنسبة للبنوك الإسلامية (من خلال التورق)، وذلك على عكس ما حدث خلال عام 2013، حيث كانت عمليات التورق هي الأعلى. إضافة إلى ذلك، اعتمد تدخل بنك الكويت المركزي بشكل أساسي على الأدوات لفترة أسبوع مما أدى إلى مزيد من التراجع في حصة الأدوات لفترة شهر. وبالنسبة لسندات بنك الكويت المركزي، فكان حوالي 75% من الإصدارات من حيث القيمة في شكل استحقاقات خلال فترة 3 أشهر مع تراجع الاستحقاقات خلال 6 أشهر. وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد ارتفع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى مع تعليق بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لبرنامج التيسير الكمي وخفض توقعاته بشأن ارتفاع معدلات الفائدة التي شهدت تحسناً ملموساً تزامناً مع موجة التفاؤل التي سادت التوقعات الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي. ورغم تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.7% خلال عام 2014، وهو هامش أقل بشكل كبير إذا ما قورن بتراجع بعض العملات الرئيسية الأخرى مقابل الدولار الأمريكي، إلا أنه، وبفضل سياسة بنك الكويت المركزي لربط الدينار الكويتي بسلة من العملات، تم تحييد صافي الأثر الناتج عن التوجهات المختلفة في أسعار الصرف بما يضمن استقرار سعر صرف الدينار الكويتي على نحو أفضل فيما لو تم ربطه بالدولار الأمريكي وحده. من جهة أخرى، تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 13.4% خلال عام 2014 رغم كل المكاسب التي تحققت خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2014، حيث كان للهبوط الحاد في أسعار النفط أثره الملحوظ على أداء السوق. وبصفة عامة، حققت الأسهم القيادية أداء أفضل وخاصة خلال النصف الأول من عام 2014. واستمر قطاع العقار في تحقيق نمو بمعدلات مرتفعة، مع اتجاه إيجابي في جميع أقسامه، ولكن لوحظ علامات لتزايد الضغوط في الطلب مع قيود واضحة في المعروض في القطاع السكني.

أسواق النقد:

بقي معدل التضخم معتدلاً، ومعدل الخصم دون تغيير

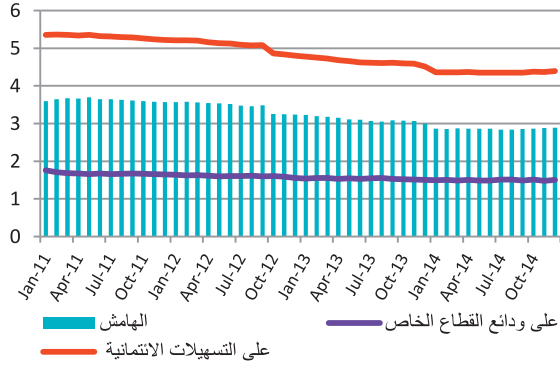


أبقى بنك الكويت المركزي على معدل الخصم دون تغيير خلال عام 2014، وهو المقياس الأساسي الذي يعمل كمعدل مرجعي لاحتساب معدلات الفائدة الأخرى على مختلف أنواع التسهيلات بالدينار الكويتي²² (الشكل 4.1). وكان معدل الخصم قد تم تخفيضه 50 نقطة أساس في 3 أكتوبر 2012 ليصل إلى 2%. ومع بقاء معدل التضخم ضمن نطاق 3%، فإن الاتجاه السائد للأسعار لم يتطلب أي تغيير في معدل الخصم. ويسعى بنك الكويت المركزي من إبقاء سعر الفائدة عند 2% إلى زيادة التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص نظراً لأهمية مساهمته في القطاعات الاقتصادية الغير نفطية، كما أن أسعار الفائدة الحالية تضمن استمرار جاذبية الودائع

²² على سبيل المثال، يمكن للبنوك تحميل نسبة لا تزيد عن 3% فوق معدل الخصم على القروض الاستهلاكية والإسكانية، ونسبة لا تزيد عن 2.5% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال فترة أقل من سنة، ونسبة لا تزيد عن 4% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال أكثر من سنة.

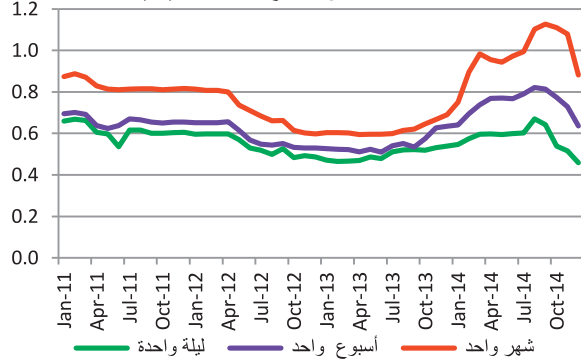
4.2

المتوسط المرجح لأسعار الفائدة بالدينار الكويتي (%)



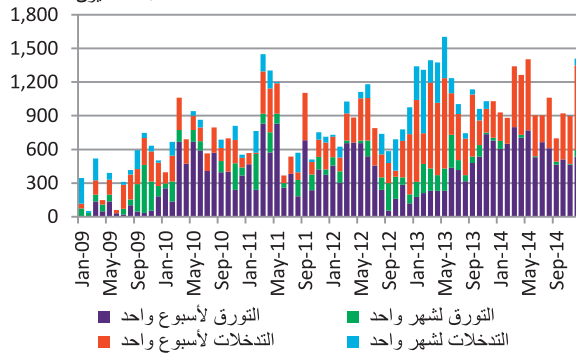
4.3

أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك (%)



4.4

امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي



بالعملة المحلية مقارنة بالمستويات التاريخية المتدنية لأسعار الفائدة السائدة في كثير من دول العالم المتقدمة. ومع ذلك، فإن ارتفاع الدولار الأمريكي بمعدل ثابت قد يكون له تأثير على خيار المودعين لعملة مدخراتهم.

ورغم بقاء سعر الخصم دون تغيير، ضاقت الفجوة أكثر بين معدل سعر الفائدة على القروض بالدينار الكويتي ومتوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع بالدينار الكويتي (الشكل 4.2). لذلك، وصل الهامش إلى حوالي 2.86 نقطة مئوية في المتوسط خلال عام 2014 مقارنة بهامش بلغ 3.11 نقطة مئوية خلال عام 2013. ويعود هذا الانخفاض المحدود في الهامش إلى تراجع سعر الفائدة على القروض بالدينار الكويتي التي وصلت إلى 4.36% في عام 2014 مقارنة بنسبة 4.65% في عام 2013. ولا شك أن الهامش البسيط بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع يؤكد وجود منافسة إيجابية في القطاع المصرفي الكويتي.

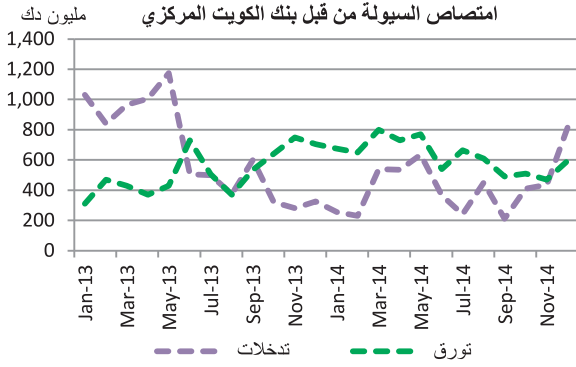
ورغم وفرة السيولة في السوق (كما هو موضح أدناه)، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك بالدينار الكويتي زيادة ملحوظة بدءاً من بداية عام 2014، وكانت الزيادة الأكثر وضوحاً في المعدلات لفترة شهر واحد (الشكل 4.3). ومن الواضح أن بعض البنوك الأجنبية قد حصلت على مبالغ كبيرة من الودائع بالدينار الكويتي لتغطية انكشافاتها لمبادلات الدولار الأمريكي/الدينار الكويتي. ومع ذلك، انخفضت المعدلات بين البنوك بشكل ملحوظ مع قرب انتهاء السنة.

استمرت مستويات السيولة لدى القطاع المصرفي في ارتفاع

واصلت العمليات النقدية لبنك الكويت المركزي في الحفاظ على مستوى كاف من السيولة للنظام المصرفي مع الحد من التقلبات الناتجة عن الاختلاف في حجم الأموال التي يتم ضخها في النظام المصرفي أو سحبها منه من وقت لآخر. ورغم تراجع نطاق امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي خلال عام 2014 إذا ما قورن بالسنة السابقة، إلا أن النظام المصرفي ظل يتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة. إضافة إلى ذلك، فإن البيانات المصنفة بحسب فترات الاستحقاق تؤكد أن نصيب التدخلات لفترة أسبوع والتورق²³ قد زادت أكثر خلال السنة مما يقلل من مستوى الامتصاص بالنسبة للاستحقاقات الشهرية لمستويات دنيا غير مسبقة (الشكل 4.4).

²³ هي أداة مهمة لإدارة السيولة حيث تقوم البنوك بإيداع السيولة لدى بنك الكويت المركزي على المدى القصير والطويل باستخدام آلية مماثلة لمراجحة السلع.

4.5



على عكس التوجه في بداية عام 2013 حيث كان معظم امتصاص السيولة من البنوك التجارية (من خلال التدخلات)، شهد عام 2014 ارتفاع مستوى امتصاص السيولة من البنوك الإسلامية بمعدل ثابت من خلال ترتيبات التورق (الشكل 4.5). وسجل الربع الأخير من عام 2014 تغييراً في التوجه مع استرجاع بنك الكويت المركزي لمبالغ كبيرة نسبياً من البنوك التقليدية.

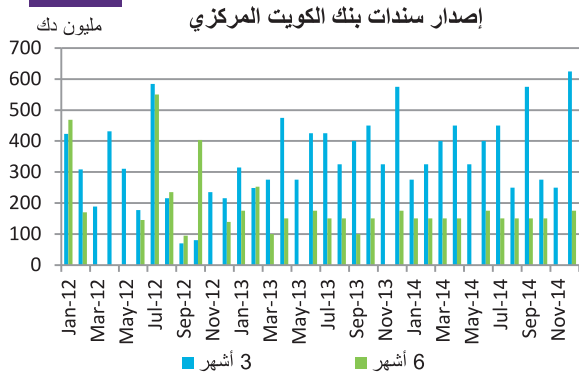
معظم إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات كانت بفترات استحقاق أقل

زاد إجمالي إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات بنسبة 1%، حيث بلغت إجمالي قيمة الإصدارات 6,150 مليون دينار كويتي مقارنة بقيمة 6,092 مليون دينار كويتي في عام 2013. ويبين تحليل إصدارات السندات بحسب آجالها أن السندات بأجل استحقاق 3 أشهر ظلت الاختيار المفضل عن تلك السندات بأجل استحقاق 6 أشهر، وذلك استمراراً للتوجه السائد خلال عام 2013 (الشكل 4.6). وقد تم خلال عام 2014، إصدار سندات بأجل استحقاق 3 أشهر بقيمة 4,600 مليون دينار كويتي مقارنة بقيمة 4,514 مليون دينار كويتي في عام 2013. ومن جهة أخرى، شهدت إصدارات السندات بأجل استحقاق 6 أشهر تراجعاً بنسبة 1.8%، حيث تم خلال عام 2014 إصدار سندات بقيمة 1,550 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 1,578 مليون دينار كويتي في عام 2013، مما أدى إلى انخفاض حصة السندات بأجل استحقاق 6 أشهر من إجمالي إصدارات سندات بنك الكويت المركزي إلى 25% في عام 2014 (بعد أن كانت تبلغ 41% في 2012).

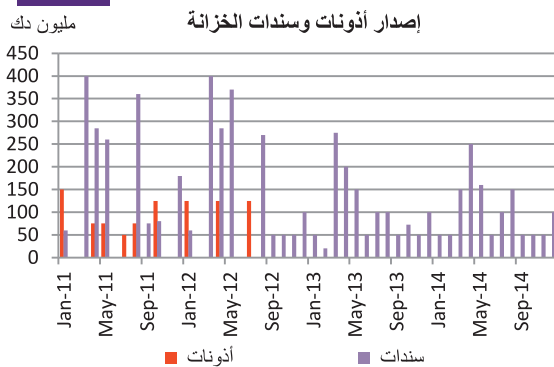
انتفاء الحاجة لإصدار أدونات الخزنة

تم خلال عام 2014 إصدار سندات خزانة بقيمة 1,210 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 1,217 مليون دينار كويتي في عام 2013. وبسبب قوة الوضع المالي وميزان المدفوعات، تلاشت الحاجة لإصدار أدوات للدين العام. واستمر تعليق إصدار أدونات الخزنة منذ يوليو 2012، ولم يقيم بنك الكويت المركزي بإصدار أي أدونات خزنة بأجل استحقاق 3 أشهر (الشكل 4.7). وبالنسبة لأدونات الخزنة بأجل استحقاق 6 أشهر، فقد كان آخر إصدار لها منذ خمس سنوات تقريباً، أي في عام 2009. ويمكن أن يرجع عدم إصدار أدونات الخزنة إلى ارتفاع استخدام سندات بنك الكويت المركزي ذات آجال الاستحقاق الأقصر والتي تضمن لبنك الكويت المركزي مرونة ورقابة أكبر من حيث توزيع السندات على نطاق أوسع، وتحديد المعدلات المستهدفة.

4.6

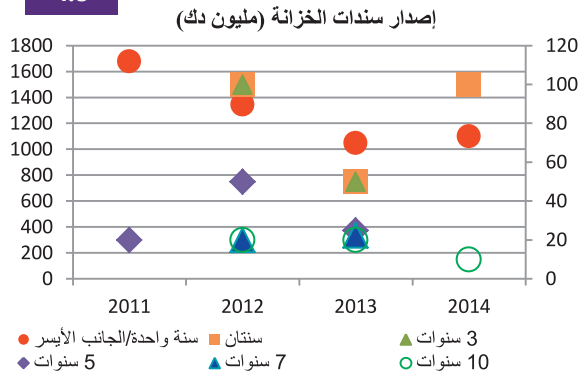


4.7



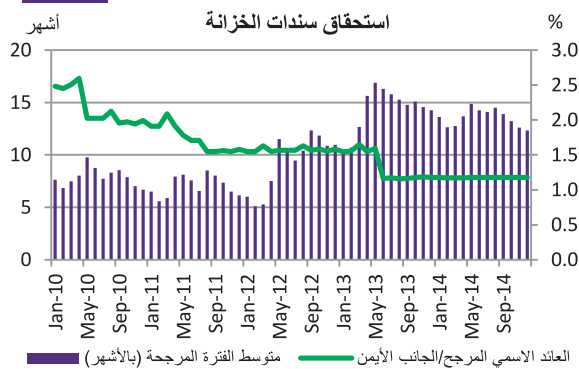
جهود بنك الكويت المركزي لتمديد منحنى العائد السيادي

4.8



يؤكد تحليل سندات الخزنة لمختلف الاستحقاقات على مدى السنوات القليلة الماضية جهود بنك الكويت المركزي لإصدار سندات بأجل استحقاق أطول خلال السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، وفي عام 2012، تم إصدار سندات بأجل استحقاق 3 و 7 و 10 سنوات، تبعتها إصدار آخر لسندات بأجل استحقاق مختلفة في عام 2013. وخلال عام 2014، تم إصدار سند بأجل عشر سنوات بقيمة 10 مليون دينار كويتي، وسند بأجل سنتين بقيمة 100 مليون دينار كويتي (الشكل 4.8). ويسعى بنك الكويت المركزي من خلال زيادة إصدار سندات بأجل استحقاق أطول نسبياً إلى إيجاد منحنى عائد سيادي لفترات أطول يساعد في تزويد السوق بمؤشر لتسعير ديون الشركات، ولكن إذا ما قورنت بالسنتين السابقتين، فإن معلومات الاستحقاق خلال 2014 قد مالت إلى حد ما تجاه آجال الاستحقاق الأقصر، حيث يبدو أن السوق لا يفضل الاستحقاقات الأطول أجلاً. فضلاً عن ذلك، فقد اصطدمت محاولات بنك الكويت المركزي، في بعض الأحيان، لإيجاد منحنى قياسي للعائد بالدينار الكويتي لأجل أطول بعدم كفاية اكتتاب البنوك في هذه الإصدارات، وهذا ما يفسر أيضاً سبب هيمنة السندات بأجل استحقاق سنة واحدة على إجمالي الإصدارات. وخلال عام 2014، تم إصدار سندات بأجل استحقاق سنة واحدة بقيمة 1,100 مليون دينار كويتي، أي أكثر قليلاً من السندات بقيمة 1,050 مليون دينار كويتي التي تم إصدارها خلال عام 2013.

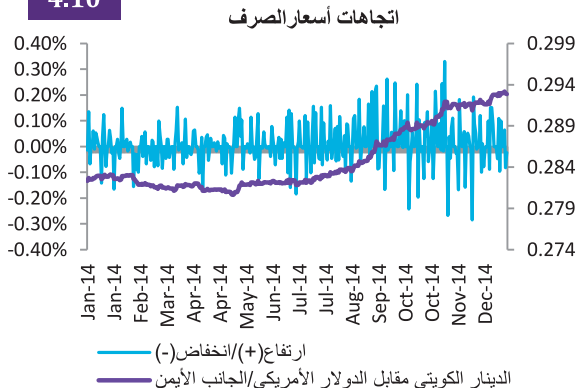
4.9



ونتيجة لذلك، لم نلمس أي زيادة أخرى في متوسط الأجل المرجح لسندات الخزنة بعد الزيادة من 9.3 أشهر (المتوسط السنوي) في عام 2012 إلى 14.3 شهراً في عام 2013، ثم انخفض متوسط الأجل المرجح بشكل طفيف إلى 13.5 شهراً في عام 2014 (الشكل 4.9). في الوقت نفسه، تراجعت رغبة البنوك في السندات الأطول أجلاً في ضوء أسعار فائدة هي الأدنى تاريخياً. وظل متوسط العائد الاسمي ثابتاً عند نسبة 1.18% خلال عام 2014.

سوق الصرف الأجنبي:

4.10



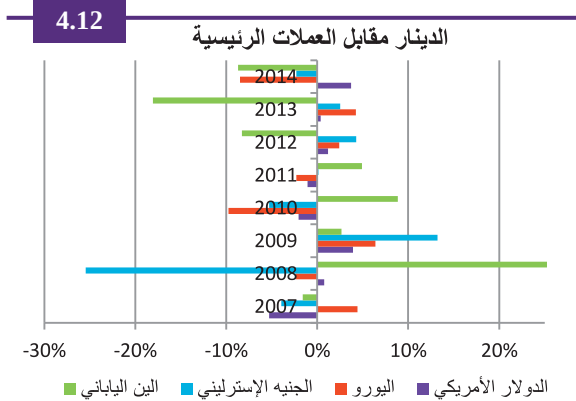
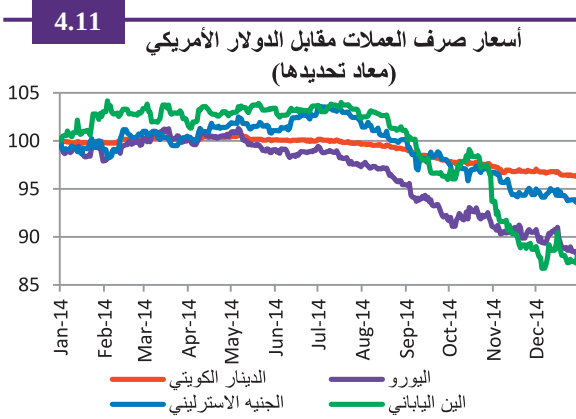
تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي شأنه شأن العملات الرئيسية الأخرى

واصل سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي استقراره نسبياً خلال النصف الأول من عام 2014 مع تذبذب طفيف في حدود $\pm 0.2\%$ ، إلا أن الدولار الأمريكي شهد ارتفاعاً بمعدل ثابت أمام الدينار الكويتي خلال النصف الأخير من عام 2014 نتيجة تصافر عدد من العوامل، مما أدى إلى ضغوط على سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (الشكل 4.10). وعلى وجه التحديد، ارتفع الدولار الأمريكي مع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، ليقود

موجات التعافي بين الاقتصاديات الأكثر تقدماً. ومما لا شك فيه، فإن تعزيز أداء الاقتصاد الأمريكي قد دفع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى إطلاق برنامجه للتيسير الكمي Quantitative Easing Program، ثم إنهائه لاحقاً بعد أن قام بضخ 65 بليون دولار أمريكي شهرياً في السوق. وارتفع الدولار الأمريكي مع ضخ المستثمرين أيضاً الأموال في سندات الخزنة الأمريكية، وخاصة مع تحسن التوقعات الاقتصادية وازدياد التوقعات برفع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لسعر الفائدة خلال النصف الثاني من عام 2015.

ارتفاع ولكن بهامش بسيط!

ارتفع الدولار الأمريكي للأسباب سالفة الذكر ليس فقط أمام الدينار الكويتي ولكن أمام كافة العملات الرئيسية، إلا إن تراجع الدينار الكويتي كان متوسطاً نسبياً مقارنة بتلك العملات الأخرى (الشكل 4.11). وتحديداً، تراجع الدينار الكويتي بنسبة 3.7% مقابل الدولار الأمريكي في عام 2014، في حين تراجع كل من اللين الياباني واليورو والجنه الإسترليني بنسبة 14.4% و 12.8% و 5.8% على التوالي. ويعود التراجع الكبير لكل من اللين واليورو إلى اختلاف مواقف السياسة النقدية عن بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي قام بإنهاء برنامج التيسير الكمي رغم ظهور علامات للتعافي الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي كان فيه بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي يسعيان لتحرير السياسات النقدية لمواجهة مخاطر الانكماش الاقتصادي.



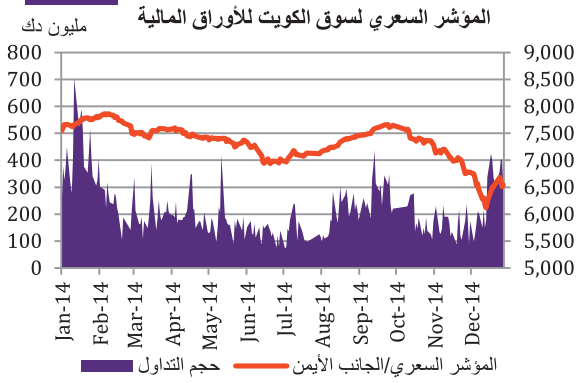
ويعود الفضل في الانخفاض الطفيف في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي إلى سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات وليس فقط بالدولار الأمريكي. من جهة أخرى، ارتفع الدينار الكويتي مقابل اللين الياباني واليورو والجنه الإسترليني بنسبة 9.3% و 8% و 2% على التوالي (الشكل 4.12). ومما لا شك فيه، فإن ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات كان بمثابة الدرع الواقعي من التضخم المستورد Imported Inflation نتيجة التقلبات في تلك العملات، بل وكان أيضاً ضماناً لاستقرار سعر الصرف، حيث تم تحديد صافي الأثر الناتج عن التقلبات في أسعار الصرف. ولهذه الأسباب، قرر بنك الكويت المركزي استمرار ربط الدينار الكويتي منذ 20 مايو 2007 بسلة من عملات الدول التي ترتبط مع دولة الكويت بعلاقات مالية وتجارية.

سوق الكويت للأوراق المالية:

مع استمرار هبوط أسعار النفط، أغلق سوق الكويت للأوراق المالية على تراجع بنسبة 13.4%

أنهى المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية عام 2014 على تراجع بنسبة 13.4% من قيمته رغم الأداء

4.13



الإيجابي خلال الربع الثالث (الشكل 4.13). أما المؤشر الوزني، وهو مؤشر رئيسي آخر يعبر على نحو أفضل عن الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، فقد شهد تراجعاً أقل نسبياً بلغ 3.1% على أساس سنوي. وأخيراً، سجل مؤشر كويت 15، والذي تم إطلاقه في مايو 2012 ويغطي أعلى 15 شركة مصنفة من حيث السيولة ورأس المال، تراجعاً طفيفاً بنحو 0.8% على أساس سنوي.

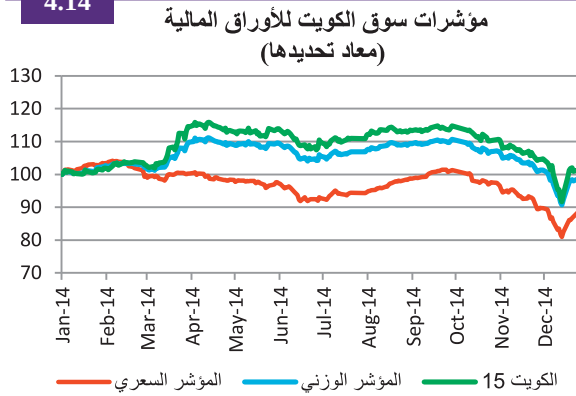
على عكس عام 2013، التراجع في المؤشر السعري كان هو الحدث الأهم

تكشف المقارنة بين المؤشرات الثلاث لسوق الكويت للأوراق المالية في مختلف فترات السنة الفروق الواضحة بين المؤشر السعري والمؤشرين الآخرين (المؤشر الوزني، ومؤشر كويت 15)، واللتان يمثلان الأسهم عالية القيمة (الشكل 4.14). فعلى الرغم من أداء المؤشر السعري على نحو أفضل خلال عام 2013 من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، إلا إنه وبسبب موجة عمليات البيع وخاصة الأسهم الصغيرة، فقد تراجع أدائه بشكل ملحوظ في عام 2014 ليقلل العام على تراجع بنسبة 13.4%. من جهة أخرى، حققت الأسهم القيادية أداءً أفضل خلال 2014، وخاصة خلال الربع الأول منه. ورغم ذلك، فإن الربع الثالث هو الفترة الوحيدة من عام 2014 التي شهد خلالها سوق الكويت للأوراق المالية تحسناً في أداء المؤشرات الثلاث، إلا إن هذه المكاسب قد تآكلت بشكل كامل خلال الربع الأخير من عام 2014 بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط.

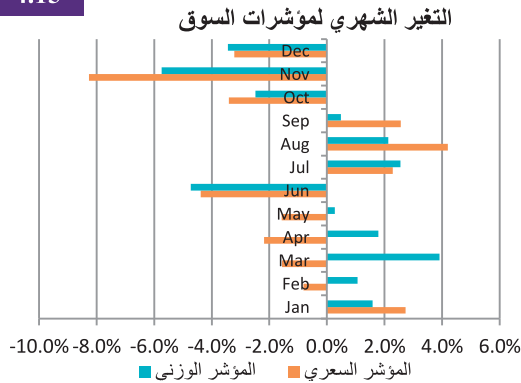
تعكس البيانات الشهرية تباين الاتجاه في المؤشرات خلال النصف الأول من عام 2014

استهل سوق الكويت للأوراق المالية عام 2014 بأداء جيد، حيث سجل المؤشر السعري ارتفاعاً بنسبة 2.7% خلال شهر يناير، يليه المؤشر الوزني للقيمة السوقية بتحسين بلغت نسبته 1.6% خلال الشهر نفسه، ولكن شهد مسار المؤشرين تغيراً خلال باقي الفترة من النصف الأول من عام 2014 حيث تراجع المؤشر السعري بمعدل ثابت (على أساس شهري)، وواصل المؤشر الوزني في جني المكاسب حتى شهر مايو 2014 (الشكل 4.15). ولا شك في أن الإقبال على الأسهم القيادية ساعد على استمرار أداء المؤشر الوزني، حيث حقق المؤشر الوزني للقيمة السوقية تحسناً بنسبة 3.9% خلال شهر مارس بفضل الأداء القوي لأسهم البنوك على وجه الخصوص. ومع ذلك، فقد ظهر التباين الواضح في أداء السوق لشهر مايو 2014 رغم الإعلان عن أرباح جيدة، وشهد السوق تراجعاً في الأداء في شهر يونيو مع تراجع كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني مع تدهور الموقف السياسي في العراق والتوترات السياسية المحلية التي ألقت بظلالها على أداء السوق. وعلى الرغم من أن أسواق منطقة الخليج العربي قد شهدت بأكملها تراجعاً ملحوظاً في شهر

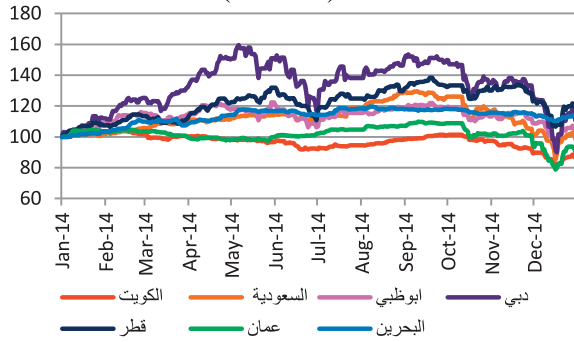
4.14



4.15



4.16

أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي
(معاد تحديدها)

يونيوي، إلا إن سوق الكويت للأوراق المالية كان السوق الوحيدة في المنطقة (قياساً بالمؤشر السعري) التي سجلت خسارة بلغت نسبتها 7.7% خلال النصف الأول من عام 2014، ويمكن القول أن سوق الأسهم العمانية قد نجت من نتائج سلبية (الشكل 4.16). وأيضاً شهد سوق دبي للأسهم تراجعاً مع تأثر المستثمرين بشائعات وقف التداول على سهم أرابتك (التي قامت ببناء برج خليفة) مما أدى إلى هلع واسع في السوق.

هبوط أسعار النفط وتآكل أرباح الربع الثالث خلال الربع الرابع

كان للتفاؤل الذي ساد دوائر المستثمرين بسبب نتائج النصف الأول من العام أثر إيجابي، حيث شهد سوق الكويت للأوراق المالية تعافياً خلال شهر يوليو 2014 وحقق كل من المؤشر الوزني والمؤشر السعري مكاسب، وخاصة المؤشر السعري بعد فترة من التراجع طوال الأشهر الخمس السابقة. واستمر هذا الأداء في شهري أغسطس وسبتمبر بفضل تحسن نتائج الشركات والتوقعات الاقتصادية الإيجابية وتراجع حدة التوترات السياسية في المنطقة، ليرتفع المؤشر الوزني والمؤشر السعري خلال الربع الثالث من عام 2014 بمعدل 5.3% و9.3% على التوالي.

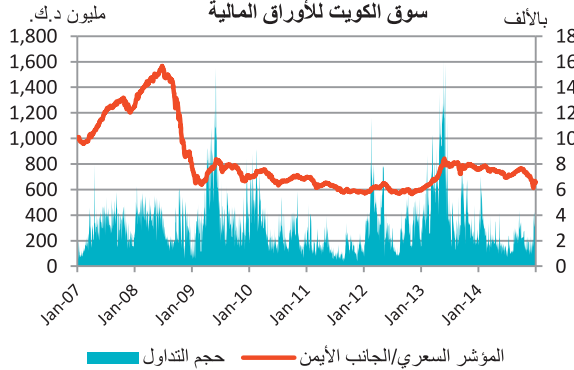
وخلال الربع الأخير من 2014، تلاشت كل المكاسب التي تحققت خلال الربع الثالث مع هبوط أسعار النفط لتشهد كل أسواق الأسهم الخليجية تراجعاً حاداً. ثم تعود منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لتعزز الهبوط في أسعار النفط بقرارها في نوفمبر 2014 بالإبقاء على مستويات إنتاج النفط دون تغيير، بعد أن كان السبب الرئيسي يتمثل في فائض المعروض مع مستويات متوسطة من الطلب العالمي. وأنهت البورصة المحلية السنة بنتائج سلبية، حيث تراجع المؤشر السعري إلى بنحو 13.4% خلال عام 2014 ومن ثم تآكل كافة المكاسب التي تحققت سابقاً. ورغم الأداء الجيد لسوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2013 والذي أضرم الأمل للتعافي مرة أخرى، لم تستمر فترة تحقيق المكاسب طويلاً ليعود المؤشر السعري إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الأخيرة (الشكل 4.17).

تراجع رأس مال السوق بنسبة 4.1% خلال عام 2014

بسبب الأداء الضعيف للبورصة المحلية كما شرحنا أعلاه، فقد سجل رأس مال السوق (القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة) تراجعاً بنسبة 4.1% من 31 بليون دينار كويتي خلال عام 2013 ليصل إلى 29.7 بليون دينار كويتي خلال عام 2014 (الجدول 4.1)، وتراجعت أيضاً المؤشرات الأخرى مثل إجمالي قيمة التداول، وإجمالي حجم التداول، وعدد الصفقات بشكل كبير. وبمقارنة بسيطة بدءاً من 2012،

4.17

سوق الكويت للأوراق المالية



المؤشر السعري/الجانب الأيمن حجم التداول

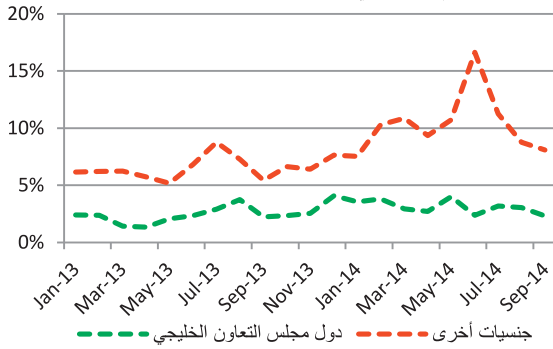
الجدول 4.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الكويت للأوراق المالية

2014	2013	2012	2011	
6535.7	7549.5	5934.3	5814.2	المؤشر السعري
7863.0	8430.7	6492.4	6999.4	أعلى سعر للمؤشر السعري
6115.6	5934.3	5650.0	5764.3	أدنى سعر للمؤشر السعري
29.7	31.0	29.0	29.3	القيمة السوقية الرأسمالية (بليون دك)
6.1	11.1	7.2	6.1	إجمالي قيمة التداول (بليون دك)
53.0	126.5	83.1	38.3	إجمالي حجم التداول (بليون)
1,186	2,136	1,198	617	عدد الصفقات (بالآلاف)
193	196	199	214	عدد الشركات المدرجة بالسوق

يتضح أن نشاط السوق لم يتمكن من الاستفادة من إضافة مكاسب رأسمالية إلى المكاسب القوية المسجلة في عام 2013.

4.18

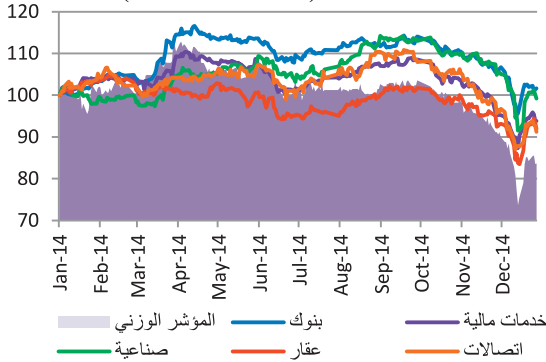
حجم التداول في السوق طبقاً لجنسية المتداول



في سياق متصل، شهد سوق الكويت للأوراق المالية ولأشهر قليلة، مشاركة أكبر من المشتريين الأجانب وخاصة من خارج مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الشكل 4.18)، حيث سجلت حصتهم، قياساً بالقيمة السوقية، زيادة ملحوظة وخاصة في شهري يونيو رغم تراجع السوق. ويعود السبب وراء ذلك إلى زيادة هيمنة سوق الكويت للأوراق المالية على مختلف المؤشرات للأسواق دون الناشئة بعد ترقية مؤشر مورغان ستانلي كابيتال (MSCI) لسوقي الإمارات وقطر إلى "أسواق ناشئة". ورغم ذلك، ظلت حصة المستثمرين من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضئيلة لا تزيد عن 3% في المتوسط.²⁴

4.19

أداء القطاعات الرئيسية (المؤشرات معاد تحديدها)

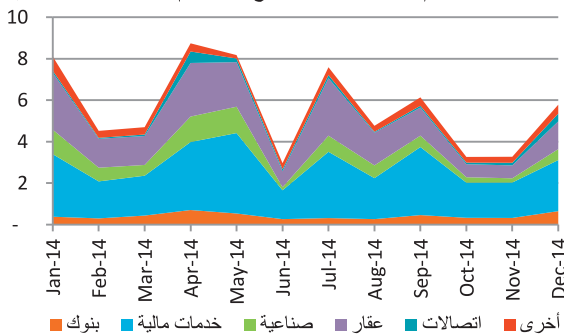


معظم المكاسب خلال فترة التسعة أشهر الأولى للقطاعين المصرفي والصناعي

أفقلت كافة القطاعات عام 2014 على تراجع باستثناء قطاع البنوك الذي حقق مكاسب ولو ضئيلة بنسبة 0.8% خلال عام 2014، إلا أن أداء بعض من هذه القطاعات كان جيداً حتى الربع الثالث من عام 2014. على سبيل المثال، سجل قطاع البنوك مكاسب بنسبة 11.4% في حين ارتفع القطاع الصناعي بنسبة 13.3% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2014 (الشكل 4.19). وكان الإقبال على قطاع البنوك قوياً خلال الأشهر الأولى من عام 2014، وانعكس ذلك على أداء المؤشر الوزني، ولكن كل هذه الأرباح تأكلت خلال الربع الأخير مع الهبوط الحاد في أسعار النفط. وكانت قطاعات الاتصالات والعقار والنفط والغاز الأسوأ أداءً بتراجع بلغ 17.7% و 8.9% و 8.1% على التوالي خلال السنة.

4.20

متوسط حجم التداول بحسب القطاع خلال عام 2014



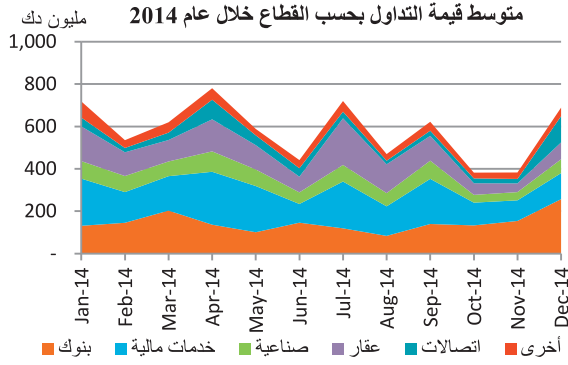
قطاعان فقط يستحوذان على ثلاثة أرباع حجم السوق تقريباً

استحوذ كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع العقار معاً على حوالي 71.9% من المتوسط الشهري لحجم السوق خلال عام 2014، مقارنةً بحصتهما السابقة التي بلغت 73.8% خلال عام 2013 (الشكل 4.20). يشير مستوى التركيز المتزايد من حيث حجم السوق إلى استمرار عمق وتنوع سوق الأسهم عند مستويات منخفضة. ويستحوذ قطاع البنوك وقطاع الصناعة على حصة بلغت 7.7% و 10.8% على التوالي من إجمالي حجم السوق. وإجمالاً، تغطي هذه القطاعات الأربعة أعلاه كل السوق تقريباً.

²⁴ لم تتوفر بيانات حول فترة الثلاثة أشهر الأخيرة من عام 2014 وقت كتابة هذا التقرير، ولكن تم افتراض انحسار حصة المشتريين الأجانب بسبب تراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية وهبوط أسعار النفط.

السوق أقل تركّزاً إلى حد ما من حيث القيمة

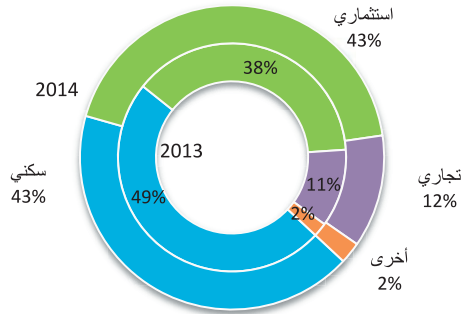
4.21



بالنظر إلى متوسط قيمة التداولات الشهرية، فإن قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية يستحوذان على 55% من إجمالي قيمة السوق من حيث المتوسط الشهري لعام 2014. وعلى العكس، فبالنسبة لحجم السوق، يستحوذ قطاع البنوك على حصة كبيرة من متوسط قيمة تداولات السوق بنسبة 26.2%. وبسبب تحسن أداء أسهم البنوك، فقد ارتفعت حصة البنوك من إجمالي متوسط القيمة الشهرية (الشكل 4.21). من جهة أخرى، انخفضت حصة قطاع العقار بشكل ملحوظ خلال عام 2014، ويبدو ارتفاع حصة قطاع البنوك وتراجع حصة قطاع العقار من حيث متوسط القيمة جلياً من تحسن الأداء في الأسهم القيادية خلال فترة التوسع أشهر الأولى من عام 2014.

4.22

الحصة بحسب أقسام القطاع (استناداً إلى قيمة الصفقات)



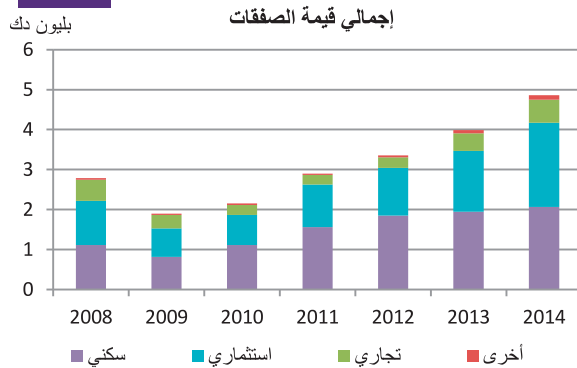
سوق العقار:

انخفاض حصة العقار السكني يشير إلى قيود في جانب العرض

يتكون سوق العقار في دولة الكويت من ثلاث قطاعات رئيسية هي: العقار السكني، والعقار الاستثماري، والعقار التجاري. وقياساً بإجمالي قيمة الصفقات، فقد انخفضت حصة العقار السكني، أو ما يعرف أيضاً بالسكن الخاص، من 49% خلال عام 2013 إلى 43% خلال عام 2014. من جهة أخرى، سجل قطاع العقار الاستثماري (الشق والمباني) زيادة ملحوظة من 38% إلى 43% خلال نفس الفترة (الشكل 4.22). وتراجعت حصة العقار السكني بمعدل ثابت خلال السنوات الأخيرة من 55% في عام 2012 إلى 43% في عام 2014، مما يوضح تزايد قيود العرض بهذا القطاع، مع طلب محدود على السكن الخاص من قبل المواطنين.

استمرار الأداء الجيد لسوق العقار، ونمو قوي للعقار الاستثماري على وجه الخصوص

4.23

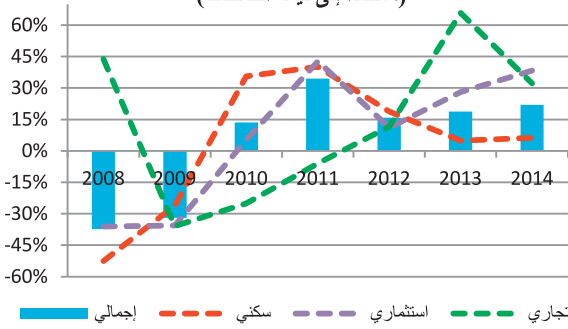


استمر الأداء الجيد لسوق العقار منذ بداية التعافي في عام 2010 (الشكل 4.23). وخلال عام 2014، تم تسجيل إجمالي صفقات بقيمة 4.86 بليون دينار كويتي مقارنة بقيمة 3.98 بليون دينار كويتي خلال عام 2013، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22% تقريباً، وقد كان هذا النمو من أعلى المعدلات المسجلة خلال السنوات الأربع الماضية منذ عام 2010.

ومن الملاحظ وجود مسارات متباينة للنمو من حيث قيمة الصفقات في مختلف القطاعات العقارية. على سبيل المثال، شهد القطاع السكني نمواً بنسبة 6.2% خلال عام 2014 (وهو أعلى قليلاً من نسبة 4.9% المسجلة في عام 2013)، وكانت احتمالات النمو ستكون أعلى بكثير فيما لو لم يقابلها

4.24

النمو في مختلف أقسام القطاع
(استناداً إلى قيمة الصفقات)



قيود في العرض (الشكل 4.24). من جهة أخرى، سجل قطاع العقار الاستثماري نمواً قوياً بنسبة 38.3% على خلفية النمو الملحوظ بنسبة 28% والمسجل في عام 2013. ومما لا شك فيه، فإن الطلب المستمر على السكن من جانب عدد كبير من الوافدين وإمكانات تحقيق عائدات كبيرة للمستثمرين المحليين قد أعطى لهذا القطاع بريقه الخاص بوصفه استثمار جذاب. وأخيراً، ورغم قوة قطاع العقار التجاري، فقد تراجع النمو في هذا القطاع من 66% في عام 2013 إلى 32.3% في عام 2014. وتعتبر التقلبات الحادة في هذا القطاع، بوجه عام، أمر طبيعي في ضوء قلة عدد الصفقات عالية القيمة والتي يمكن أن تؤثر بقوة على اتجاهات النمو الكلي.

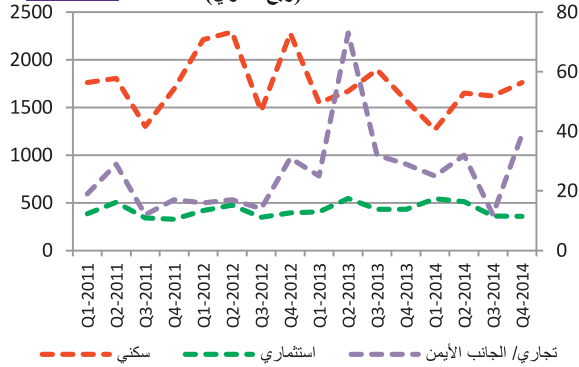
النمو في قيم المبيعات مؤشر على ارتفاع الأسعار

شهد عدد الصفقات خلال عام 2014 تراجعاً بنسبة 5.2% من 8,735 صفقة في عام 2013 إلى 8,277 صفقة. وقد سجلت أقسام القطاع الثلاثة انخفاضاً في عدد الصفقات المبرمة خلال عام 2014: ففي القطاع السكني، انخفض عدد الصفقات بنسبة 5.8% من 6,687 صفقة في عام 2013 إلى 6,299 صفقة في عام 2014 مع الأخذ بالاعتبار أن عدد الصفقات في هذا القطاع قد انخفض أيضاً بنسبة 18.9% خلال عام 2013، ويشير هذا الانخفاض الثابت في عدد الصفقات (مع زيادة القيمة) إلى قيود العرض في قطاع السكن الخاص في ظل ارتفاع الطلب (الشكل 4.25). وقد يعود سبب تباطؤ الصفقات المنفذة في القطاع السكني جزئياً إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في أواخر عام 2013 بشأن فرض بعض الضوابط على التمويل المقدم للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بالنسبة لشراء/ تطوير الوحدات العقارية. وسجل القطاعان الآخران، وهما العقار الاستثماري والعقار التجاري، أيضاً انخفاضاً في عدد الصفقات بنسبة 2.4% و 32.1% على التوالي. وعلى الرغم من أن بيانات عدد الصفقات وحدها تعتبر مؤشراً ضعيفاً للتطورات في سوق العقار نظراً للطبيعة الغير متجانسة لمكونات سوق العقار، إلا إن ارتفاع قيمة المبيع رغم انخفاض عدد الصفقات يؤكد ارتفاع الأسعار.

يشير تحليل الصفقات الشهرية خلال عام 2014 إلى نمط موسمي في البيانات، حيث بلغ نشاط السوق أدنى مستوياته خلال شهري يوليو وأغسطس بسبب ذروة فصل الصيف وتراجع النشاط خلال شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر (الشكل 4.26). وسجلت ثلاثة شهور من السنة، هي فبراير وأبريل ويونيو، مبيعات بأكثر من 475 مليون دينار كويتي لكل منها، حيث كانت أعلى قيمة مبيعات تم تسجيلها خلال شهر يونيو بأكثر من 578 دينار كويتي، بسبب النشاط القوي الذي شهدته أقسام القطاع الثلاثة.

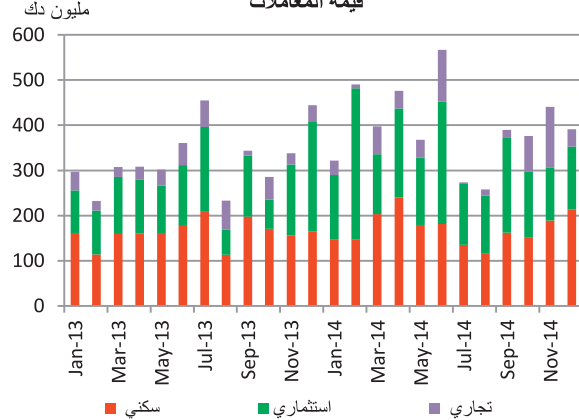
4.25

عدد المعاملات (ربع سنوي)



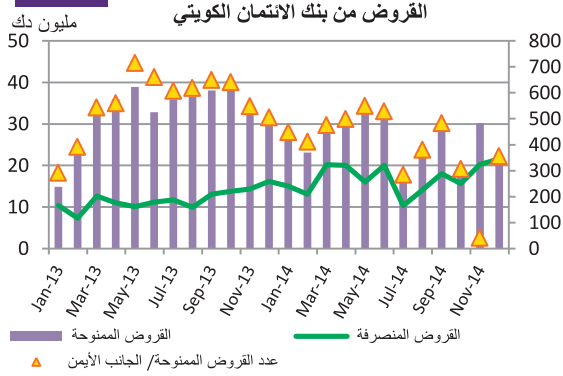
4.26

قيمة المعاملات



ارتفاع القروض الممنوحة من بنك الائتمان الكويتي رغم تأخر الموافقات

4.27



واصل بنك الائتمان الكويتي، كمؤسسة مستقلة مملوكة للحكومة وتعمل تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان، تقديم قروض الإسكان للمواطنين الكويتيين لشراء أو بناء أو تجديد الوحدات العقارية.

وخلال عام 2014، انخفض إجمالي قيمة القروض التي تم الموافقة على منحها بنسبة 22.8% من 394.4 مليون دينار كويتي في عام 2013 إلى 304.3 مليون دينار كويتي في عام 2014 (الشكل 4.27)، وذلك يعود بصورة كبيرة إلى انخفاض عدد القروض التي تمت الموافقة على منحها من 6,745 قرصاً في عام 2013 إلى 5,070 قرصاً في عام 2014. ومع ذلك، لا يزال مبلغ القروض التي تمت الموافقة على منحها خلال عام 2014 مرتفعاً إذا ما قورن بالتوجه خلال السنوات القليلة السابقة حيث تمت الموافقة على منح قروض بقيمة 186.2 مليون دينار كويتي و117.7 مليون دينار كويتي في عامي 2012 و2011 على التوالي. من جهة أخرى، زاد إجمالي قيمة القروض الممنوحة بنسبة 44%، من 141.6 مليون دينار كويتي في عام 2013 إلى 204.1 مليون دينار كويتي في عام 2014. ونظراً لارتفاع عدد وقيمة القروض التي تمت الموافقة على منحها في عام 2013، فقد كان هناك زيادة في صرف القروض خلال عام 2014 بسبب إقبال المقترضين على استلام شرائح تلك القروض.

انخفاض أسعار النفط والنظام المصرفي الكويتي

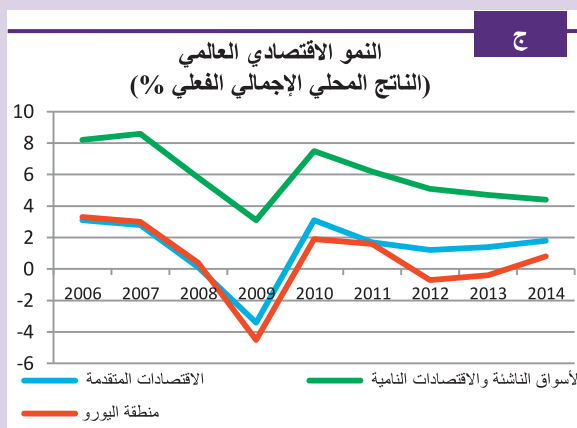
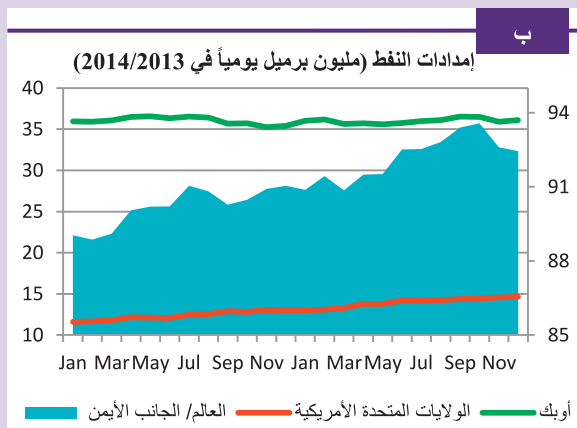
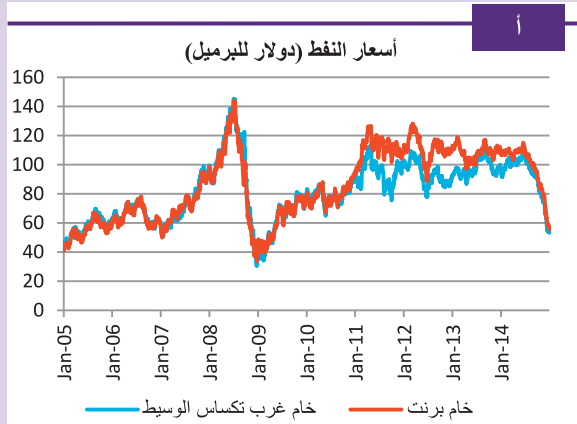
تشهد أسعار النفط هبوطاً سريعاً منذ يوليو 2014، حيث تراجع سعر خام برنت بأكثر من 50% خلال النصف الثاني من 2014 بعد أن وصل إلى 100 دولار أمريكي للبرميل طوال عدة سنوات ليسجل بنهاية هذا العام 55 دولار أمريكي (الشكل "ج"). وسوف نستعرض ضمن سياق هذا المرفق أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط، وآثاره المحتملة على الكويت، لاسيما ما يتصل منها بالنظام المصرفي المحلي.

لماذا انخفضت أسعار النفط؟

كان الهبوط في أسعار النفط نتيجة مجموعة عوامل تتعلق بالعرض بالنسبة للطلب، فقد أدى ببطء نمو الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الطلب على منتجات الطاقة. وقد شهدت معظم الاقتصادات المتقدمة معدلات نمو أقل من المتوقع، ولعل أفضل ما حدث هو التعافي الملموس في الاقتصاد الأمريكي. أما في منطقة اليورو، ظل أثر الأزمة المالية العالمية يقف حاجزاً أمام تعافي الاقتصاد في المنطقة (الشكل "ج"). وأدى تزايد المخاوف من حدوث انكماش اقتصادي إلى إطلاق البنك المركزي الأوروبي لبرنامج شراء سندات بقيمة 60 بليون يورو شهرياً. وواصل الاقتصاد الياباني انكماشه خلال الربع الثالث من عام 2014 ليدخل ما يعرف بالركود الفني رغم تراجع الين وانخفاض أسعار النفط، ومثله أيضاً الأسواق الناشئة التي تراجع فيها النمو لمستويات أبطأ. ولم تكن الصين أسعد حالاً، فقد أضحي تحقيق نمو مرتفع بالمعدلات السابقة أمراً بعيد المنال، خاصة مع نضج الاقتصاد وتراجع احتمالات نمو الاستثمارات. أما روسيا فهي تواجه تحديات كبيرة تتمثل في توقعات اقتصادية أقل مما توصف به أنها قاتمة بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط والعقوبات التي باتت آثارها فعالة. وإجمالاً، فإن النمو بمعدلات أقل من التوقعات في عدد من الدول أدى إلى تراجع الطلب على النفط.

من ناحية أخرى، جاءت بعض التطورات في الأسواق المالية بنتائج إيجابية ولكنها محدودة للغاية. واستمر الدولار الأمريكي في الارتفاع مع تعافي الاقتصاد الأمريكي وزيادة احتمالات ارتفاع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بنهاية 2015. وأدى ارتفاع الدولار وانخفاض أسعار النفط إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في عقود النفط المستقبلية حيث يتوقع المستثمرون تراجع أسعار النفط وارتفاع الدولار. إضافة إلى ذلك، فقد أدى ارتفاع الدولار إلى زيادة في قيمة الواردات النفطية، لذلك شهدت الأسواق عمليات تصفية واسعة للمراكز طويلة الأجل في سوق النفط ابتداء من يوليو 2014 وحتى أكتوبر 2014.

وخلاصة القول، إذا كانت مجموعة من مختلف العوامل قد تجمعت لتدفع أسعار النفط نحو هذا الهبوط، إلا إن الدافع الأساسي هو الفائض الكبير في المعروض بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاجها من النفط الصخري، وقرار بلدان منظمة الأوبك في المحافظة على مستويات إنتاج النفط الحالية. ورغم أن أثر الهبوط في أسعار النفط كان إيجابياً، من جهة، على



الاقتصاد العالمي، إلا أنه كان سلبياً في الجهة الأخرى حيث تعاني الدول المصدرة للنفط من تراجع إيراداتها.

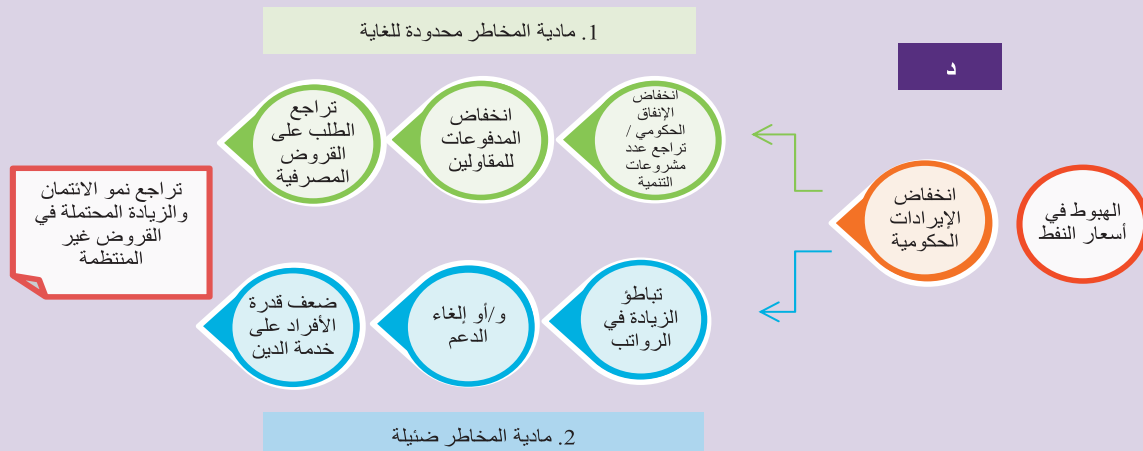
الصدمة النفطية والقطاع المصرفي في الكويت

يلعب قطاع النفط الدور الرئيسي في الاقتصاد الكويتي، حيث يساهم بحوالي 63% من الناتج المحلي الإجمالي، و86% من إجمالي صادرات السلع والخدمات، وأكثر من 80% من الإيرادات الحكومية. ومع أن هذه الأرقام تشير إلى اعتماد دولة الكويت على النفط، إلا أنها لا تدل ضمناً على انكشاف متماثل. وفي واقع الأمر، فإنه أخذاً بالاعتبار انخفاض سعر برميل النفط التعادلي للكويت ووفرة أسولها المالية، فإن الكويت تظل بعيدة عن الانكشاف للتراجع في الإيرادات النفطية أكثر من معظم الدول الأخرى المصدرة للنفط.

وللتعرف على كيفية تأثير الهبوط في أسعار النفط وتراجع الإيرادات الحكومية على القطاع المصرفي، افترضنا قناتين رئيسيتين لانتقال الأثر (الشكل "د"). فإذا بدأنا بالمسار الافتراضي-1 في الشكل، فإن تراجع الإيرادات الحكومية يمكن أن يؤثر على سرعة تنفيذ مشروعات التنمية الكبرى مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على التسهيلات الائتمانية المصرفية من مختلف مقاولي القطاع الخاص. ورغم ذلك، فقد أكدت الحكومة التزامها بالاستمرار في خطة التنمية الطموحة (2015-2019) بغض النظر عن الهبوط الحاد في أسعار النفط. وبالنسبة للمسار الافتراضي-2، ورغم أن الوتيرة المتسارعة لزيادة الرواتب والأجور قد تتوقف، إلا إنه لن يكون هناك أي تخفيض في الرواتب والأجور بحسب تأكيدات الحكومة في هذا الشأن. ورغم سحب بعض الدعم الخاص بالوقود، إلا إن هذا الإجراء كان له أثر محدود بصفة عامة، ولكنه يعكس جهود الحكومة للاستفادة من فترة تراجع أسعار النفط كفرصة لطرح إصلاحات ضرورية. إضافة إلى ذلك، لا يتوقع أن يواجه الأفراد مشكلات خاصة فيما يتعلق بتسديد التزاماتهم في صورة قروض استهلاكية وقروض مقسطة نظراً لأن إجراءات منح هذه القروض تخضع لتعليمات صارمة أقرها بنك الكويت المركزي لحماية العملاء والبنوك على حد سواء. فعلى سبيل المثال، تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي ألا يزيد إجمالي الأقساط الشهرية عن 40% من صافي الدخل الشهري للعميل، وهو ما يعد حماية كافية حتى في حالة سيناريو عدم زيادة الأجور. وتعتبر نسبة القروض غير المنتظمة بالنسبة للقروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) هي الأقل مقارنة بأي قطاع رئيسي آخر مما يعكس سلامة محفظة القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) للبنوك الكويتية.

وبالنظر إلى كافة الجوانب، فإن تراجع أسعار النفط قد لا يكون له أثر ملموس على القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي رغم احتمال حدوث انخفاض في منح التسهيلات الائتمانية. كما أشارت ورقة نشرت عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 إلى أن التأثير المباشر لأسعار النفط على ربحية البنوك يكاد لا يذكر²⁵. وباستخدام بيانات حول البنوك في 11 دولة مصدرة للنفط، تشير الورقة إلى أن صدمات أسعار النفط لها تأثير غير مباشر على ربحية البنوك (وخاصة بالنسبة للبنوك الاستثمارية) والتي تتأثر بالتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المؤسسية للدولة المعنية. لذلك، إذا لم يكن لأسعار النفط أثر جوهري على النشاط الاقتصادي الكلي عموماً، فلن يكون أثر يذكر على القطاع المصرفي.

وبالنسبة لدولة الكويت، فإن هناك عدد من عوامل التخفيف على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي تشكل سبباً آخر يدعو للتفاؤل.

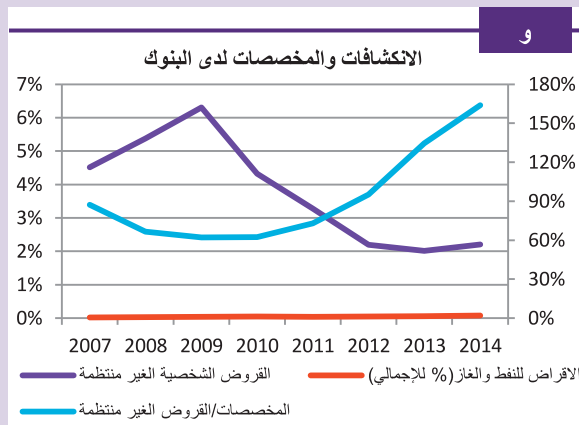
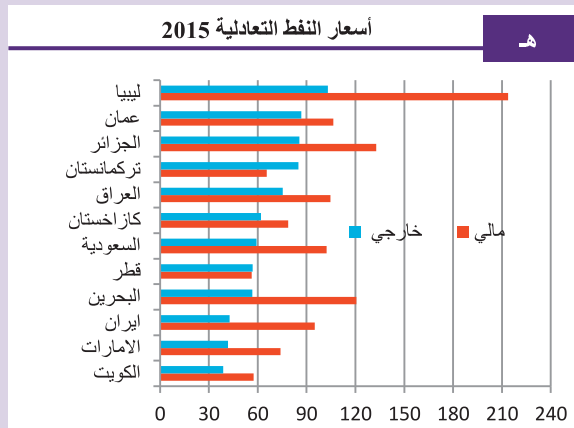


²⁵ بوغوسيان، تيجران، هيكو هيسي 2009 "أسعار النفط وربحية البنوك: دليل من الدول الكبرى المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ورقة نشرت عن صندوق النقد الدولي في 09/22 (واشنطن: صندوق النقد الدولي).

■ على صعيد الاقتصاد الكلي، فإن التزام الحكومة بالاستمرار في خطة التنمية يعزز قدرتها على تمويل المشروعات الكبرى باستخدام المدخرات المتراكمة لدى الدولة من الفوائض النقدية منذ عام 1995. علاوة على ذلك، فإن إجمالي الدين العام يقف عند مستوى منخفض (حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويوجد وفرة في السيولة لدى البنوك، لذلك يمكن للحكومة وبسهولة الاقتراض بالعملة المحلية إذا ما قررت عدم استغلال أصولها المالية الحالية، ومن السهل أيضاً الحصول على قروض خارجية نظراً للتصنيف الائتماني القوي لدولة الكويت (Aa2) والسجل المتميز لخدمة الدين حتى في الظروف شديدة الصعوبة. ويجب التنويه إلى أن وجود مجال لاقتراض أعلى من قبل الحكومة هو افتراض نظري فقط، وفعلياً لدى الحكومة موارد مالية وفيرة تحت تصرفها، ولكن يمكنها اللجوء لأنواع مختلفة من الاقتراض (مثل إصدار الصكوك) و/أو استغلال أصولها المالية.

■ ثانياً، تعتبر أسعار النفط التعاقدية لدولة الكويت من بين الأدنى على الإطلاق مقارنة بأية دولة أخرى من مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو غيرها. ووفقاً للتقديرات الأخيرة من قبل صندوق النقد الدولي لعام 2015²⁶، فإن الأسعار التعاقدية الخارجية للكويت هي الأقل، في حين أن سعر التعادل النقدي قريب من السعر لدى دولة قطر (الشكل "ه"). ومن المؤكد أنه إذا استمر الإنفاق على نفس الوتيرة الحالية مع تراجع أسعار النفط، فإن سعر التعادل لدولة الكويت سوف يرتفع في المستقبل.

■ ثالثاً، تتمتع البنوك الكويتية بمعدلات قوية لكفاية رأس المال علاوة على قاعدة تمويلية مستقرة ووفرة في السيولة.



وظلت معدلات القروض الغير منتظمة في أدنى مستوياتها خلال السنوات الأخيرة يقابلها مستويات مرتفعة من المخصصات وذلك بفضل الإجراءات الاستباقية التي اتخذها بنك الكويت المركزي لبناء مصدات رأسمالية تشكل حماية إضافية مقاومة للصدمات نتيجة أي خسائر محتملة (الشكل "و"). هذا فضلاً عن أن انكشاف البنوك على القطاع النفطي طفيف للغاية. لذلك، فإن أي تراجع للقطاع النفطي لن يكون له تأثير على المحفظة الائتمانية للبنوك. ورغم أن القروض الشخصية تشكل جزءاً مهماً من مجمل القروض المصرفية، إلا إن هذه المحفظة هي الأقل تأثراً مع استمرار معدل القروض الشخصية الغير المنتظمة في حدوده الدنيا مقارنة بين القطاعات الرئيسية (أنظر الفصل 2 لمزيد من التفاصيل).

هذه العوامل جميعها تثبت قدرة القطاع المصرفي في الكويت على مواجهة الصدمات، وعلى وجه الخصوص صدمة الهبوط في أسعار النفط. وبالنظر إلى نتائج الصندوق النقد الدولي أنفة الذكر، فإننا نرى أن التأثير المباشر لأسعار النفط على أداء البنوك على المدى القصير سيكون محدوداً للغاية. أما إذا استمرت أسعار النفط على المستوى الحالي لفترة ممتدة، فلا بد أن يكون لنا وقفة أخرى لمراجعة تأثير ذلك على القطاع المصرفي.

²⁶ نشرت في "تحديث التوقعات الاقتصادية الإقليمية" بتاريخ 21 يناير 2015.



الفصل (5)

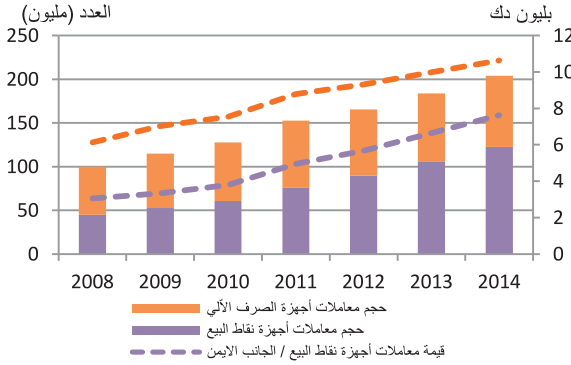
نظم المدفوعات والتسويات

سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل المعاملات اليومية. وبالنسبة للتطورات في قطاع مدفوعات التجزئة، فقد شهدت المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع نمواً بنسبة 6.4% و14.8% على التوالي خلال عام 2014 قياساً بقيمة المعاملات. وخلال ذات الفترة، ارتفعت قيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي (58%)، في حين سجلت معاملات أجهزة نقاط البيع ارتفاعاً أكبر بنسبة 60% من حيث حجم المعاملات. كما شهدت البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت خلال عام 2014 تطوراً ملحوظاً مع ازدياد أعداد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 10.6% و20.9% على التوالي ليصل عددها إلى 1,632 جهاز صرف آلي و38,316 جهاز نقاط بيع في ديسمبر 2014، وهو أسرع معدل لنمو البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية خلال السنوات الست الأخيرة. علاوة على ذلك، كان هناك توسع في شبكة الفروع المصرفية بعد افتتاح 19 فرعاً جديداً في مختلف مناطق الكويت خلال عام 2014 ليصل إجمالي عدد الفروع في دولة الكويت إلى 419 فرعاً مصرفياً. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 97.4% من مجموع المعاملات من حيث الحجم (العدد)، إلا أن المعاملات الورقية (الشيكات) لا يزال لها نصيب كبير (55.5%) من حيث القيمة. وقد تم خلال عام 2014 إجراء 1.33 مليون معاملة من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" بقيمة 304 بليون دينار كويتي.

استخدام البنية الأساسية المتطورة للخدمات المصرفية الإلكترونية في ارتفاع مستمر

5.1

استخدام ماكينات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع



مع انتشار تكنولوجيا المعلومات وتطور أمن النظم، زادت المعاملات من خلال الصيرفة الإلكترونية في الكويت، وقد ظهر ذلك في تنامي المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع في الكويت (الشكل 5.1). وتمثل أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع، التي تقوم على تشغيلها شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت"، نظام مدفوعات التجزئة في الكويت والتي تستخدم أساساً لتسوية معظم المعاملات منخفضة القيمة.

وخلال عام 2014، شهدت معاملات أجهزة الصرف الآلي نمواً بنسبة 6.4% من حيث قيمة المعاملات لتصل إلى 10.6 بليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 9.9 بليون دينار كويتي في عام 2013. وبالمثل، شهد عدد معاملات أجهزة الصرف الآلي نمواً بنسبة 3.8% ليصل إلى 81.5 مليون معاملة. هذا وقد استمر تراجع نسبة معاملات أجهزة الصرف الآلي (من مجموع معاملات أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع معاً) من 60% إلى 58% من حيث القيمة ومن 43% إلى 40% من حيث الحجم (عدد المعاملات).

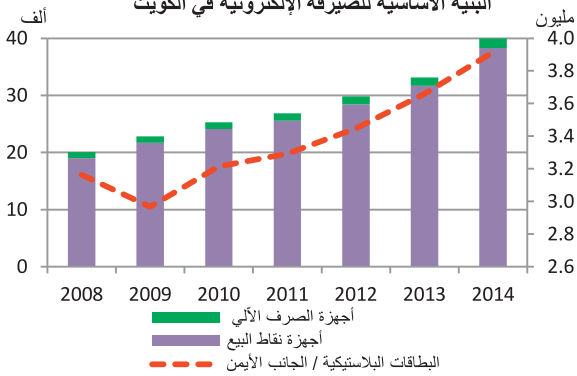
وفي سياق موازٍ، استمرت قيمة معاملات أجهزة نقاط البيع (من مجموع معاملات أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع معاً) في الزيادة خلال عام 2014 لتصل 60% من حيث الحجم و42% من حيث إجمالي قيمة المعاملات. وقد شهد عام 2014 إجراء معاملات من خلال أجهزة نقاط البيع بقيمة 7.6 بليون دينار كويتي، مسجلة نمو بنسبة 14.8% مقارنة بعام 2013، فضلاً عن النمو في عدد المعاملات بنسبة 16.3% ليصل إجمالي عدد المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع إلى 122.5 مليون معاملة في عام 2014.

وتبين الإحصائيات أعلاه أن معاملات كل من أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع قد زادت بوتيرة ثابتة مع زيادة في معاملات أجهزة نقاط البيع من حيث عدد المعاملات وزيادة في معاملات أجهزة الصرف الآلي من حيث القيمة. وتستخدم الخدمات المصرفية الإلكترونية على نطاق واسع لما توفره من راحة ومرونة وأمان، ومما زاد من انتشارها الخصومات التي يقدمها تجار التجزئة على المشتريات الإلكترونية. من جانبها، تسعى البنوك لترويج الخدمات المصرفية الإلكترونية من أجل ترشيد تكاليفها التشغيلية من خلال تقليل عدد زوار الفروع الراغبين في إجراء معاملات نقدية.

استمرار نمو البنية الأساسية للصيرفة الإلكترونية

5.2

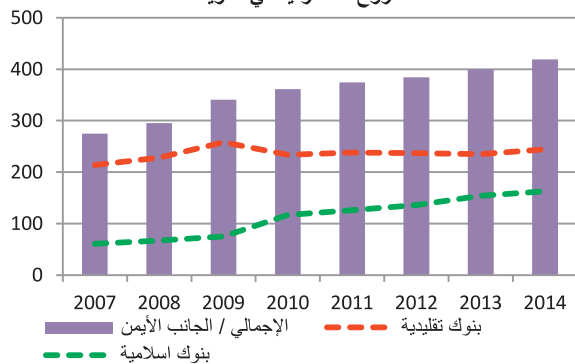
البنية الأساسية للصيرفة الإلكترونية في الكويت



لا شك أن زيادة انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية يدعمها النمو الملحوظ في البنية الأساسية لمدفوعات التجزئة في الكويت. وخلال عام 2014، شهد عدد أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي نمواً بمعدل 20.9% و10.6% على التوالي ليصل عددها إلى 38,316 جهاز نقاط بيع و1,632 جهاز صرف آلي (الشكل 5.2)، وهو أقوى نمو ملحوظ لأجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي خلال السنوات الست الماضية. كما سجلت عمليات إصدار البطاقات البلاستيكية (بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية) نمواً بمعدل 7% خلال عام 2014 ليصل إجمالي عدد البطاقات إلى 3.92 مليون بطاقة، منها 84.2% بطاقات خصم.

5.3

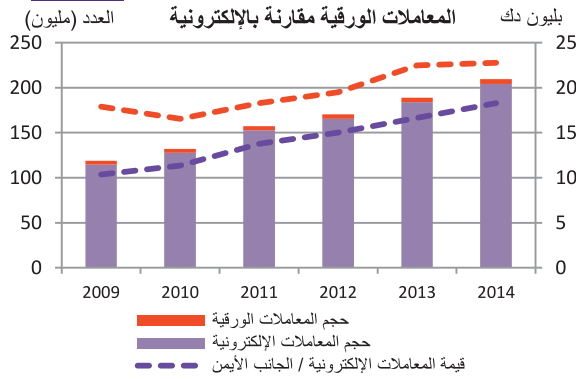
الفروع المصرفية في الكويت



ورغم زيادة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، استمر عدد الفروع المصرفية أيضاً في الزيادة، حيث تم خلال عام 2014 إضافة 19 فرعاً جديداً لشبكة الفروع المصرفية في الكويت ليصل إجمالي عددها إلى 419 فرعاً (الشكل 5.3). وعلى وجه التحديد، افتتحت كل من البنوك التقليدية والإسلامية تسعة فروع، في حين افتتح أحد البنوك الصينية فرعاً الأول في الكويت. ولا يزال عدد الفروع المصرفية التقليدية (244) أعلى بكثير من الفروع المصرفية الإسلامية (163).

رغم التراجع في عدد المعاملات، تظل المعاملات الورقية كبيرة من حيث القيمة

5.4



بفضل الراحة والمرونة والأمن التي تتميز بها، فإن الخدمات المصرفية الإلكترونية شكلت النسبة الأكبر من إجمالي المعاملات من حيث حجم المعاملات (أي عدد المعاملات) (الشكل 5.4). فعلى سبيل المثال، تمثل معاملات الصيرفة الإلكترونية خلال 2014 حوالي 97.4% من إجمالي المعاملات (المعاملات الإلكترونية والورقية). ووصل عدد المعاملات الإلكترونية إلى 204.03 مليون معاملة خلال عام 2014، أي بزيادة بلغت 11% مقارنة بعام 2013، في حين بلغ عدد المعاملات الورقية 5.37 مليون معاملة فقط خلال العام المذكور.

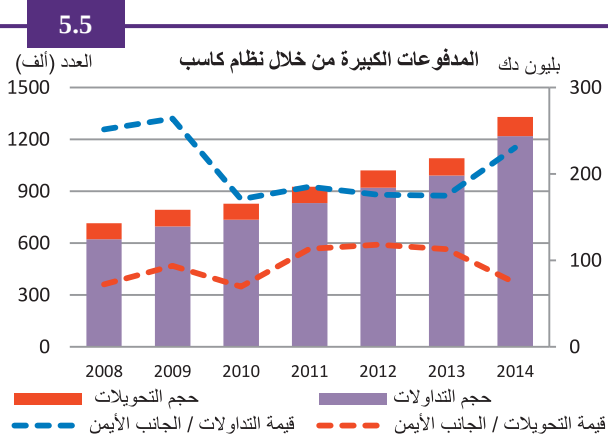
وبمقياس القيمة، فإن المعاملات الورقية - رغم تراجع نسبتها من إجمالي المعاملات - لا تزال تشكل النسبة الأكبر، حيث تمثل نسبة المعاملات الورقية من حيث القيمة خلال عام 2014 حوالي 55.5% من إجمالي المعاملات. ومع ذلك، يلاحظ تضائل الفجوة بين نوعي المعاملات بسبب تصاعد نسبة المعاملات الإلكترونية إلى إجمالي المعاملات من حيث القيمة من 37% في عام 2009 إلى 44.5% في عام 2014.

وتشير هذه البيانات إلى أنه على الرغم من النمو في استخدام الصيرفة الإلكترونية سواء من حيث الحجم أو القيمة، إلا أن المعاملات الورقية لا تزال تشغل نصيباً كبيراً من حيث القيمة. ويبدو أن العملاء يفضلون في الغالب استخدام الصيرفة الإلكترونية، ولكن يبقى متوسط حجم المعاملة أقل بكثير منه في المعاملات الورقية. هذا، ويبدو أن معظم المعاملات المتصلة بالأعمال لا تزال تتم من خلال الوسائل الورقية.

معظم المعاملات من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" تتعلق بالمدفوعات

يقوم بنك الكويت المركزي منذ عام 2004 بتشغيل نظام التسوية الإجمالي الفوري، والمعروف باسم "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" Kuwait's Automated Settlement System for Inter-participant Payments (KASSIP). ويقوم هذا النظام بتسوية عدد كبير من المدفوعات الكبيرة وكذلك المنخفضة القيمة. ويلعب بنك الكويت المركزي دور وكيل التسويات، حيث يقوم بتوفير وسائل بدون مخاطر لسداد المدفوعات عالية القيمة، وإجراء التحويلات بين البنوك المشاركة. وكما يتضح من الاسم نفسه، يقوم نظام "كاسب" بترحيل المدفوعات في الوقت الفعلي لها بين الحسابات التي يحتفظ بها بنك الكويت المركزي. ويقرر بنك الكويت المركزي لكل مشارك من المشاركين في نظام "كاسب"

حدود مختلفة للسحب على المكشوف لدعم السيولة خلال اليوم (استناداً إلى الضمانات التي يقدمها البنك). وتتاح هذه الحدود للمشاركين بين أول اليوم والموعّد النهائي المؤقت فقط، في حين أن مبلغ الحد في الموعّد النهائي المؤقت يتم إعادة تحديده تلقائياً في بداية يوم العمل التالي.



وتتكون المعاملات التي تتم من خلال نظام "كاسب" من مدفوعات وتحويلات، حيث تشمل المدفوعات طرف آخر (العميل)، بينما تتم التحويلات فيما بين البنوك. وقد تم خلال عام 2014 تنفيذ 1.33 مليون معاملة من خلال نظام "كاسب" مسجلاً بذلك نمو بنسبة 22% مقارنة بعام 2013. أما من حيث قيمة المعاملات، فقد شهد عام 2014 زيادة بنسبة 6%، حيث تم إجراء معاملات بقيمة إجمالية 304 بليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 288 بليون دينار كويتي في عام 2013. وعلى الصعيد اليومي، تم إجراء 5,315 معاملة في المتوسط يومياً من خلال نظام "كاسب" بقيمة 1.22 بليون دينار كويتي، مما يجعل لهذا النظام دوراً حيوياً في النظام العام للمدفوعات في دولة الكويت. وتشكل معاملات المدفوعات النسبة الأكبر من المعاملات (المدفوعات والتحويلات) التي تمت من خلال نظام "كاسب" خلال عام 2014 سواء من حيث القيمة أو عدد المعاملات (الشكل 5.5).

